

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

تحت عنوان

العلاقات الجزائرية الروسية في ظل التحولات الدولية والاقليمية الجديدة: الثوابت والمتغيرات

تخصص: علاقات دولية.

مذكره لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

إشراف :

أ.د حلوي خيرة

إعداد الطالبة:

ستي دريسي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة مولاي الطاهر	أستاذ التعليم العالي	الدكتور زيدان جمال
مشرفاً ومقرراً	جامعة مولاي الطاهر	أستاذ محاضر	الدكتورة حلوي خيرة
عضواً	جامعة مولاي الطاهر	أستاذ التعليم العالي	الدكتورة عياشي حفيظة

السنة الجامعية: 2025_ 2026

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

تحت عنوان

العلاقات الجزائرية الروسية في ظل التحولات الدولية والإقليمية الجديدة: الثوابت والمتغيرات

تخصص : علاقات دولية

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

إشراف :

أ.د حلوي خيرة

إعداد الطالبة :

ستي دريسي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة مولاي الطاهر	أستاذ التعليم العالي	الدكتور زيدان جمال
مشرفاً ومقرراً	جامعة مولاي الطاهر	أستاذ محاضر أ	الدكتورة حلوي خيرة
عضواً	جامعة مولاي الطاهر	أستاذ التعليم العالي	الدكتورة عياشي حفيظة

السنة الجامعية: 2025_2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى: { يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۗ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ }
(سورة الحجرات، الآية 13).

اهداء

الى من لولاهما ما خطوت خطوة، ومن كان دعاؤهما لي كالغيث،
والذي العزيز رمز الشموخ والصبر ووالدتي الغالية، منبع الحنان
ودفع الروح.

. الى السند والرفيق الذي لم يمل.. زوجي الغالي، شريك الكفاح
الذي تحمل معي العبء وكان لي خير معين، جزاه الله كل خير.

الى قرة عيني ودافعي للأمل.. ابنائي الاعزاء، الذين كانوا الدافع
الاكبر لي لأصل الى هذه اللحظة.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبعد....

اتقدم بخالص الشكر والتقدير الى استاذتي المشرفة الفاضلة * حلوي خيرة* التي غمرتني بعلمها الواسع وتوجيهاتها القيمة، ولم تبخل علي بوقتها ونصحها طيلة فترة اعداد هذا البحث، فجزاها الله عني خير جزاء

كما اتقدم بجزيل الشكر الى السادة اعضاء لجنة المناقشة الموقرين، لتفضلهم بقبول قراءة هذه المذكرة وتقويمها واثراءها بملاحظاتهم العلمية الدقيقة التي اعتر بها.

والشكر موصول الى كافة اساتذتي الاجلاء، الذين نهلت من علمهم طوال السنة الدراسية، فكانوا نعم قدوة ومعلم

ختاماً، أقدم شكري لكل بعيد او قريب ساهم في هذا البحث.

قائمة المختصرات

المختصر	المعنى بالعربية	المعنى بالإنجليزية
AR	الثورة الجزائرية	Algerian Revolution
SS	الدعم السوفيتي	Soviet Support
SP	الشراكة الاستراتيجية	Strategic Partnership
MTC	التعاون التقني العسكري	Military-Technical Cooperation
+OPEC	صيغة أوبك+	+OPEC
MW	العالم متعدد الأقطاب	Multipolar World
DC	التنسيق الدبلوماسي	Diplomatic Coordination
GG	الحكومة العالمية	Global Governance
SOV	السيادة الوطنية	Sovereignty
ED	التنوع الاقتصادي	Economic Diversification
PN	الحياد الإيجابي	Positive Neutrality
ES	الأمن الطاقوي	Energy Security
NA	عدم الانحياز	Non-alignment
PrN	الحياد البراغماتي	Pragmatic Neutrality
SQS	استراتيجية الحفاظ على الوضع القائم	Status Quo Strategy
BA	موازنة التحالفات	Balancing Alliances
DP	الشراكة المعمقة	Deepened Partnership
BRICS	مجموعة البريكس	BRICS
WG	مجموعة فاغنر	Wagner Group
SPW	القوة الناعمة	Soft Power

مقدمة

في ظل التحولات العميقة والمتسارعة التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، أصبحت العلاقات الدولية تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتشابك، حيث لم تعد محكومة بمنطق الأحادية القطبية كما كان الأمر عليه في بداية التسعينيات، بل باتت تتجه نحو مرحلة انتقالية تهدف لتحقيق تعددية قطبية تتداخل فيها المصالح وتتصاعد فيها المنافسة بين القوى الدولية والإقليمية الصاعدة. وفي هذا السياق، تبرز العلاقات الجزائرية-الروسية كإحدى العلاقات الاستراتيجية التي تستحق الدراسة والتحليل ضمن هذا السياق العالمي الجديد، لما لها من أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية وجيوسياسية، ولما تعكسه من توازنات دقيقة في السياسة الدولية المعاصرة.

وتقوم هذه الدراسة على تحليل مسار العلاقات بين الجزائر وروسيا، من خلال تتبع مراحل تطورها التاريخي، واستعراض أهم مجالات التعاون بين البلدين، إضافة إلى دراسة العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تعزيز هذه العلاقات أو التأثير عليها. كما تهدف إلى فهم موقع هذه الشراكة ضمن التحولات الدولية الراهنة، ومدى قدرتها على التأثير في التوازنات الإقليمية، خاصة في منطقة شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الساحل الإفريقي.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول علاقة بين طرفين ذوي وزن استراتيجي مهم، فالجزائر تعد فاعلاً إقليمياً محورياً في شمال إفريقيا، بينما تمثل روسيا قوة دولية كبرى ذات تأثير واسع في النظام الدولي. كما أن هذه العلاقات تعكس توجهات السياسة الخارجية الجزائرية القائمة على مبدأ التوازن وتنويع الشراكات، في ظل بيئة دولية تتسم بعدم الاستقرار وتعدد الأزمات، وهو ما يدفع إلى تفسير مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والجيوسياسية التي تحكمها.

أولاً- أهمية الموضوع:

1- الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذا الموضوع في محاولته ربط المقاربات النظرية في السياسة الخارجية بالتوجهات التي تحكم العلاقات الجزائرية الروسية في الفترة الأخيرة، وهو ما يشير إلى حداثة الموضوع ومواكبته للتطورات الإقليمية والدولية المتسارعة التي أثرت في طبيعة هذه العلاقة.

2- الأهمية العملية:

تنبع أهمية الموضوع العملية من كونه يعالج علاقة استراتيجية بين طرفين يتمتعان بثقل جيوسياسي معتبر، فالجزائر تعد فاعلاً إقليمياً في شمال إفريقيا والمتوسط، بينما تمثل روسيا قوة دولية كبرى. كما تكمن الأهمية في فهم كيفية تفاعل الدول المتوسطة مع القوى الكبرى الصاعدة في سياق دولي متغير يتسم بالتعددية القطبية والتنافس الدولي، إضافة إلى ارتباط هذه العلاقات بقضايا حساسة مثل الأمن الإقليمي، الطاقة، والتوازنات العسكرية.

ثانياً- مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات، أهمها:

1- المبررات الموضوعية:

- التحولات المتسارعة في النظام الدولي وما فرضته من إعادة تشكيل للتحالفات الدولية.
- أهمية العلاقات الجزائرية الروسية كعلاقات استراتيجية متعددة الأبعاد: سياسياً، أمنياً وعسكرياً، طاقوياً واقتصادياً.
- ارتباط هذه العلاقات بملفات إقليمية حساسة مثل أمن الساحل الإفريقي والبحر المتوسط.
- الحاجة إلى فهم موقع الجزائر في ظل التنافس بين القوى الكبرى (الغرب، روسيا، الصين).

2_المبررات الذاتية:

- يثير هذا الموضوع رغبة وفضول الباحث الجزائري لمعرفة خلفيات وأسس هذه العلاقة الاستراتيجية التي دامت لفترة زمنية طويلة بين روسيا والجزائر، والإجابة عن التساؤلات التي تطرح بشأنها بعد مجموعة من المتغيرات الإقليمية والدولية.

ثالثاً- أهداف الدراسة:

1- الأهداف العلمية:

_ نظراً لقلّة الدراسات الأكاديمية الجزائرية والعربية المتخصصة في موضوع العلاقات الروسية الجزائرية في الحقبة الراهنة بحكم حدائته، تعتبر هذه الدراسة فرصة للمساهمة في سد فراغ معرفي في هذا المجال وإضافة نوعية متعددة الأبعاد للمكتبة الجامعية الجزائرية بعيداً عن الطرح التاريخي فقط.

2- الأهداف العملية:

_ التوصل إلى تحليل موضوعي لطبيعة العلاقات الجزائرية الروسية وتطور محدداتها من مرحلة لأخرى، مع رصد مبادئ توجيهية لإدارة الجزائر لعلاقاتها الخارجية مع القوى الكبرى انطلاقاً من تجربتها مع روسيا، والتوجه نحو تنويع شراكاتها.

رابعاً- طرح الإشكالية:

تكتسب العلاقات الجزائرية الروسية أهمية استثنائية، فهي تتجاوز إطارها الثنائي فقط وتنتقل إلى مستوى التأثير والتأثر بما يحدث من تحولات إقليمية ودولية. فالجزائر التي انتهجت تاريخياً سياسة خارجية قائمة على مبدأ عدم الانحياز وتعزيز شراكتها مع روسيا، تجد نفسها اليوم في مواجهة تحديات متزايدة تدفعها نحو خيارات أكثر وضوحاً في ظل تعمق الاستقطاب الدولي. ومن هنا تنبثق الحاجة الماسة إلى دراسة هذه العلاقة بعمق وموضوعية، لفهم طبيعتها ومحدداتها ومآلاتها في ظل نظام دولي انتقالي. وعليه، تطرح الدراسة هذه الإشكالية الرئيسة التالية:

إلى أي مدى تسهم التحولات الدولية والإقليمية في إعادة تشكيل مسار العلاقات الجزائرية الروسية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، أبرزها:

- ما طبيعة تطور العلاقات الجزائرية الروسية عبر مراحلها التاريخية، وما هي أبعادها ومظاهرها؟
- ما هي العوامل التي ساهمت في تعزيز أو تذبذب هذه العلاقات؟
- ما مدى تأثير هذه العلاقات على التوازنات الإقليمية والدولية الراهنة؟

خامساً- فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضيات التالية:

- أدت التحولات البنيوية في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة إلى تعزيز التعاون بين الجزائر وروسيا في عدة مجالات.
- تتأثر العلاقات الجزائرية الروسية بشكل مباشر بالمتغيرات الإقليمية، خاصة الأمنية والاقتصادية.
- يمكن لهذه العلاقات أن تساهم في تعزيز مكانة الجزائر إقليمياً وتوفير بدائل استراتيجية لها في سياستها الخارجية.

سادساً- حدود الدراسة:

من حيث المجال الموضوعي للدراسة، تندرج ضمن حقل العلاقات الدولية مع التركيز على العلاقات الثنائية الجزائرية الروسية في سياق التحولات الإقليمية والدولية الراهنة، مع تحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية المتنوعة لهذه العلاقات، وتحدياتها وآفاقها المستقبلية.

1 - الإطار الزمني:

بعد إشارة تاريخية مختصرة إلى جذور العلاقات التاريخية الجزائرية الروسية، تركز هذه الدراسة على المرحلة الزمنية الممتدة من الحقبة التي بدأ فيها الحديث فعلياً عن إعادة بناء هذه العلاقات في ظلّ التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية منذ سنة 2000 بوصول الرئيس فلاديمير بوتين للسلطة، وبالتالي تحليل أسس الشراكة الاستراتيجية الروسية الجزائرية في هذه الفترة، والتطرق إلى مجموعة من التحولات والأحداث الإقليمية والدولية التي أثرت في هذه الفترة على مسار العلاقات

الثنائية بين البلدين (الأزمة الليبية، الحرب الروسية الأوكرانية، رفض عضوية الجزائر في البريكس وتواجد قوات فاغنر في الساحل الإفريقي وليبيا).

2- الإطار المكاني:

تنحصر الدراسة جغرافياً في تفاعل السلوك الاستراتيجي والسياسي الخارجي لدولتين هامتين محل الدراسة وهما: الجزائر باعتبارها قوة إقليمية في محيطها المغاربي الإفريقي والمتوسطين روسيا باعتبارها قوة كبرى صاعدة في النظام الدولي، ودراسة التفاعلات الثنائية بينهما في تفاعل مع البيئة الإقليمية والعالمية.

سابعاً- الدراسات السابقة وموقع الدراسة الراهنة منها

تعد العلاقات الجزائرية الروسية من المواضيع الجيوسياسية القديمة - المتجددة التي حظيت بمتابعة مستمرة في الحقل الأكاديمي. ولتحديد موقع دراستنا الحالية، نستعرض أبرز الأدبيات السابقة التي قاربت هذا الموضوع من زوايا متعددة:

- دراسة (عصام بن الشيخ، 2023): "السياسة الروسية تجاه إفريقيا: العلاقات الجزائرية الروسية أنموذجاً (1992-2022)"

ركزت هذه الدراسة على تحليل الاستراتيجية الروسية الموجهة نحو القارة الإفريقية عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، متخذةً من الجزائر نموذجاً حيويًا. تطرقت الدراسة إلى ركائز التعاون الثنائي في مجالات الدبلوماسية، الطاقة، والتسليح، مبرزة كيف تستفيد الجزائر من محددات قوتها لتفعيل دورها في المسرح الدولي. كما عرجت في نهايتها بشكل أولي على الموقف الجزائري المتوازن عقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، ومحاولتها الحفاظ على سياسة عدم الانحياز.

- دراسة (حسين بهاز، 2017): "جدلية العلاقات الاستراتيجية الجزائرية الروسية في ظل التحديات الأمنية الراهنة"

انطلقت هذه الدراسة من مقارنة أمنية بحتة، حيث ركزت على البيئة الإقليمية المضطربة المحيطة بالجزائر. وتطرت بشكل موسع إلى تداعيات الأزمة الليبية وهشاشة التوازنات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي (مثل انتشار الجريمة المنظمة، وتهريب السلاح، وتنامي الجماعات المسلحة). وخلصت الدراسة إلى أن التقارب العسكري والاستراتيجي بين الجزائر وموسكو محكوم ببرامغامية نفعية تبحث من خلالها الجزائر عن تأمين عمقها الاستراتيجي والدفاع عن حدودها المضطربة عبر صفقات السلاح الروسية.

- دراسة (مروك لزهري): "العلاقات الجزائرية الروسية: المحددات، الأبعاد والتطورات الراهنة"

سعت هذه الدراسة إلى رصد وتحليل أبعاد الشراكة الاستراتيجية القائمة بين البلدين مطلع القرن الحادي والعشرين، وتطرت بشكل مباشر إلى أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في دفع العلاقات نحو تحول محوري، لتصبح نقطة ارتكاز لتحقيق شبكة من المصالح المتداخلة. حيث ركّز الباحث على فكرة التكافؤ المصلحي، فبينما ترى الجزائر في روسيا طرفاً دولياً فاعلاً ومؤثراً في السياسات العالمية، ترى موسكو في الجزائر فاعلاً إقليمياً حيويّاً لا يمكن تجاوزه في منطقة البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا، مما يفرض تكيف الشراكة مع التحولات الطارئة.

ورغم الأهمية العلمية البالغة للأدبيات السابقة، إلا أن هناك "فجوة بحثية موضوعية وزمنية" نشأت جراء التغيرات الدراماتيكية والمستجدة في البيئتين الإقليمية والدولية. وتتلور الفجوة التي ستسدها دراستنا الحالية في النقاط التالية:

1. تقييم مخرجات "الشراكة الاستراتيجية المعمقة" (ما بعد منتصف 2023): توقفت دراسة (مروك لزهري) ودراسة (بن الشيخ) عند رصد محددات الشراكة التقليدية وبداية التغيرات الدولية. في المقابل، ستتطرق دراستنا بالتحليل والمتابعة إلى مخرجات "وثيقة الشراكة الاستراتيجية المعمقة" التي وقعها البلدان في موسكو (عام 2023)، وكيف انتقلت العلاقات من إطار التنسيق الدبلوماسي إلى التعاون الميداني المعمق.

2. التحول الجيوسياسي الجزائري في منطقة الساحل: ركزت دراسة (حسين بهاز) على التحديات الأمنية الكلاسيكية في الساحل قبل عام 2020. بينما سيتطرق بحثنا الحالي إلى المعادلة

3. الأمنية الجديدة بالكامل في الساحل، والمتمثلة في الانسحاب العسكري الفرنسي والأمني، وتأسيس "تحالف دول الساحل"، والتمدد العسكري الروسي المباشر على الحدود الجنوبية للجزائر (عبر الفيلق الإفريقي/مجموعة فاغنر سابقاً)، وكيف أثر هذا التدخل الروسي المباشر في الجوار على المقاربة الأمنية الجزائرية.

4. إدارة التوازن بين العزل الدولي لروسيا والمصالح الطاقوية مع الغرب: سيتناول بحثنا الحالي آليات الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة الضغوط الغربية المتصاعدة، مثل الضغوط الأمريكية عبر القوانين العقابية كـ CATSA، بالتوازي مع تنامي دور الجزائر كمورد حيوي وموثوق للغاز نحو أوروبا، وهو توازن معقد ومتسارع لم تتطرق إليه الدراسات السابقة بأدوات التحليل الراهنة.

وبناءً على ذلك، تكتسب دراستنا الحالية قيمتها المضافة من خلال الانتقال من التوصيف الكلاسيكي للعلاقات، إلى تفكيك ديناميكيتها الحالية كشراكة تواجه بيئة دولية شديدة الاستقطاب وبيئة إقليمية بالغة التعقيد.

ثامناً - مناهج واقترابات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بأبعاد العلاقات الجزائرية الروسية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، اعتمدت الدراسة على تكامل منهجي ونظري يجمع بين المناهج العلمية والاقترابات المفسرة للسياسة الخارجية، وتعتبر هذه الدراسة وصفية تحليلية تسعى إلى تفكيك عناصر الشراكة الاستراتيجية ومخرجاتها المستجدة، ومن أهم المناهج التي اعتمدت عليها الدراسة:

-منهج دراسة الحالة: ويعتبر المنهج الرئيسي الذي يدرس العلاقات الجزائرية الروسية كحالة من حالات التفاعل الثنائي الممتد عبر فترات شراكة استراتيجية مميزة وفترات تذبذب وإعادة بناء العلاقات.

- المنهج التاريخي: وهو المنهج الذي يمكن الباحث من تتبع مسار العلاقات الجزائرية الروسية عبر مراحلها التاريخية المتعاقبة، بدءاً من الحقبة السوفيتية وصولاً إلى المرحلة الراهنة، وفهم كيف أثرت المتغيرات التاريخية في تشكيل طبيعة هذه العلاقة ومساراتها.

بالتوازي مع ذلك لجأت الدراسة الى الاستعانة بمجموعة مئة الاقترابات أهمها:

- اقتراب تحليل النظم: الذي يساعد في ربط التحولات في البيئتين الدولية والإقليمية (المدخلات) بطبيعة الاستجابة الدبلوماسية والأمنية للبلدين (المخرجات).

- اقتراب المصلحة الوطنية: التابع للمدرسة الواقعية، لكونه الأكفأ في تفسير السلوك البراغماتي للبلدين، حيث يسعى كل طرف لتحقيق مكاسبه الأمنية والاقتصادية دون الارتكان لقيود أيديولوجية ثابتة. اقتراب توازن القوى: وذلك لتفسير التموضع الجزائري إقليمي والساعي للحفاظ على الاستقرار الإقليمي، والتوجه الروسي عالمياً والهادف لكسر الأحادية القطبية الدولية.

تاسعاً-صعوبات البحث:

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات، أبرزها:

- محدودية المصادر الرسمية الدقيقة في بعض المجالات، خاصة الأمنية والعسكرية وصعوبة الحصول على بيانات حديثة وموثوقة حول بعض أوجه التعاون مثل صفقات التسليح لحساسة الموضوع وأبعاده السيادية.
- سرعة وكثافة الاحداث الإقليمية والدولية التي كان لها تأثير كبير على مسار هذا الموضوع وتشابك العوامل المفسرة له.
- صعوبة التحكم اللغوي في بعض المصادر المتخصصة في العلاقات الاستراتيجية الروسية الجزائرية الصادرة باللغة الروسية.

عاشراً- تقسيم الدراسة:

للإحاطة بأبعاد هذه الدراسة والإجابة على إشكالياتها المطروحة، تم الاعتماد على خطة بحثية مقسمة إلى ثلاثة فصول متكاملة، حيث خصصت الدراسة **الفصل الأول** لدراسة الإطار التاريخي والنظري للعلاقات الجزائرية الروسية، بالتطرق للمرحلة التأسيسية من الدعم السوفياتي للثورة إلى غاية التكيف مع تحولات ما بعد الانهيار، ثم رصد خلفيات إعادة بناء العلاقات بعد سنة 2000 وفق مقاربة واقعية برغماتية ترى في الجزائر دولة ركيزة جيوسياسية.

بينما أفرد **الفصل الثاني** لتفكيك أسس الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، من خلال تسليط الضوء على ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد العسكري والأمني (التسليح والتدريب ومكافحة الإرهاب)، البعد الطاقوي والاقتصادي (التنسيق في أوبك واستثمارات غازبروم)، والبعد السياسي والدبلوماسي القائم على التوافق حول بناء نظام دولي متعدد الأقطاب وإصلاح الحوكمة العالمية. وصولاً إلى **الفصل الثالث**، والذي تمّ من خلاله استشراف أثر التحولات الدولية والإقليمية الراهنة على مسار هذه العلاقات وآفاقها المستقبلية، عبر تحليل ارتدادات الحرب الروسية-الأوكرانية، ومعادلة الغاز نحو أوروبا، والوجود الروسي في منطقة الساحل والأزمة الليبية، ليتم التوصل في النهاية إلى رصد السيناريوهات المستقبلية لهذه الشراكة في ظل استراتيجية الجزائر في موازنة التحالفات الدولية.

الفصل الأول :

السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات
الجزائرية الروسية

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

يشكل تحليل العلاقات الجزائرية-الروسية مدخلاً مهماً لفهم تطور التفاعلات الدولية في سياق التحولات الكبرى التي شهدتها النظام الدولي منذ منتصف القرن العشرين. فقد ارتبطت هذه العلاقات في بداياتها بسياق الحرب الباردة، حيث برز التقارب الإيديولوجي بين الجزائر والاتحاد السوفياتي في إطار دعم حركات التحرر الوطني، ثم تطورت بعد الاستقلال لتأخذ طابعاً مؤسسياً شمل مجالات متعددة كالصناعة، التعليم، والدفاع. ومع نهاية الحرب الباردة، عرفت هذه العلاقات مرحلة إعادة تشكيل جديدة فرضتها التحولات الدولية وانحيار الاتحاد السوفياتي. وعليه، يتناول هذا الفصل مسار تطور العلاقات الجزائرية-الروسية من خلال مرحلتين أساسيتين: الأولى تمتد من 1954 إلى غاية سنة 2000، وتركز على التقارب الإيديولوجي والتعاون المؤسسي، أما الثانية فتتناول إعادة بناء هذه العلاقات في ظل التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية منذ بداية الألفية الثالثة.

المبحث الأول: المرحلة التأسيسية للتعاون والتقارب الإيديولوجي (1954 – 2000)

تشير المرحلة التأسيسية للتعاون والتقارب الإيديولوجي 1954-1962 بين الاتحاد السوفياتي سابقا والجزائر إلى الفترة التي شهدت تغييرات كبيرة في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد ارتبطت في بداياتها بسياق الحرب الباردة، حيث لعب الاتحاد السوفيتي دوراً بارزاً في دعم حركات التحرر الوطني، ومنها الثورة الجزائرية التي مثلت نقطة تحول هامة، وذلك من خلال بداية تقديم الدعم لها والبحث عن أرضية مشتركة للتعاون، وهو ما تجسد فعلياً في مرحلة ما بعد الاستقلال وتوجه الجزائر نحو تبني الخيار الاشتراكي، غير أنّ تفكك الاتحاد السوفياتي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وظهور روسيا كفاعل جديد أثر على طبيعة هذا التقارب وأدى إلى ضرورة التكيف مع المتغيرات الدولية الجديدة.¹ وعليه، يهدف هذا المبحث إلى دراسة تطور التقارب الإيديولوجي والسياسي بين الجزائر وروسيا خلال الفترة الممتدة من 1954 إلى 2000، من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب رئيسية:

المطلب الأول: مرحلة الدعم السوفياتي للثورة الجزائرية (1954-1962)

بعد الحرب العالمية الثانية، شهد العالم توازناً بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة والشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، وقد كانت القوى الغربية وعلى رأسها فرنسا، تسعى إلى الحفاظ على نفوذها الاستعماري على مستعمراتها في إفريقيا وآسيا، بينما كان الاتحاد السوفياتي في حالة تنافس مستمر مع هذه القوى، وقد وجد في حركات التحرر الوطني فرصة لتوسيع دائرة نفوذه في مواجهة الإمبريالية الغربية.²

في سياق هذه التحولات الجيوسياسية التي ميزت هذه المرحلة، سعى الاتحاد السوفياتي إلى استثمار حركات التحرر الوطني ضمن إستراتيجية أوسع تهدف إلى دعم الحركات التحررية في العالم الثالث كجزء من محاولاته لمنافسة النفوذ الغربي، وعلى رأسها الثورة الجزائرية التي اندلعت في 01

¹ فواز طرابلسي، تاريخ الشرق الأوسط المعاصر (بيروت: دار الطليعة، 2010)، ص. 92.

² عبد الناصر عبد الكريم، السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط (القاهرة: دار الشروق، 2001)، ص. 144.

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

نوفمبر 1954 خاصة مع تصاعد العمل المسلح وتزايد الدعم الدولي لها.¹ في هذه الأثناء، كانت الثورة الجزائرية تحقق مكاسب ميدانية هامة، ورغم أن توجهها الإيديولوجي لم يكن اشتراكيا بشكل واضح ومعلن عنه في مراحلها الأولى، فإن مبادئ التحرر وتقرير المصير التي تبنتها تقاطعت مع الخطاب السوفيياتي فيما بعد، وهو ما أسهم في دعم سياسي وإعلامي لها، تطوّر لاحقاً ليصبح شكلا من أشكال المساندة المادية للثوار الجزائريين.²

وقد تجسدت أهم مظاهر الدعم السوفيياتي للثورة الجزائرية فيما يلي:

1. الدعم العسكري غير المباشر: من خلال إمداد جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالأسلحة الحديثة، مثل البنادق الآلية، القنابل اليدوية، المدافع الرشاشة والذخائر. وكان هذا الدعم يتم بطريقة غير مباشرة عبر دول البحر الأبيض المتوسط المجاورة للجزائر والمتضامنة معها مثل تونس، المغرب ومصر كممرات لتهرب الأسلحة.

2. التدريب العسكري: من خلال إرسال مجموعة من الخبراء العسكريين السوفييات إلى دول حليفة مثل مصر وسوريا، حيث استفادت عدة دفعات من المجاهدين الجزائريين من برامج التدريب العسكري على أساليب الحروب غير النظامية والتكتيكات الحديثة لحرب العصابات مثل الهجمات الليلية المباغتة وحرب الكمائن، والتي كانت سلاحاً فعالاً في مواجهة التفوق العسكري الفرنسي خاصة مع حسن استغلال الثوار لطبيعة التضاريس الجبلية الصعبة في الجزائر. وقد كان الرئيس المصري جمال عبد الناصر لاعباً رئيسياً في هذا التعاون، حيث استضافت مصر قيادة الثورة الجزائرية، كما وفرت لها الأسلحة والتدريب عبر الأراضي المصرية، وكانت القاهرة بمثابة قاعدة انطلاق للتدريبات العسكرية والعمليات السرية ضد فرنسا.

وعلى الرغم من أن السوفييات لم يرسلوا جنوداً إلى الجزائر بشكل مباشر، إلا أن تعاونهم مع مصر وسوريا ساعد في تسهيل الحصول على الدعم العسكري وتدفق الإمدادات العسكرية، وكانت هناك

¹ محمد حسنين هيكل، عبد الناصر: بحث في السياسات المصرية في الشرق الأوسط (القاهرة: دار الشروق، 1993)، ص. 211.

² جوناثان آر. ديوي، الاتحاد السوفيياتي وحركات التحرر في العالم الثالث (لندن: مطبعة جامعة كامبريدج، 2001)، ص. 112.

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

شراكة استراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والدول العربية الاشتراكية الحليفة للمعسكر الشرقي، حيث تم إرسال المزيد من الأسلحة والمعدات إلى الجزائر عبر الدول المجاورة، التي أصبحت جزءاً من شبكة الدعم العربي-السوفياتي¹.

3. الدعم اللوجستي: حيث قدّم الاتحاد السوفياتي أيضاً المعدات الطبية والمساعدات الإنسانية في المرحلة التي شهدت فيها الجزائر معركة شديدة من أجل التأمين الصحي للجرحى من الثوار المدنيين والعسكريين، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي عرفتها المناطق الحدودية التي كانت تشهد ضغطاً كبيراً نتيجة كثافة العمليات العسكرية بها².

4. الدعم الدبلوماسي والسياسي: حيث كانت موسكو تنشط أيضاً في المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة لمساندة جبهة التحرير الوطني وتدويل القضية الجزائرية، حيث تقدمت بمشروعات دعم للثوار في مواجهة الاعتداءات الفرنسية في عام 1957³، كما عرض الاتحاد السوفياتي مشروعاً في مجلس الأمن الدولي يدعو إلى وقف الأعمال العسكرية في الجزائر وإنهاء الاستعمار الفرنسي، وهو ما قوبل بالرفض من القوى الغربية، ولكنه ساعد في الوقت نفسه في عزل فرنسا دبلوماسياً على الساحة الدولية⁴. ومن خلال المؤتمرات والمناقشات داخل أجهزة الأمم المتحدة، كانت موسكو تتبنى خطاباً أيديولوجياً قائماً على مناهضة الاستعمار وتأييد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وهو ما عزز من موقف الجزائر أمام الرأي العام الدولي وأكد على عدالة القضية الجزائرية⁵.

وفي ختام هذا المطلب، يمكن القول أنّ الدعم الخارجي للثورة الجزائرية ممثلاً في الاتحاد السوفياتي كان عاملاً مهماً وذا تأثير على استمرار صمود الثورة، كما ساعد دبلوماسياً على عزل فرنسا دولياً في سياق الحرب الباردة، إلا أنه كان عاملاً مساعداً فقط، حيث يبقى العامل المركزي في انتصار الثورة

¹ سيرج مالتيسكي، الجزائر وحروب الاستقلال: التعاون السوفياتي والعربي، (موسكو: دار النشر السوفياتية، 1987)، ص. 175.

² محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص. 212.

³ محمد المجذوب، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات الدولية، (بيروت: دار الجامعة، 2002)، ص. 211.

⁴ أحمد الرشيد، الأمم المتحدة والنظام الدولي المعاصر (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1995)، ص. 134.

⁵ Henry Kissinger, *Diplomacy*, New York : Simon & Schuster, 1994, p. 524.

الجزائرية هو تلاحم الشعب الجزائري وتنظيمه العسكري والسياسي وإصراره على مقاومة الاحتلال الفرنسي. وقد أظهرت جبهة التحرير الوطني الجزائرية قدرة فائقة على التحرك بسرعة وتنظيم عمليات عسكرية مؤثرة ضد القوات الفرنسية، ما دفع الاستعمار الفرنسي إلى اتخاذ تدابير غير إنسانية، مثل التعذيب الجماعي، في محاولة لكسر الثورة.¹ وبعد ثماني سنوات من الكفاح المسلح، انتهت المفاوضات بين الطرفين الفرنسي والجزائري في اتفاقيات إيفيان إلى اعلان استقلال الدولة الجزائرية في 05 جويلية 1962²، وهو ما سيفتح أبواب التقارب السوفياتي الجزائري بشكل أكثر عمقا من قبل.

المطلب الثاني: مرحلة تكثيف التعاون المؤسسي (1962-1991)

عقب استقلال الجزائر سنة 1962، وجدت الدولة نفسها أمام خيار سياسي ينطلق من حتمية بناء مؤسساتها الوطنية وإرساء سياسات تنمية مستقلة، وفي نفس الوقت كانت أمام ضرورة الانخراط في النظام الدولي الجديد الذي فرضته ظروف الحرب الباردة، فسعت إلى تكوين شراكات إستراتيجية طويلة الأمد مع دول تمتلك خبرات تقنية، صناعية وعسكرية متقدمة، وقد كان الاتحاد السوفياتي الشريك الأبرز في هذه الشراكات، ليس فقط على مستوى الدعم السياسي، بل على مستوى التعاون المؤسسي المتعدد الأبعاد من خلال شبكة من الاتفاقيات الرسمية، الآليات المنظمة، والمبادرات المشتركة بين مؤسسات حكومية ومراكز بحثية وتعليمية في الجزائر ونظيراتها السوفياتية، التي امتدت عبر ثلاثة عقود من الزمن في مجالات: التسليح، التكوين، الصناعة والتعليم.

ومن أهم مظاهر تكثيف التعاون المؤسسي بين الطرفين في هذه الفترة يمكن ذكر:

أولاً- التعاون الدبلوماسي والسياسي:

بعد الاستقلال، اتخذت الحكومة الجزائرية خطواتها الأولى في تأسيس علاقات دبلوماسية رسمية مع موسكو، حيث تم في 1963 توقيع أول بروتوكول تعاون اقتصادي وتقني يستهدف توفير: كفاءات

¹ محمد حربي، جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع، (بيروت: دار الطليعة، 1980)، ص. 212.

² Alistair Horne, *A Savage War of Peace: Algeria 1954-1962*, New York: Viking Press, 1977, p. 186.

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

بشرية وفنية لتأهيل البنية التحتية للدولة الجزائرية، كما ساعد الدعم السوفياتي المتواصل الجزائر في تعزيز حضورها في المنظمات الدولية، إذ لعبت موسكو دورًا في تأييد مواقف الجزائر في المسائل الإفريقية والعربية، خاصة خلال جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن إزاء قضايا إنهاء الاستعمار والاستقلال الوطني. وقد مثلت هذه المرحلة بداية إقامة آليات مؤسسية مشتركة تعتمد على لجان دائمة واجتماعات دورية بين ممثلي الوزارات والمؤسسات من الطرفين، ما أعطى للعلاقات طابعًا أكثر رسمية. وبالتالي يندرج هذا التعاون في إطار حرص الجزائر على الجمع بين دعم حركات التحرر الوطني، والانفتاح على مختلف القوى الدولية، مع الحفاظ على استقلال القرار الوطني، وهو ما تجسد في تبني مبدأ عدم الانحياز كإطار مرجعي لسياستها الخارجية. غير أن هذا الحياد الإيجابي لم يمنعها من نسج علاقات وثيقة مع الدول الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، الذي اعتُبر شريكًا استراتيجيًا في مسار التحديث المؤسسي والاقتصادي والعسكري.

ثانياً- التعاون الاقتصادي والتخطيط المالي والائتماني:

كان الاهتمام الاقتصادي محوريًا في هذه المرحلة، إذ لجأت الجزائر إلى التخطيط المركزي واضعة برامج تنموية ثلاثية ورباعية وخماسية تعتمد على استثمارات ضخمة في الصناعة الثقيلة والبنية التحتية، وقد وجد الاتحاد السوفياتي في هذا النموذج فرصة لتقديم خبراته الواسعة في مجالات التصنيع والتخطيط الاقتصادي المركزي.

وكانت من أهم المشاريع التي تأسست بفضل هذا التعاون مركب الحديد والصلب بالحجار (عنابة) عام 1967، وهو مشروع ضخم تم تصميمه لتلبية احتياجات الجزائر من الفولاذ، أسهمت فيه الخبرات السوفياتية بتقديم الدراسات الهندسية والتقنية في المراحل الأولى¹. بالإضافة إلى المصانع الكهربائية والميكانيكية في مناطق عدة أنشئت بتوجيه فني سوفياتي لتصنيع المعدات الثقيلة، مما ساهم في خفض

¹ مراد بوعباش، "قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، اتفاقيات أفيان أمودج"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، جوان 2018، ص. 226.

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

الاعتماد على الاستيراد، وكذلك من خلال إنشاء محطات توليد الطاقة والتعاون لنقل التكنولوجيا في قطاع الطاقة، خاصة في المناطق التي تفتقر للبنية التقنية المتقدمة.¹

ثالثاً- التعاون العسكري والأمني:

كان بناء القدرات الدفاعية أحد أهم أولويات الجزائر بعد الاستقلال، خاصة في ظل التوترات الإقليمية والحروب في المنطقة. وقد أسفر التعاون العسكري مع الاتحاد السوفياتي عن نتائج ملموسة في عدة جوانب أهمها التحديث والتجهيز، فقد بدأت الجزائر في شراء وتحديث منظومات الأسلحة من الاتحاد السوفياتي، بما في ذلك: دبابات قتالية حديثة من طراز T-34 و T-55، أنظمة مضادة للطائرات، طائرات مقاتلة من طراز MiG-15 و MiG-17 و MiG-21 ومعدات لوجستية. وكلها ساهمت في رفع درجة الاستعداد الدفاعي الوطني وإرساء قاعدة قوية للجيش الوطني الشعبي.²

في مجال التكوين العسكري، تم إرسال آلاف الضباط والجنود الجزائريين لتلقي تدريبهم في الأكاديميات العسكرية السوفياتية، الأمر الذي ساعد في نقل منهجيات التدريب الحديثة، فهم العقيدة العسكرية المتقدمة، وتنظيم سلاسل القيادة بكفاءة عالية.³ هذا التعاون لم يقتصر على الجانب الفني فقط، بل انعكس على تطوير العقيدة العسكرية للجيش الوطني الشعبي من خلال اعتماد مبادئ تقوم على مركزية التخطيط، وتعزيز الانضباط داخل سلسلة القيادة، وتحسين التنسيق بين القوات البرية والجوية. وقد أسهم ذلك في بناء مؤسسة عسكرية أكثر تنظيمًا وقدرة على التكيف مع المتغيرات الميدانية. كما استفادت الجزائر من التجربة السوفياتية في تكوين القيادات العسكرية، مما أتاح إعداد نخبة من الضباط القادرين على التخطيط العملي وإدارة الموارد الدفاعية بكفاءة أعلى.⁴

¹ نازلي معوض أحمد، العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات إيفيان إلى تأميم البترول، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978)، ص 42

² جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرر، ط 3، (بيروت: دار الشروق، 1983)، ص 303.

³ الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، مذكرات الطاهر سعيداني (الجزائر: دار هومة، ط 1، 2001)، ص 200

⁴ محمد العربي الزبيدي، تاريخ الجزائر المعاصر 1942-1992، ج 2، (الجزائر: دار هومة، ص 76)

رابعاً- التعاون في مجال التعليم والبحث العلمي:

لم تغفل الدولة الجزائرية أهمية بناء رأس المال البشري كركيزة أساسية في عملية التنمية، فبجانب التعاون الصناعي والعسكري، جرى تطوير محور تعاون تعليمي ملحوظ مع الاتحاد السوفياتي وشمل المنح والبعثات الدراسية حيث أرسلت الجزائر طلابها للدراسة في الجامعات والمعاهد السوفياتية لتلقي تكوين عالي في تخصصات متعددة: الهندسة، الطب، العلوم الأساسية، الفيزياء التطبيقية. وقد نتج عن ذلك جيل من الكفاءات العلمية الوطنية التي لعبت دورًا مهمًا في إدارات الدولة والمشاريع التنموية بعد عودتهم¹.

ولتحقيق الاستقلال المعرفي والعلمي ونقل التكنولوجيا عن طريق تأسيس قاعدة بحثية وطنية قادرة على استيعاب الخبرات الأجنبية وتكييفها مع الخصوصيات المحلية، اتجهت الجزائر إلى توسيع شراكاتها مع الاتحاد السوفياتي في مجال إنشاء المراكز البحثية، وتطوير برامج التبادل الثقافي والعلمي، بما يضمن تكوين نخبة علمية وطنية تسهم في إدارة مؤسسات الدولة بكفاءة عالية.²

وفي هذا السياق، ساهمت الخبرات السوفياتية في دعم إنشاء عدد من المخابر التقنية والمراكز التطبيقية المرتبطة بالقطاعات الصناعية والطاقوية، حيث تم تجهيز الجامعات الجزائرية بمعدات علمية حديثة، وإرسال فرق من الباحثين والخبراء لتأطير مشاريع البحث، خاصة في مجالات الهندسة الميكانيكية، الجيولوجيا، الطاقات التقليدية، والعلوم الدقيقة³، وقد أتاح هذا التعاون إمكانات مهمة لنقل المعرفة التطبيقية بدل الاكتفاء بالتعليم النظري، إذ أصبح الطالب والباحث الجزائري يتلقى تكوينًا يجمع بين الدراسة الأكاديمية والتدريب العملي داخل المشاريع الصناعية الكبرى، وهو ما عزز ارتباط البحث العلمي بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أسهمت هذه المراكز في إدماج الجزائر تدريجيًا

¹ ليلي بن عمار، البعثات العلمية الجزائرية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على التنمية الوطنية، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، 2014، ص. 65-112.

محمد قديش، "العلاقات الجزائرية-السوفياتية: الأبعاد الثقافية والعلمية"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 9، 2001، ص. 73-89.

³ John L. Gaddis, **The Cold War : A New History**, Penguin Books, 2005, pp. 186-190.

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

ضمن الشبكات العلمية الدولية، من خلال المشاركة في المؤتمرات والملتقيات المشتركة ونشر البحوث العلمية بالتعاون مع مؤسسات سوفياتية متخصصة.

أما على المستوى الثقافي، فقد مثل التبادل الثقافي أداة دبلوماسية ناعمة لتعزيز التفاهم المتبادل بين الشعبين، حيث نُظمت أسابيع ثقافية متبادلة، معارض فنية، وعروض سينمائية وموسيقية، إضافة إلى تبادل الوفود الطلابية والأكاديمية. ولم يكن الهدف من هذه الأنشطة ترفيهيًا بحتًا، بل كان جزءًا من استراتيجية أشمل لتقوية الروابط الاجتماعية والفكرية بين المجتمعين، وترسيخ صورة الاتحاد السوفياتي كشريك تنموي وثقافي موثوق، وفي المقابل التعريف بالثقافة الجزائرية في الفضاء السوفياتي. وقد أسهم هذا التفاعل في تكوين جيل من الطلبة والمثقفين الجزائريين الذين اكتسبوا خبرات لغوية وعلمية متعددة، مما انعكس إيجابًا على أداء المؤسسات التعليمية والإدارية داخل الجزائر.¹

وهو ما مكّن الدولة من تقليص الاعتماد على الخبراء الأجانب تدريجيًا. وهكذا تحوّل التعاون العلمي والثقافي من مجرد مساعدة خارجية إلى عملية تراكم معرفي طويل الأمد أسهمت في بناء رأس مال بشري وطني، يعدّ أحد أهم مكتسبات مرحلة التعاون المؤسساتي. ويمكن القول إن هذا البعد الثقافي والعلمي مثل الوجه الأكثر استدامة في العلاقات الجزائرية-السوفياتية، لأن أثره امتد إلى ما بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، عبر الكفاءات التي واصلت العمل داخل مؤسسات الدولة الجزائرية.

خامساً - آليات التعاون المؤسساتي:

من أهم سمات هذا التعاون أنه لم يكن عابراً أو ظرفياً، بل مؤسساتياً ارتكز على آليات واضحة ومنضبطة، أبرزها:

اللجان الحكومية المشتركة:

شكّلت اللجان الحكومية الجزائرية-السوفياتية المشتركة إحدى أهم الآليات المؤسساتية التي منحت التعاون الثنائي طابعه التنظيمي والاستراتيجي خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، إذ لم يقتصر التعاون بين

¹عبد الله بلماضي، الدبلوماسية الثقافية في العلاقات الدولية الجزائرية (الجزائر: دار هومة، 2010)، ص ص. 101-118.

البلدين على اتفاقيات عامة أو مبادرات ظرفية، بل اتخذ شكلاً هيكلياً دائماً يقوم على التنسيق الدوري والمتابعة التقنية والإدارية المنتظمة. فقد أدركت القيادة الجزائرية منذ السنوات الأولى للاستقلال أن نجاح المشاريع الصناعية والعسكرية والعلمية الكبرى يتطلب وجود جهاز مؤسسي يشرف على التخطيط والتنفيذ والتقييم، وهو ما تجسد في إنشاء لجان مشتركة تضم ممثلين عن وزارات التخطيط، الصناعة، الطاقة، التعليم العالي

والدفاع من الجانب الجزائري، ونظراءهم من المؤسسات السوفياتية المختصة.¹ وقد تأسست أولى هذه اللجان ابتداءً من سنة 1963 عقب توقيع بروتوكولات التعاون الاقتصادي والتقني، حيث كانت تجتمع دورياً لمراجعة احتياجات الجزائر التنموية، وتحديد الأولويات القطاعية، وضبط البرامج التنفيذية للمشاريع المشتركة. وأسهم هذا الإطار في الانتقال من منطق "المساعدات الظرفية" إلى منطق "التخطيط المؤسسي طويل المدى"، إذ أصبحت كل مبادرة تمر عبر دراسات جدوى تقنية، جداول زمنية دقيقة، وآليات متابعة وتقييم، مما مكّن من تقليص العشوائية وضمان الاستمرارية في الإنجاز، كما سمحت هذه اللجان بتبادل الخبرات الإدارية ونقل نماذج التنظيم الصناعي السوفياتي إلى المؤسسات الجزائرية، خاصة في مجالات إدارة المشاريع الكبرى والتخطيط المركزي.

ومع توسع مجالات التعاون خلال السبعينيات، تطورت صلاحيات اللجان لتشمل متابعة عقود إنشاء المصانع، الإشراف على برامج التكوين، تنسيق عمليات التمويل والقروض، وتقييم الأداء السنوي للمشاريع المنجزة. وبذلك أصبحت هذه اللجان بمثابة حلقة وصل دائمة بين الحكومتين، تُذلل العقبات البيروقراطية وتعمل على تسريع تنفيذ الالتزامات، كما لعبت دوراً مهماً في إعادة توجيه السياسات الاقتصادية وفق المتغيرات الداخلية والدولية، خاصة خلال فترات الأزمات النفطية أو صعوبات التمويل. ويمكن القول إن هذه البنية المؤسسية هي التي منحت العلاقات الجزائرية-السوفياتية مكانة هامة. وعليه،

¹ محمد قديش، مرجع سابق، ص ص. 41-59

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

فإن اللجان الحكومية المشتركة لم تكن مجرد إطار شكلي للتشاور، بل شكلت آلية حقيقية والتخطيط المتكامل، وأسهمت بصورة مباشرة في ترسيخ تقاليد العمل المؤسساتي داخل الإدارة الجزائرية، كما ساعدت على بناء خبرة وطنية في إدارة التعاون الدولي، الأمر الذي انعكس إيجاباً على قدرة الدولة على التفاوض وتنفيذ مشاريعها التنموية الكبرى بكفاءة أكبر.

في منتصف الثمانينيات، واجه التعاون الجزائري-السوفياتي مجموعة من التحديات المرتبطة بتأثير الأزمات الاقتصادية العالمية، ولا سيما تراجع أسعار النفط، وهو ما انعكس سلباً على موارد الدولة الجزائرية الموجهة لتمويل بعض المشاريع التنموية والاستراتيجية. كما شهدت هذه المرحلة تغييراً في الأولويات داخل الاتحاد السوفياتي، بفعل تبني سياسات الإصلاح المعروفة بـ«البيريسترويكا»، التي أدت إلى تقليص حجم الدعم التقليدي الموجه للدول الصديقة. ومع ذلك، ظلّ الأثر العام لهذا التعاون قائماً، وإن بوتيرة أقل، إذ أسهم في وضع أسس قوية في مجالات متعددة، منها الصناعة والبنية التحتية، والتعليم والتكوين، والدفاع وتنظيم القوات المسلحة، إضافة إلى تعزيز العلاقات الدولية الجزائرية.¹

إذاً اتسمت الدبلوماسية الجزائرية في هذه المرحلة (1962-1991) بطابع براغماتي تحرري، حيث سعت القيادة السياسية إلى توظيف علاقاتها الدولية لخدمة الأهداف التنموية، والدفاع عن القضايا العادلة من خلال حفاظها على عضويتها الفاعلة داخل حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية، كما كثفت في المقابل تعاونها الثنائي مع موسكو في مجالات الصناعة والطاقة والتكوين العسكري والعلمي، وذلك في ضوء الحاجة الملحة إلى الخبرة التقنية ونقل التكنولوجيا، وهي عناصر كانت الدول

¹ البيريسترويكا (Perestroika): مصطلح روسي يعني "إعادة البناء" أو "إعادة الهيكلة"، وهو سياسة إصلاح اقتصادي وسياسي أطلقها الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف منتصف الثمانينيات (1985 تقريباً)، وتهدف إلى تحديث النظام الاقتصادي السوفياتي من خلال إدخال بعض آليات السوق، وتقليص المركزية الشديدة في التخطيط، إضافة إلى إعادة تنظيم مؤسسات الدولة والحزب الشيوعي، مما أدى إلى تغييرات عميقة في سياسة الاتحاد السوفياتي الداخلية والخارجية. أنظر المرجع رضا موسى عبد الوهاب محمد، استراتيجية البيريسترويكا و أثرها في تطبيق سياسة الوفاق السوفياتية الأمريكية 1985 إلى 1991، مجلة قطاع الكليات للغة العربية و الشعب الناظرة لها الطبعة 1 2021 ص 2601.

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

الغربية تتحفظ في توفيرها في إطار سياسة المشروطة، بينما قدّمتها الاتحاد السوفياتي في إطار اتفاقيات طويلة الأمد تقوم على الدعم المتبادل واحترام السيادة الوطنية.¹

ومن الناحية المؤسساتية، اعتمدت الجزائر على آليات متعددة لإدارة علاقاتها الخارجية، من خلال إنشاء لجان مشتركة، توقيع بروتوكولات دورية، وتنظيم زيارات رسمية رفيعة المستوى، وهو ما ساهم في ترسيخ ثقافة العمل الدبلوماسي المنظم، وقد مكّنت هذه البنية من تحقيق قدر من الاستقرار في العلاقات الدولية رغم التحولات الكبرى التي شهدتها النظام الدولي، مثل أزمات النفط، تصاعد التوترات في الحرب الباردة، ثم بداية تفكك المعسكر الاشتراكي في أواخر الثمانينيات. وبذلك استطاعت الجزائر أن تحافظ على توازن نسبي بين الانفتاح على الشرق والغرب، مع إعطاء الأولوية لمصالحها الوطنية.²

وعليه، يمكن القول إن العلاقات الدولية الجزائرية خلال هذه المرحلة لم تكن مجرد شبكة علاقات تقليدية، بل كانت أداة لبناء الدولة وتعزيز قدراتها الذاتية، حيث أفضت الشراكات المؤسساتية، وخاصة مع الاتحاد السوفياتي، إلى نقل المعرفة والتكنولوجيا، وتكوين الكفاءات الوطنية، ودعم الحضور السياسي للجزائر على الساحة الدولية. ومن ثمّ، فإن نجاح تجربة التعاون المؤسساتي لا يمكن فهمه بمعزل عن الإطار الأشمل للسياسة الخارجية الجزائرية التي جعلت من التعاون الدولي رافعة أساسية للتنمية والاستقلال الاستراتيجي.³

المطلب الثالث: مرحلة التكيف مع التحولات العالمية بعد تفكك الاتحاد

وفي هذا السياق، برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، حيث أصبحت تمتلك قدرة غير مسبوقة على توجيه السياسات الدولية والتأثير في قرارات المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، وقد انعكس ذلك في تزايد التدخلات الدولية تحت غطاء الشرعية الدولية، وإعادة تعريف مفاهيم السيادة والتدخل الإنساني، بما يتماشى مع المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى.

¹ عبد الرحمن بن زيدان، السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، ص 33-61.

² عبد الله بلماضي، الدبلوماسية الجزائرية وتحديات النظام الدولي، (الجزائر: دار الهدى، 2012)، ص 101-120.

³ المرجع نفسه، ص 123.

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

بالتوازي مع ذلك، تعاضم دور المؤسسات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين تحوّلوا إلى أدوات رئيسية في توجيه السياسات الاقتصادية للدول النامية.¹ فقد فرضت هذه المؤسسات برامج "الإصلاح الهيكلي"، التي تقوم على مجموعة من الإجراءات، من بينها: تحرير التجارة الخارجية وإزالة الحواجز الجمركية، تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، خصخصة المؤسسات العمومية وتحرير الأسعار وتشجيع المنافسة. وقد هدفت هذه السياسات إلى إدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، غير أنها في الوقت ذاته أدت إلى تعميق التبعية الاقتصادية، وزيادة هشاشة الاقتصادات الوطنية أمام تقلبات السوق الدولية.²

ومن جهة أخرى، شهدت هذه المرحلة تراجعًا ملحوظًا في الطابع الإيديولوجي للعلاقات الدولية، حيث لم يعد الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية هو المحدد الرئيسي للتفاعلات الدولية، بل حلّت محله اعتبارات المصلحة الاقتصادية والاستراتيجية، وقد أدى ذلك إلى إعادة ترتيب التحالفات الدولية على أسس جديدة، تقوم على المنفعة المتبادلة بدل الانتماء الإيديولوجي.

كما تزامنت هذه التحولات مع صعود ظاهرة العولمة، التي تمثلت في تكثيف الترابط بين اقتصادات العالم، وتسارع تدفق رؤوس الأموال والمعلومات والتكنولوجيا عبر الحدود. وقد ساهمت الثورة التكنولوجية، خاصة في مجال الاتصالات، في تعزيز هذا الاتجاه، مما أدى إلى تقليص دور الحدود الجغرافية، وظهور فاعلين جدد في الساحة الدولية، مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية.³

غير أن هذه التحولات لم تكن متكافئة في آثارها، إذ استفادت الدول المتقدمة بشكل أكبر من العولمة، في حين واجهت الدول النامية تحديات كبيرة، تمثلت في: ضعف القدرة التنافسية، تزايد التبعية الاقتصادية، اتساع الفوارق الاجتماعية وتراجع دور الدولة في حماية الفئات الهشة. وبذلك، يمكن القول إن مرحلة ما بعد 1991 لم تمثل فقط نهاية نظام دولي، بل بداية مرحلة جديدة معقدة، تتداخل

¹ أحمد يوسف أحمد، النظام الدولي الجديد: دراسة في التحولات العالمية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1998)، ص 120-150.

² علي الدين هلال، العلاقات الدولية: نظريات وقضايا، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004)، ص 230.

³ المرجع نفسه، ص 230.

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية، وتفرض على الدول، خاصة النامية منها، إعادة صياغة استراتيجياتها بما يتلاءم مع متطلبات النظام العالمي الجديد.¹

وتأسيسا على ما سبق، واجهت الجزائر خلال مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي جلة من التحديات المعقدة، التي مست مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وجعلت عملية التكيف مع التحولات الدولية أكثر صعوبة وتعقيداً. فقد تزامن التحول في النظام الدولي مع أزمة داخلية عميقة، الأمر الذي وضع الدولة الجزائرية أمام اختبار حقيقي لقدرتها على الصمود وإعادة بناء توازنها.

فعلى الصعيد الخارجي، شكّل انهيار الاتحاد السوفياتي خسارة استراتيجية للجزائر، باعتباره حليفاً تقليدياً دعمها سياسياً وعسكرياً منذ الاستقلال. وقد أدى هذا التحول إلى اختلال في توازن سياستها الخارجية، حيث وجدت نفسها في بيئة دولية تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، دون وجود قوة موازنة كما كان الحال خلال الحرب الباردة. وهو ما فرض عليها إعادة النظر في توجهاتها الدبلوماسية، والتخلي عن بعض المرتكزات الإيديولوجية لصالح مقاربة أكثر براغماتية.²

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد واجهت الجزائر خلال أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات أزمة حادة نتيجة تراكم عدة عوامل داخلية وخارجية. فقد شهدت أسعار النفط، وهو المورد الأساسي للاقتصاد الوطني، انهياراً كبيراً سنة 1986، حيث تراجع سعر البرميل من حوالي 28-30 دولاراً إلى أقل من 10 دولارات، أي بانخفاض يفوق 60%، ما أدى إلى تقلص عائدات الدولة من العملة الصعبة بشكل كبير. وفي السياق ذاته، ارتفع حجم المديونية الخارجية للجزائر ليلبلغ نحو 25 إلى 26 مليار دولار مطلع التسعينيات، وهو ما مثّل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني، خاصة مع ارتفاع خدمة الدين التي استنزفت ما يقارب 70% من عائدات الصادرات في بعض السنوات. كما عانت البلاد من ضعف القاعدة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، واختلال واضح في التوازنات المالية والميزانية العامة.

¹Nora Lalami, **Algeria : From Turmoil to Stability**, Routledge, 2003, pp. 45-75.

²محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 310.

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تفاقم العجز الاقتصادي، وانخفاض احتياطات النقد الأجنبي بشكل حاد، حيث تراجعت إلى أقل من مليار دولار سنة 1991، وهو مستوى لم يكن يكفي سوى لتغطية بضعة أسابيع من الواردات. وأمام هذا الوضع، اضطرت الجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على دعم مالي، خاصة ابتداءً من سنة 1994، حيث تم توقيع اتفاقيات إعادة جدولة الديون وتطبيق برامج الثبیت والتكيف الهيكلي، التي هدفت إلى استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، لكنها فرضت في المقابل إجراءات إصلاحية صارمة مست مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.¹

ورغم ضرورتها الاقتصادية فقد كان لهذه الإصلاحات انعكاسات اجتماعية سلبية واضحة، حيث أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ، إذ انتقلت من حوالي 17% أواخر الثمانينيات إلى ما يفوق 25% خلال منتصف التسعينيات، مع تسجيل نسب أعلى في صفوف الشباب. كما شهدت القدرة الشرائية للمواطنين تراجعاً كبيراً نتيجة ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت 25% في بعض السنوات، خاصة مع تحرير الأسعار وتقليص الدعم عن المواد الأساسية. وفي السياق ذاته، أدت سياسات التقويم الهيكلي إلى تقليص النفقات الاجتماعية، خصوصاً في مجالات التشغيل والدعم العمومي، وهو ما ساهم في اتساع الفوارق الطبقيّة وارتفاع مستويات الفقر. وقد أدت هذه الأوضاع مجتمعة إلى خلق حالة من الاحتقان الاجتماعي، تفاقم مع تدهور الظروف المعيشية، وأسهمت في تعقيد الوضع الداخلي، خاصة في ظلّ التداعيات التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988.²

وعلى الصعيد الأمني، عاشت الجزائر خلال التسعينيات أزمة حادة تمثّلت في تصاعد العنف المسلح، فيما عُرف بـ"العشرية السوداء"، حيث شهدت البلاد مواجهات دامية بين قوات الأمن والجماعات المسلحة. وقد استنزفت هذه الأزمة قدرات الدولة، وأثّرت بشكل كبير على الاستقرار السياسي والاقتصادي، كما أضعفت صورتها على المستوى الدولي. وقد ترتب عن هذه الأوضاع تراجع

¹ عبد الرحمن خضر، الأزمات الاقتصادية والسياسية في الجزائر بعد الاستقلال (الجزائر: دار الفكر المعاصر، 2002)، ص. 105.

² مصطفى الكيلاني، "الأمن الداخلي والتحوّلات السياسية في الجزائر: 1990-2000"، مجلة الدراسات الجزائرية، العدد 12، 2003، ص. 70.

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

الاستثمارات الأجنبية، وعزوف العديد من الشركاء الدوليين عن التعامل مع الجزائر خلال تلك الفترة، مما زاد من عزلتها الدولية.¹

ومن جهة أخرى، واجهت الجزائر تحديًا يتعلق بضرورة إعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز شرعيتها، في ظل التحولات السياسية التي شهدتها العالم، والتي كانت تميل نحو الديمقراطية والتعددية السياسية. وقد فرض هذا السياق الدولي ضغوطًا غير مباشرة على الجزائر لإجراء إصلاحات سياسية، تتماشى مع المعايير الدولية الجديدة. ورغم صعوبة هذه المرحلة، فإنها شكّلت في الوقت ذاته دافعًا لإعادة التفكير في النموذج التنموي والسياسي للدولة، والانتقال نحو سياسات أكثر واقعية ومرونة، تراعي التحولات الدولية وتستجيب لمتطلبات الداخل.²

أمام التحولات العميقة التي شهدتها النظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى إعادة هيكلة اقتصادها الوطني بما يتلاءم مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي أصبح يقوم على مبادئ اقتصاد السوق والانفتاح والتنافسية. وقد جاء هذا التوجه نتيجة تزاوج عاملين أساسيين: الأول خارجي يتمثل في ضغوط العولمة والمؤسسات المالية الدولية، والثاني داخلي مرتبط بالأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفت بها البلاد.

في هذا الإطار، شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي شامل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك في إطار ما يُعرف ببرامج "التقويم الهيكلي"، التي هدفت إلى إعادة التوازن للاقتصاد الكلي وتصحيح الاختلالات المالية.

وقد شملت هذه الإصلاحات مجموعة من الإجراءات الجوهرية، من أبرزها: الانتقال من الاقتصاد الموجه القائم على التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الذي يقوم على آليات العرض والطلب، ومنح دور أكبر للقطاع الخاص في عملية الإنتاج والاستثمار³، تحرير الأسعار والتجارة الخارجية من خلال

¹ محمد بلقاسم حسن مهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (الجزائر: مطبعة دحلب، 1993)، ص. 48.

² المرجع نفسه، ص 48.

³ عبد الرحمن خضر، مرجع سابق، ص. 105.

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

رفع القيود عن الأسعار تدريجياً، والسماح بتحديداتها وفق آليات السوق، إلى جانب تخفيف القيود على الواردات والصادرات، وفتح الاقتصاد أمام المنافسة الدولية، وهو ما أدى إلى إدماج الاقتصاد الجزائري في السوق العالمية، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصخصتها من خلال إعادة تنظيم المؤسسات الاقتصادية، والتخلص من المؤسسات المفلسة بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية وتقليل الأعباء على الميزانية العامة بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال تهيئة مناخ استثماري ملائم عبر سنّ قوانين جديدة، وتقديم تسهيلات للمستثمرين الأجانب في محاولة لجذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة.¹

ورغم الأهداف الطموحة لهذه الإصلاحات، فإن تطبيقها لم يكن سهلاً، بل واجه العديد من الصعوبات، خاصة في ظل السياق الداخلي غير المستقر. فقد أدّت هذه السياسات إلى آثار اجتماعية عميقة، تمثّلت في: ارتفاع معدلات البطالة نتيجة غلق أو إعادة هيكلة العديد من المؤسسات، تراجع القدرة الشرائية بسبب تحرير الأسعار وتقليص الدعم، اتساع الفوارق الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع وتزايد الإحساس بعدم الاستقرار الاقتصادي لدى المواطنين². كما أن ضعف النسيج الاقتصادي الوطني، واعتماده الكبير على قطاع المحروقات حدّد من فعالية هذه الإصلاحات، حيث بقي الاقتصاد الجزائري هشاً ومعرّضاً لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ومن جهة أخرى، أظهرت هذه المرحلة أن الانتقال إلى اقتصاد السوق لا يمكن أن ينجح دون توفر شروط أساسية، من بينها: وجود مؤسسات قوية وفعالة، إطار قانوني شفاف، بيئة سياسية مستقرة، بنية اقتصادية متنوعة. وهي شروط لم تكن متوفرة بشكل كامل في الجزائر خلال تلك الفترة، مما جعل عملية الإصلاح تسير بوتيرة بطيئة ومتفاوتة. ورغم هذه التحديات، يمكن القول إن هذه المرحلة ممّلت بداية

¹ عبد القادر بن مسعود، الجزائر بين الأزمة والتحول: دراسة سياسية واقتصادية 1990-2000 (الجزائر: دار الثقافة الجديدة، 2005)، ص. 40

² رشيد خريف، الأمن الوطني والسياسة الداخلية في الجزائر بعد الحرب الباردة (الجزائر: دار الفكر المعاصر، 2003)، ص. 60-90

تحول استراتيجي في بنية الاقتصاد الجزائري، حيث وضعت الأسس الأولى للاندماج في الاقتصاد العالمي، وفتحت المجال أمام إصلاحات أعمق في السنوات اللاحقة.¹ في ظل التحولات الدولية المتسارعة، اتجهت الجزائر إلى إعادة توجيه سياستها الخارجية وفق مقاربة براغماتية تقوم على تنويع الشراكات الدولية وتحقيق التوازن بين مختلف القوى العالمية، وهو ما تجلّى في ثلاثة محاور رئيسية:

1- تحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي :

عملت الجزائر على إعادة بناء علاقاتها مع الدول الأوروبية باعتبارها الشريك الاقتصادي الأول، حيث سعت إلى تعزيز التعاون في مجالات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا. وقد تُوج هذا التوجه بتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أبريل 2002، على أن يدخل حيّز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005، والذي هدف إلى إنشاء فضاء اقتصادي مشترك قائم على التبادل الحر التدريجي، من خلال تفكيك الرسوم الجمركية وتعزيز انسياب السلع والخدمات. كما سمح هذا التقارب للجزائر بالاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من الخبرات الأوروبية في مجالات التحديث والإصلاح، غير أنه في المقابل فرض عليها تحديات تتعلق بضرورة التكيف مع معايير المنافسة الدولية ومتطلبات الإصلاح السياسي والاقتصادي، خاصة في ظل ضعف تنافسية بعض القطاعات الإنتاجية الوطنية..

2- تعزيز التعاون الأمني الجزائري الأمريكي :

في سياق التحديات الأمنية التي عرفت الجزائر خلال التسعينيات، برزت أهمية التعاون مع الولايات المتحدة، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، وقد تطوّر هذا التعاون تدريجيًا ليشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية والتنسيق الأمني، مستفيدًا من الخبرة الجزائرية في مواجهة الجماعات المسلحة. وقد ساهم

¹ فؤاد فغالي، الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة: تحديات واستراتيجيات (الجزائر: دار النهضة، 2001)، ص.25.

هذا التعاون في إعادة إدماج الجزائر دوليًا، وتعزيز موقعها كشريك موثوق في قضايا الأمن الإقليمي، خاصة في منطقة الساحل، مع الحفاظ على استقلالية قرارها السياسي ورفض أي تدخل خارجي مباشر.¹

3- الحفاظ على علاقات متوازنة مع روسيا :

رغم التحولات الدولية، حرصت الجزائر على الحفاظ على علاقاتها التقليدية مع روسيا، التي تُعد الامتداد السياسي للاتحاد السوفياتي. وقد استمر التعاون بين البلدين خاصة في المجال العسكري، حيث بقيت روسيا المورد الرئيسي للأسلحة للجزائر.² كما شمل التعاون مجالات الطاقة والتنسيق السياسي داخل الأمم المتحدة، مما ساهم في تحقيق نوع من التوازن في السياسة الخارجية الجزائرية، وتفادي الانحياز الكامل لأي محور دولي.³

مع اقتراب نهاية التسعينيات، بدأت الجزائر تدريجيًا في استعادة توازنها الداخلي والخارجي، بعد مرحلة طويلة من الاضطرابات السياسية والأمنية والاقتصادية التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفياتي. وقد شكّلت هذه المرحلة نقطة تحوّل مهمة في مسار الدولة الجزائرية، حيث انتقلت من وضعية الأزمة الشاملة إلى مرحلة إعادة البناء والاستقرار النسبي.

فعلى الصعيد الأمني، شهدت البلاد تراجعًا ملحوظًا في مستوى العنف المسلح، نتيجة تضافر عدة عوامل، من بينها: تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية والعسكرية، اعتماد استراتيجيات أكثر فاعلية في مكافحة الجماعات المسلحة، إطلاق مبادرات سياسية تهدف إلى استعادة السلم الأهلي، وعلى رأسها سياسة الوثام المدني التي ساهمت في تقليص حدة الصراع الداخلي. وقد أدى هذا التحسن الأمني إلى استعادة ثقة المواطنين تدريجيًا في مؤسسات الدولة، كما ساهم في تحسين صورة الجزائر على المستوى الدولي، بعد أن كانت تُصنّف ضمن الدول غير المستقرة.

¹ منصف بوكرة، الأزمات الاجتماعية والسياسية في الجزائر: 1990-2000 (الجزائر: دار النهضة العربية، 2004)، ص 75.

² Hugh Roberts, *The Battlefield Algeria : Studies in a Revolution and Its Aftermath*, Cornell University Press, 2003, pp. 180-210.

³ David Robinson, *Social Change and Economic Policy in Algeria*, Oxford University Press, 2001, pp. 45-80.

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد استفادت الجزائر من تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية مع نهاية التسعينيات، وهو ما انعكس إيجاباً على مداخيلها المالية، وساهم في: تعزيز احتياطات النقد الأجنبي، تقليص العجز في الميزانية، وتخفيف الضغوط المالية المرتبطة بالمدىونية الخارجية. وقد مكّن هذا التحسن الدولة من استعادة هامش من الاستقلالية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية، وتقليل اعتمادها على تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين كانا يفرضان شروطاً صارمة خلال فترة الأزمة.¹

وفي المجال السياسي، شهدت هذه المرحلة بداية عودة الاستقرار المؤسسي، من خلال إعادة تفعيل مؤسسات الدولة، وتعزيز مسار الشرعية السياسية، وهو ما ساهم في خلق مناخ أكثر ملاءمة للإصلاحات الاقتصادية والانفتاح الخارجي. أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد سمح تحسن الأوضاع الداخلية للجزائر باستعادة دورها تدريجياً في الساحة الدولية، حيث انتهجت سياسة خارجية متوازنة قائمة على تنويع الشراكات الدولية، تعزيز العلاقات مع الدول الغربية، الحفاظ على التعاون مع روسيا، والمشاركة الفعالة في جهود حفظ السلم والأمن الدوليين ضمن إطار الأمم المتحدة.²

وقد مكّن هذا التوجه الجزائر من الخروج من عزلتها الدولية، واستعادة مكانتها كفاعل إقليمي مهم، خاصة في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي ومن جهة أخرى، ساهمت هذه المرحلة في إعادة بناء الثقة بين الجزائر وشركائها الدوليين، مما شجّع على عودة الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز التعاون الاقتصادي، وهو ما شكّل قاعدة لانطلاقة اقتصادية جديدة في بداية الألفية الثالث، وبداية مرحلة مهمة وجديدة في التقارب الروسي الجزائري وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث الثاني.

¹ عبد الرزاق كمال، الجزائر في مرحلة التحول 1991-2000: قراءة تحليلية في السياسة والاقتصاد، منشورات جامعة الجزائر، 2008، ص 87

² خالد زياتي، "التحولات الدولية وتأثيرها على السياسة الخارجية الجزائرية"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 15، 2005، ص 29.

المبحث الثاني: إعادة بناء العلاقات الروسية الجزائرية في ظل التوجيهات الجديدة للسياسة

الخارجية الروسية منذ 2000

شهدت بداية الألفية الثالثة مرحلة جديدة في العلاقات الجزائرية - الروسية، حيث أعادت روسيا ترتيب أولويات سياستها الخارجية بعد عام 2000، منذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم. وقد سعت روسيا في هذا السياق إلى استعادة مكانتها الدولية وتعزيز حضورها في مناطق نفوذ تقليدية، من بينها منطقة شمال إفريقيا. وهو ما أتاح لها فرصة لتعزيز التعاون مع الجزائر في المجالات السياسية، العسكرية، والاقتصادية، بما يعكس مصالح الطرفين ويواكب التحولات الدولية.

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية للجزائر في إدراك روسيا كدولة ارتكاز

تعد الجزائر منذ أوائل الألفية الثالثة بالنسبة لروسيا أكثر من مجرد شريك تقليدي. فهي تمثل إحدى أهم "دول الارتكاز" أو "الركيزة الجيوسياسية" في شمال إفريقيا، القادرة على المساهمة في تعزيز النفوذ الروسي في منطقة البحر المتوسط والساحل الإفريقي، والمشاركة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الروسية على المستويين الإقليمي والدولي.¹ هذا الإدراك الروسي للجزائر ينبع من عدة عوامل مترابطة تشمل الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، الاستقرار السياسي، والقوة الاقتصادية، بالإضافة إلى الدور التاريخي للجزائر في دعم الاستقرار الإقليمي ومواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود.

وإذا انطلقنا من متغير الموقع الجغرافي وأبعاده الاستراتيجية، تُعدّ الجزائر أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة، إذ تبلغ مساحتها حوالي 2,381,741 كيلومتراً مربعاً، وتمتد من سواحل البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى أعماق الصحراء الكبرى جنوباً، وتشارك في الحدود مع تسع دول إفريقية هي: تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، المغرب، الصحراء الغربية، إضافة إلى حدود برية قصيرة مع تشاد. هذا الامتداد الجغرافي الواسع يمنحها أهمية جيوسراتيجية فريدة، تجعلها دولة محورية في شمال إفريقيا ومنطقة

¹ ابن الشيخ عصام، "السياسة الروسية تجاه إفريقيا: العلاقات الجزائرية الروسية أمودجًا (1992-2022)"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 14، العدد 81، ص 162-189.

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

الساحل والصحراء، وفعالاً أساسياً في معادلات الأمن الإقليمي والتوازنات الجيوسياسية. الحسابات الإقليمية والدولية. إنّ فهم هذا الموقع الجغرافي لا يقتصر على الخريطة وحدها، بل يتضمن دراسة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تجعل الجزائر حجر زاوية في نفوذ روسيا في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي.¹

الخريطة رقم 01: خريطة الموقع الجيوسياسي للجزائر



المصدر: <http://studies.aljazeera.net>

ويمكن تقسيم أهمية هذا الموقع وفق ثلاثة أبعاد رئيسية، حيث يمثل البعد الإفريقي للجزائر عنصراً حاسماً في إدراك روسيا لأهميتها الإستراتيجية. فالجزائر تُعد بوابة نحو منطقة الساحل والصحراء الكبرى، وهي من أغنى المناطق الإفريقية بالموارد الطبيعية، خاصة الطاقوية منها، إذ تمتلك دول مثل ليبيا ونيجيريا احتياطات نفطية كبيرة، حيث تُقدّر احتياطات ليبيا بأكثر من 48 مليار برميل، بينما تتجاوز احتياطات نيجيريا 37 مليار برميل. كما تزخر الجزائر نفسها باحتياطات معتبرة من الغاز الطبيعي تُقدّر بحوالي 2.3 تريليون متر مكعب، ما يجعلها من أبرز منتجي الغاز في إفريقيا. وإلى جانب ذلك، تُعد دول الساحل

¹مروك لهر، "العلاقات الجزائرية-الروسية: المحددات، الأبعاد والتطورات الراهنة"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 6، العدد 1، 01جانفي 2021، ص 58-60.

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

مثل النيجر من أهم منتجي اليورانيوم عالمياً، فضلاً عن وجود احتياطات من الذهب في مالي والنفط والغاز في تشاد، وهو ما يعكس الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة.

وإلى جانب ثرواتها الطبيعية، تمثل منطقة الساحل فضاءً جغرافياً حيوياً لعبور الهجرة غير النظامية، ومجالاً لنشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود، مما يزيد من أهميتها الأمنية والاستراتيجية. ومن المنظور الروسي، يوفر هذا البعد الإفريقي فرصة لتعزيز الحضور في إفريقيا جنوب الصحراء من خلال بناء شركات اقتصادية واستراتيجية مع دول الساحل انطلاقاً من الجزائر، وتكثيف التنسيق الأمني في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة. كما تتيح الخصائص الجغرافية للجنوب الجزائري إمكانات للتعاون العسكري التقني، مثل تنظيم مناورات مشتركة وبرامج تدريب وتبادل خبرات، بما يعزز التعاون بين الطرفين في إطار احترام السيادة الوطنية، إذ لا تسمح الجزائر بإقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها.

أما عن أهمية البعد المتوسطي في موقع الجزائر، فيشكل البحر الأبيض المتوسط محوراً استراتيجياً بالغ الأهمية، حيث يربط الجزائر بالقارة الأوروبية ويتيح لها التأثير في قضايا الأمن الطاقوي والهجرة والتجارة البحرية. من زاوية روسيا، تعتبر الجزائر بوابة طبيعية للنفوذ الروسي في البحر المتوسط، وذلك عبر عدة محاور: أولها الأمن الطاقوي، حيث تعتبر الجزائر شريكاً رئيسياً في تصدير الغاز إلى أوروبا، وهو عامل أساسي في تعزيز قدرة روسيا على التنسيق في أسواق الطاقة. ثانيها، موضوع الهجرة غير الشرعية وكيف يمكن ضبط تدفقات المهاجرين غير النظاميين من شمال إفريقيا إلى أوروبا، وهو ملف حساس بالنسبة للسياسات الغربية والروسية على حد سواء.¹

¹مضى دراجي، الجغرافيا السياسية ونظرية القوة (الجزائر: دار البازوري العلمية، 2018)، ص. 108.

الخريطة رقم 02: الجزائر في الفضاء المتوسطي



المصدر: <https://www.google.dz/search?biw=1366&bih>

وثالثها، موضوع التجارة والملاحة البحرية حيث يوفر الموقع المتوسطي إمكانية تطوير مشاريع مشتركة في البنية التحتية البحرية والموانئ، مما يعزز النفوذ الروسي التجاري. وعموماً، يجعل هذا البعد المتوسطي الجزائر بالنسبة لموسكو حلقة وصل استراتيجية بين إفريقيا وأوروبا، وتمثل منصة للتأثير على القرارات الأوروبية في مجالات متعددة، بدءاً من الطاقة وحتى التعاون الأمني والسياسي.

ويمثل البعد الثالث في موقع الجزائر امتداداً للإقليم الصحراوي-الساحلي، وهو عنصر قوة إضافي في إدراك روسيا للأهمية الاستراتيجية للجزائر. فالصحراء الكبرى، التي تغطي أكثر من 80% من مساحة البلاد، تشكل تحدياً أمنياً ولكنها أيضاً فرصة للتعاون العسكري والتخطيط الاستراتيجي. وتشمل أهم أبعاد هذا الموقع:

1. المسارات التجارية والأمنية التي تتيح السيطرة على الطرق العابرة للصحراء، وهي ضرورية لتأمين الإمدادات ومراقبة أنشطة الجماعات المسلحة.

2. إمكانية تطوير التدريب العسكري والمشاريع الدفاعية المشتركة، فالصحراء توفر بيئة مناسبة للتدريبات الاستراتيجية، بما يمكن روسيا من اختبار أساليب التعاون العسكري بعيداً عن القيود الدولية المباشرة.

3. ربط الشمال بالجنوب، حيث يوفر امتداد الجزائر إمكانية الوصول إلى إفريقيا الوسطى وغرب إفريقيا، ما يجعلها نقطة محورية للتأثير على السياسات الإقليمية.

ومن خلال التحليل الاستراتيجي للموقع الجغرافي للجزائر بعمق، يظهر أنها دولة ارتكاز استراتيجية يمكن لروسيا من خلالها تحقيق مجموعة من الأهداف: تعزيز النفوذ الروسي في شمال إفريقيا والساحل عبر شراكات استراتيجية مستمرة مع الجزائر، ضمان القدرة على المراقبة والتدخل في ملفات الأمن والطاقة والهجرة الإقليمية، فتح آفاق للتعاون الاقتصادي والمشاريع المشتركة التي تعزز النفوذ السياسي والاقتصادي في المنطقة لتحقيق توازن استراتيجي مع النفوذ الغربي، حيث يمثل موقع الجزائر نقطة مقابلة لمصالح أوروبا والولايات المتحدة في البحر المتوسط وشمال إفريقيا¹.

المطلب الثاني: التحول من المدخل الإيديولوجي إلى المقاربة الواقعية الجديدة

عرفت الدراسات السياسية الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي تحولات منهجية عميقة، تجسدت في الانتقال من التحليل القائم على الإيديولوجيا إلى التحليل الواقعي المرتكز على بنية النظام الدولي وتوزيع القوة بين الفاعلين. وقد فرضت التغيرات البنيوية الكبرى، وعلى رأسها نهاية الحرب الباردة وتقدم العولمة وتنامي التهديدات اللادولتية، ضرورة مراجعة المقاربات التقليدية التي هيمنت لعقود، وفي مقدمتها المداخل الإيديولوجية. وفي هذا السياق، يُعدّ فهم عملية الانتقال نحو المقاربة الواقعية الجديدة ضرورة تحليلية لتفسير السلوك الروسي في عهد الرئيس بوتين في عالم يتسم بعدم اليقين، تحوّل مصالح الدول، وتزايد أهمية اعتبارات القوة والمصلحة على حساب الخطاب العقائدي.

¹مضى دراجي، المرجع السابق، ص. 108.

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

يرتكز المدخل الإيديولوجي على فكرة محورية مفادها أن العقائد والأفكار والقيم والمرجعيات الفكرية هي المحدد الأول للسلوك السياسي، وأن تحليل السياسات الخارجية يجب أن ينطلق من النسق القيمي والسياسي الذي تتبناه الدولة، وليس من مصالحها واعتباراتها الواقعية¹.

في هذا المدخل، تشكّل مركزية النسق الفكري حجر الأساس، إذ تفترض أن العقيدة السياسية للدولة -اشتراكية كانت أو ليبرالية أو قومية- تُعد المرجع الأول في تفسير خياراتها، ووفق هذا المنطق، يصبح السلوك السياسي امتداداً طبيعياً لمنظومة فكرية صلبة تسبق الفعل السياسي وتؤطره، بحيث يغدو الفعل السياسي متوقفاً وفقاً للقيم التي يحملها النظام الحاكم، أكثر من كونه استجابة للمتغيرات الدولية.²

وتقوم هذه المركزية على اعتبار أن الدولة تمارس سياستها الخارجية في ضوء منظومة فكرية معيارية، فتوجه تحالفاتها وعداوتها ومواقفها وفق المبادئ التي تتبناها، فالدولة الاشتراكية - مثلاً - تُقاس سياساتها الخارجية بمدى انسجامها مع الفكر الاشتراكي ودعم حركات التحرر، بينما تُقاس سياسات الدولة الليبرالية بمدى التزامها بالديمقراطية واقتصاد السوق، وهذا يجعل التحليل السياسي قائماً على الاعتبارات الأخلاقية أكثر من اعتماده على الحسابات الاستراتيجية.

ويُفضي هذا المنظور إلى تغليب البعد المعياري على التحليل الواقعي، فيتحول الفعل السياسي إلى تبرير عقائدي، ويتحوّل الخطاب السياسي إلى عملية "إعادة إنتاج للنسق الفكري"، بدل كونه آلية للتواصل السياسي العقلاني، كما يؤدي هذا الاعتماد على الإيديولوجيا إلى جمود تحليلي يعجز عن استيعاب التحولات السريعة في البيئة الدولية، نظراً لتصلّب النماذج الفكرية وصعوبة تعديلها وفقاً للوقائع الجديدة.³

¹أنور محمد فرح، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (السلامية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص. 271.

²قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم لسياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص. 85.

³Inis L. Claude. Jn. "The Tension Between Principle and Pragmatism International Relations". *Review of International Studies*. Vol 19. N 03. Jul 1993. Pp 5-6.

ومن أبرز نتائج هذا الجمود أنّ المقاربة الإيديولوجية تميل إلى تهميش عناصر القوة المادية مثل القدرات العسكرية والاقتصادية والتحالفات الاستراتيجية، مقابل التركيز على الشعارات والمبادئ والخطابات. وقد أدت هذه النزعة إلى فشل العديد من الأنظمة الإيديولوجية في التعامل مع تهديدات واقعية تجاوزت إطار الفكر إلى منطق القوة.¹ وهكذا، فإن مركزية النسق الفكري - على الرغم من قدرتها على تعبئة الجماهير تبقى محدودة في القدرة على تفسير العلاقات الدولية، خاصة في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث أصبحت القوة والمصلحة والموقع الجيوستراتيجي عناصر أكثر حسماً من الخطاب العقائدي. ومن هنا، لا بد ان يتم التطرق في تحليل العلاقات الروسية الجزائرية في هذه الفترة الى دوافع الانتقال من المقاربة الإيديولوجية إلى المقاربة الواقعية الجديدة والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

1. نهاية نظام الثنائية القطبية:

شكّلت نهاية الحرب الباردة لحظة تاريخية فارقة في بنية النظام الدولي، فقد أدّى تفكك الاتحاد السوفييتي سنة 1991 إلى انهيار أحد قطبي الصراع العالمي، وهو ما نجم عنه اختفاء الإطار العقائدي الصارم الذي كان يوجّه السياسات الدولية على امتداد أربعة عقود، كانت الثنائية القطبية تقوم على صراع إيديولوجي حاد بين معسكرين: المعسكر الرأسمالي الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة، والمعسكر الاشتراكي الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفييتي. هذا الصراع لم يكن مجرد تنافس مصلحي، بل كان قائماً على رؤى فكرية شمولية تبرّر الاستراتيجيات والسياسات الخارجية من منطلقات عقائدية. ومع الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفييتي، فقدت الإيديولوجيا وظيفتها التفسيرية الكبرى، إذ لم يعد العالم منقسماً بين نموذجين فكريين متنافسين، بل وجد نفسه أمام نظام دولي أكثر ديناميكية وتعقيداً، تتوزع فيه مراكز القوة بشكل غير متوازن، وتظهر فيه فواعل جديدة غير خاضعة لمنطق الصراع العقائدي السابق. وبذلك انفتح المجال أمام مقاربة تحليلية جديدة تتجاوز التفسيرات الفكرية المسبقة، وتعيد الاعتبار لدور القوة والقدرة المادية والموقع النسبي للدول في النظام الدولي.

¹رعد قاسم صالح، "الأمن الجماعي ودوره في تدعيم استراتيجيات التعاون الدولية: رؤية تحليلية مستقبلية"، السياسة الدولية، ع 37، يونيو 2018، ص

لقد أبرزت المرحلة اللاحقة لنهاية الحرب الباردة محدودية التحليل الإيديولوجي، لأن الكثير من التحولات لم تكن ناتجة عن اختلاف عقائدي، بل عن تغيّرات في موازين القوى وتغير البنية الدولية ذاتها، ولهذا اعتبر العديد من الباحثين أن الواقعية الجديدة كانت الأقدر على تفسير هذا الانتقال لأنها تركّز على بنية النظام وعلى توزيع القدرات، لا على النوايا أو القيم.¹

2. صعود العولمة وتشابك المصالح:

أدت العولمة إلى إحداث تغييرات عميقة في طبيعة التفاعل الدولي، إذ أصبح العالم أكثر تشابكاً وترابطاً، ولم تعد الحدود الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية تقف حاجزاً أمام حركة رؤوس الأموال والأفكار والتكنولوجيا. فقد تراجعت القدرة التفسيرية للمقاربات الإيديولوجية لأنها تقوم على تصوّر العالم كمجموعة وحدات منغلقة على نفسها ذات توجهات متعارضة، في حين أن العولمة خلقت فضاءً عالمياً موحدًا يقوم على تشابك المصالح وترابط الأسواق.

وقد ظهر في هذا السياق شبكات اقتصادية عابرة للدول، وشركات متعددة الجنسيات تملك من التأثير ما قد يفوق تأثير بعض الدول نفسها، إضافة إلى توسّع المؤسسات المالية الدولية التي تفرض سياسات اقتصادية موحّدة أو متقاربة، بغض النظر عن المرجعيات الإيديولوجية للحكومات. كما ارتبطت الدول فيما بينها بعقود تجارية واتفاقيات أمنية وتكنولوجية لم يكن بالإمكان تفسيرها بمنطق عقائدي، لأن العامل المصليحي أصبح هو المحدد الأساسي للتفاعل الدولي.

وبسبب هذا التشابك الهائل، باتت المقاربة الإيديولوجية عاجزة عن تفسير سلوك الدول التي تتعاون - اقتصادياً أو أمنياً- رغم اختلافها الكبير في التوجهات الفكرية. فالعلاقات بين الصين الرأسمالية السلطوية والولايات المتحدة الليبرالية مثال واضح على أن المصلحة الاقتصادية باتت تتجاوز أي اعتبارات فكرية، وهكذا وجدت الواقعية الجديدة نفسها أكثر قدرة على فهم التحولات العالمية لأنها تركز على القوة وعلى المصلحة الوطنية في إطار بنية دولية متشابكة ومعقدة.²

¹ بلخيرات حوسين، مستقبل النظام الدولي رؤية استشرافية بنائية، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، اسطنبول، 6 فبراير (2017)، ص. 7.
² فزانيس فوكوياما، أمريكا في مفترق الطرق ما بعد المحافظين الجدد، ترجمة محمد محمود التوبة، ط1، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2007)، ص 241.

3. تنامي التهديدات اللادولتية:

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تصاعداً غير مسبوق في التهديدات اللادولتية، وهي تهديدات لا تنتمي إلى الدول وإنما إلى فواعل جديدة مثل الجماعات الإرهابية، شبكات الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، القرصنة الإلكترونية والشركات الأمنية الخاصة. وهذه الظواهر لا يمكن تحليلها بمنطق إيديولوجي بسيط، لأنها تتجاوز الانقسام العقائدي بين الدول وتعمل غالباً خارج الأطر التقليدية للسيادة.

إن بروز الإرهاب العالمي -مثل تنظيم القاعدة ثم تنظيم داعش- أبرز فشل التحليل الإيديولوجي الذي كان ينظر إلى العالم من خلال ثنائيات عقائدية: اشتراكية/رأسمالية، شرق/غرب، فهذه التنظيمات ليست دولاً ولا تحكمها قواعد الصراع التقليدي، بل تعمل وفق منطق الشبكات وتستفيد من الفراغات الأمنية والتكنولوجيات الحديثة. وكذلك فإن الجريمة المنظمة العابرة للحدود -مثل تهريب المخدرات والأسلحة- تعمل وفق منطق اقتصادي شبكي لا يمكن تفسيره من خلال التوجهات العقائدية للدول، بل من خلال هشاشة البنى الأمنية.¹

ومن الأمثلة البارزة أيضاً التهديدات السبيرانية التي تقوم بها مجموعات قرصنة غير معلومة الهوية، تستهدف البنى التحتية الحيوية للدول، الأمر الذي جعل الأمن الدولي أكثر تعقيداً، ودفع المنظرين إلى البحث عن مقاربات جديدة أكثر شمولاً، مثل الواقعية البنوية الموسعة التي تعطي دوراً للبنية التكنولوجية العالمية وللموارد الاستراتيجية.²

¹علاء طاهر، الخصخصة الإستراتيجية للعالم العربي، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992)، ص 71

²محمد شلي، "الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة" من أعمال الملتقى الدولي حول الدولة الوطنية والتحويلات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص 157

أجبرت هذه التهديدات المجتمع الدولي على إعادة النظر في طبيعة الأمن العالمي، وعلى تجاوز التفسيرات العقائدية الضيقة التي لم تعد قادرة على استيعاب هذه الفواعل. وبذلك أصبحت الواقعية الجديدة التي تركز على القوة الصلبة والليننة وتوزيع القدرات الإطار الأنسب لفهم هذه التحولات.¹ وفي هذا الإطار، يمكن فهم تطور العلاقات بين روسيا والجزائر من زاوية أوسع، حيث لا يقتصر التعاون بين البلدين على المجالات العسكرية التقليدية، بل يمتد تدريجياً ليشمل مجالات التكنولوجيا والأمن السيبراني، بما في ذلك تبادل الخبرات في حماية البنى التحتية الحساسة. علماً أن اعتماد الجزائر المتزايد على الرقمنة في إدارة قطاعات استراتيجية مثل الطاقة والنقل يجعلها أكثر عرضة للتهديدات السيبرانية، وهو ما يعزز أهمية تطوير تعاون تقني وأمني مع شركاء يمتلكون خبرة في هذا المجال، وفي مقدمتهم روسيا. وبذلك، يصبح الأمن السيبراني أحد الأبعاد الجديدة التي تعكس تطور الشراكة الروسية-الجزائرية ضمن بيئة دولية تتسم بتعدد التهديدات وتداخل المستويات الأمنية.

4. تطور نظريات العلاقات الدولية:

شكّل التطور النظري داخل حقل العلاقات الدولية أحد أبرز الدوافع التي ساهمت في الانتقال من المدخل الإيديولوجي إلى المقاربة الواقعية الجديدة. فقد ظهرت، منذ سبعينيات القرن العشرين، موجة من التنظير البنوي، يقودها كينيث والتز (Kenneth Waltz)، والتي اعتُبرت بمثابة ثورة فكرية على الواقعية الكلاسيكية من جهة، وعلى المقاربات الإيديولوجية المثالية من جهة أخرى. وتقوم الواقعية الجديدة على فرضية أساسية مفادها أن بنية النظام الدولي هي المحدد الجوهرى لسلوك الدول الخارجى، وليس إرادتها الذاتية أو توجهاتها الإيديولوجية أو حتى طبيعة أنظمتها السياسية الداخلية. فالنظام الدولي في نظر هذا الاتجاه يتميز بالفوضى (Anarchy)، أي غياب سلطة مركزية عليا، وهو ما يدفع الدول إلى السعي نحو تحقيق الأمن وتوازن القوى لضمان بقائها واستمراريتها. ومن ثمّ، يصبح سلوك الدول محكوماً بتوزيع القوة داخل النظام الدولي أكثر من كونه ناتجاً عن اعتبارات أخلاقية أو فكرية أو أيديولوجية.

¹ جمال ساسي، "مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط"، (أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، قسنطينة، 156 ص،

وقد قدّم هذا التحول المنهجي إطارًا أكثر صرامة علميًا وأكثر قدرة على التنبؤ، لأنه يقوم على مقولات واضحة: الفوضى الدولية، الاعتماد على الذات، وتوزيع القدرات. هذه المبادئ جعلت الواقعية الجديدة مقارنة علمية تُقدّم تفسيرًا موضوعيًا للسلوك الدولي، بدلًا من التركيز على نوايا القادة أو معتقداتهم، كما تفعل المقاربات الإيديولوجية.¹

كما أسهم تطور الدراسات الأمنية ودراسات القوة والاقتصاد السياسي الدولي في تعزيز مكانة الواقعية الجديدة، لأنها تفسّر التفاعل بين القوة العسكرية والاقتصاد والبنى المؤسسية الدولية. في المقابل، ظلت المقاربات الإيديولوجية تركز على تحليل الخطاب والقيم دون تقديم تفسير عملي لكيفية صنع القرار السياسي. وقد انتقل الاهتمام البحثي من سؤال: ما الذي تفكر فيه الدولة؟ إلى سؤال: ما هي القيود البنوية التي تتحرك الدولة داخلها؟ ويعكس هذا التحول انتقالًا من التحليل القيمي إلى التحليل البنوي، ومن التركيز على الإيديولوجيا إلى التركيز على موازين القوى والتفاعلات النظامية، وهو ما أدى إلى تراجع البعد الأيديولوجي الاشتراكي في العلاقات الروسية-الجزائرية، وحل محله منطق براغماتي واقعي لدى الطرفين يقوم على أولوية المصالح والأهداف الاستراتيجية.

المطلب الثالث: مقارنة ملء الفراغ الجيوسياسي كآلية لموازنة النفوذ الغربي في إفريقيا وجنوب المتوسط

تُعدّ مقارنة ملء الفراغ الجيوسياسي من أكثر المفاهيم تداولًا في الدراسات الإستراتيجية، خصوصًا مع التحولات التي شهدتها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة وتراجع مركزية الهيمنة الأحادية، تقوم هذه المقاربة على افتراض مفاده أنّ البيئة الجيوسياسية لا تقبل الفراغ.¹ إذ إنّ أي منطقة تفقد فاعلاً مهيمنًا أو تشهد تراجعًا في تأثير قوة خارجية، تصبح تلقائيًا مجالًا مفتوحًا أمام قوى أخرى صاعدة أو منافسة لملء ذلك الفراغ وينطبق هذا المنظور على القارة الإفريقية ومنطقة جنوب المتوسط، اللتين شهدتا، خلال العقدين الأخيرين، تحولات كبرى أعادت تشكيل موازين القوى الإقليمية والدولية¹

¹أنور محمد فرج، المرجع السابق ص 273

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

موضوعية أمام القوى الصاعدة لإعادة التموضع وطرح نفسها كبديل جيوسياسي قادر على توفير خيارات جديدة لعدد من الدول الإفريقية التي سعت إلى التحرر من نمط الهيمنة الغربية.¹

وفي هذا السياق، برزت استراتيجية التمدد الجيوسياسي في الخارج البعيد أو ما يعرف بإعادة الانتشار العالمي كإحدى الأدوات النظرية التي توظفها القوى الكبرى في إدارة الصراعات داخل المناطق البعيدة عنها جغرافياً، دون تورط مباشر أو وجود عسكري كثيف. تعتمد هذه الإستراتيجية على دعم قوى إقليمية محلية يمكن أن تلعب دوراً موازناً أمام النفوذ المنافس، بما يسمح للقوة الكبرى بالتأثير في مخرجات النظام الإقليمي دون تكبد تكلفة مباشرة عالية، وتمثل روسيا والصين مثالين بارزين على هذا النمط من السلوك الإستراتيجي، حيث تسعيان إلى بناء نفوذ في إفريقيا من خلال شراكات عسكرية واقتصادية واستثمارية بدلاً من الهيمنة العسكرية المباشرة.²

وتعدّ إفريقيا وجنوب المتوسط من أهمّ الفضاءات الجيوسياسية التي شهدت خلال العقود الأخيرة تحولات بنيوية عميقة، أعادت رسم ملامح الصراع الدولي، ودفعت القوى الكبرى إلى إعادة ضبط استراتيجياتها الخارجية استجابة لتغيّر موازين القوى الدولية وتراجع مركزية النظام الغربي التقليدي. فهذه المنطقة، الممتدة من دول الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى إلى الحوض الجنوبي للمتوسط، لم تعد تُقاس أهميتها فقط بمعايير الجغرافيا، بل بوصفها مجالاً حيويًا لإعادة تشكيل النظام العالمي الجديد، ومساحة فراغ جيوسياسي مفتوح أمام التدافع الدولي.

وقد أدت مجموعة من العوامل التاريخية والاقتصادية والأمنية والجيوسياسية إلى جعل هذا الفضاء مركزاً لصراع متعدّد الأقطاب، يتقاطع فيه النفوذ الأوروبي التقليدي مع محاولات صعود القوى غير الغربية—

¹ زيبغوبو بوجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: التفوق الأمريكي ومتطلباته الجيوسياسية، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص 112.

² جون ميرشامر، "إعادة النظر في استراتيجية الموازنة من الخارج"، مجلة الشؤون الخارجية، العدد 4، 2016، ص 78

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

روسيا، الصين، تركيا، إيران—إضافة إلى محاولات الولايات المتحدة تثبيت موطن قدم في المنطقة، رغم تراجع أولوياتها الاستراتيجية خارج المحيطين الهادئ والهندي.¹

وكان من أبرز سمات التحولات في إفريقيا وجنوب المتوسط هو التراجع الملحوظ للنفوذ الأوروبي، وخاصة الفرنسي، الذي شكّل على مدار قرنين العمود الفقري للوجود الغربي في القارة. فقد أدّى الإرهاق الاستعماري المتراكم، وتراجع القدرة الاقتصادية الأوروبية، إضافة إلى الأزمات الداخلية في الاتحاد الأوروبي، إلى تقليص قدرة هذه الدول الأوروبية على فرض حضور فعال في إفريقيا.

وقد ظهر هذا التراجع بوضوح في منطقة الساحل، حيث فشلت العمليات العسكرية الفرنسية مثل "سيرفال" و"برخان" في تحقيق الاستقرار، بل أدّت إلى نتائج عكسية، سمحت بصعود خطاب سياسي وشعبي مناهض للوجود الفرنسي، واستدعاء فاعلين جدد ملء الفراغ، وعلى رأسهم روسيا عبر مجموعة فاغنر سابقاً، والصين عبر أدوات النفوذ الاقتصادي، وتركيا عبر قوتها العسكرية واللوجستية.

إن الانسحاب التدريجي للقوى الاستعمارية القديمة ترك مساحات شاسعة دون ترتيبات أمنية واضحة، وهو ما خلق فراغاً جيوسياسياً متعدّد المستويات، وجعل المنطقة مجالاً قابلاً للاختراق الاستراتيجي من قوى صاعدة، في ظل عجز الأنظمة المحلية عن بناء مؤسسات قوية قادرة على مواجهة التحديات الداخلية المعقّدة.

كما كان للعولمة— في بعدها الاقتصادي والاتصالي— تأثير كبير على طبيعة التحولات في إفريقيا وجنوب المتوسط. فقد أدّى الانفتاح التجاري غير المتوازن، وتراجع قدرة الحكومات على ضبط الأسواق، وسيطرة الشركات العابرة للقارات على الموارد، إلى زيادة هشاشة الاقتصادات للعديد من الدول، وأصبحت مديونيتها أداة ضغط سياسي واقتصادي بيد المؤسسات المالية الدولية والاتحاد الأوروبي.

على المستوى الاجتماعي، أدّت موجات الهجرة غير النظامية، والبطالة، وانفجار الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة، إلى اضطراب الاستقرار الداخلي، م ما جعل المنطقة أكثر هشاشة أمام التدخل الخارجي. كما

¹ Alexander Cooley & Daniel Nexon, **Exit from Hegemony : The Unraveling of the American Global Order**, Oxford University Press, 2020.

ساهم التطور التكنولوجي والاتصال الرقمي في خلق فضاء عالمي مفتوح، نقل الصراعات، والأفكار، والتهديدات العابرة للحدود بشكل أكثر تعقيداً. إن العولمة لم تُحقق وعودها في تحسين التنمية في المنطقة، بل أنتجت في حالات كثيرة نوعاً من التبعية البنيوية التي جعلت الدول عاجزة أحياناً عن صياغة سياسات مستقلة، وهو ما يسهم ضمناً في خلق فراغات سهلة الاختراق.¹

كما تواجه العديد من دول إفريقيا وجنوب المتوسط تحديات بنيوية متعلقة بضعف الدولة الوطنية، سواء بسبب الحروب الأهلية، أو الانقسامات العرقية والقبلية، أو ضعف الشرعية السياسية، أو هشاشة المؤسسات الأمنية. ففي ليبيا، خلفت أحداث 2011 حالة من التشرذم السياسي والعسكري، جعلت البلاد تتحول إلى ساحة مفتوحة للتدخل الدولي، تمارس فيها قوى عالمية وإقليمية تنافساً حاداً على الموارد والموانئ والنفوذ البحري.² وفي منطقة الساحل، أدى تمدد الجماعات المسلحة وتراجع قدرة الحكومات على فرض السيطرة، إلى خلق بيئة أمنية هشة، تحوّلت فيها الجماعات الإرهابية والمليشيات العابرة للحدود إلى فاعلين جيوسياسيين مستقلين.

إن هذه الأوضاع الداخلية المتدهورة تشكّل عاملاً حاسماً في خلق فراغ جيوسياسي مضاعف، ليس فقط على مستوى السيطرة الإقليمية، بل أيضاً على مستوى الإدارة الاقتصادية والسياسية، ما يجعل التدخل الخارجي "ضرورة" في نظر القوى الكبرى.³ و تأتي التحولات في إفريقيا وجنوب المتوسط ضمن سياق أشمل مرتبط بانتقال النظام الدولي من الأحادية الأمريكية إلى تعددية قطبية ناشئة، فقد ساهم صعود الصين، وعودة روسيا إلى المسرح الدولي، وتنامي أدوار القوى الإقليمية، في تغيير قواعد التنافس الدولي.

ومن هنا، لم تعد إفريقيا فضاءً هامشياً في السياسة العالمية، بل تحوّلت إلى محور استراتيجي في: المنافسة الاقتصادية العالمية، سباق الموارد الطاقوية، أمن الممرات البحرية، الصراع على النفوذ العسكري والسياسي والتنافس في البنى التحتية والاتصالات. هذه التعددية أعطت دول المنطقة هامشاً أوسع

¹ كريستوفر شيفيس، حرب فرنسا في مالي ومنطقة الساحل، مؤسسة راند، 2015، ص 67.
² هنري كيسنجر، النظام العالمي، ترجمة فاضل جتكر، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2015)، ص 214.

³ المرجع نفسه، ص. 214.

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

للمساومة والمناورة، لكنها في الوقت نفسه زادت من حجم التدافع الدولي على أراضيها، ما ضاعف من هشاشتها الداخلية.

إنّ التراجع الغربي في إفريقيا ليس حدثاً طارئاً، بل هو نتيجة تراكم مجموعة من الاختلالات السياسية والاستراتيجية. فقد اعتمدت القوى الغربية، لسنوات طويلة، على نموذج تدخلي قائم على "التوجيه من الأعلى" عبر آليات المساعدات المشروطة، والتواجد العسكري الثقيل، وربط الأنظمة الإفريقية بمنطق التبعية. لكن هذا النموذج أصبح عاجزاً عن مواكبة التحولات التي تشهدها القارة، سواء على مستوى وعي الشعوب، أو صعود نخب سياسية جديدة، أو تنوع البدائل الاستراتيجية.¹

كما أن الأزمات التي واجهها الغرب داخل منظومته - الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، التوترات الأمريكية الداخلية، الأزمة المالية 2008، جائحة كوفيد-19، الحرب الأوكرانية الروسية - دفعت القوى الغربية إلى إعادة ترتيب أولوياتها وتوجيه قدراتها نحو قضايا أكثر إلحاحاً بالنسبة لها، مثل احتواء روسيا في أوروبا الشرقية، واحتواء الصين في آسيا، وقد استغلت القوى الصاعدة هذا المشهد الاستراتيجي لتطرح نفسها كبديل، يقوم على مبدأ الشراكة دون شروط سياسية أو قيمية، وهو ما اعتبرته العديد من الدول الإفريقية أكثر انسجاماً مع حاجاتها الواقعية، مقارنة بالخطاب الغربي الذي يربط التنمية بالديمقراطية والإصلاح السياسي.²

وتقوم مقارنة ملء الفراغ الجيوسياسي على فرضية أساسية، مفادها أنّ تراجع قوة مهيمنة يفتح تلقائياً الباب أمام قوة أخرى للتمدد. لكن عملية ملء الفراغ ليست ميكانيكية، بل تتطلب وجود فاعل بديل يمتلك القدرة على تقديم أدوات جذابة للدول التي تبحث عن شريك جديد. وتتجلى آليات ملء الفراغ في إفريقيا في ثلاثة مستويات أساسية:

• المستوى العسكري - الأمني:

حيث تستثمر روسيا بشكل خاص في هذا المستوى عبر: اتفاقيات التعاون العسكري، تدريب الجيوش، تزويدها بالأسلحة، نشر شركات أمنية خاصة، دعم حكومات تواجه تهديدات داخلية. تمنح هذه الآلية روسيا القدرة على الدخول في "عمق الأمن السيادي" للدول الإفريقية، ما يخلق علاقة اعتماد طويلة الأمد. ولكن

¹ Bertrand Badie, *La fin des territoires*, Paris, Fayard, 1995, p. 87.

² Pascal Boniface, *Géopolitique : Les relations internationales*, Paris, Eyrolles, 2014, p. 134.

الفصل الأول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائرية الروسية

على عكس بعض الدول الإفريقية التي يشهد فيها التعاون الروسي انخراطاً أمنياً وعسكرياً واسعاً، تتميز العلاقة بين روسيا والجزائر بطابع رسمي ومؤسسي، يتركز أساساً على صفقات التسليح، والتدريب العسكري، والتنسيق الاستراتيجي، دون الوصول إلى مستويات من الاعتماد الأمني غير المتوازن. وبناءً على ذلك، تمثل الحالة الجزائرية نموذجاً مختلفاً لاختبار نظرية "ملء الفراغ الجيوسياسي"، إذ يختلف نمط الانخراط الروسي من دولة إفريقية إلى أخرى حسب طبيعة النظام السياسي ومستوى الاستقلالية السيادية، وهو ما يجعل الجزائر حالة أكثر توازناً وخصوصية داخل السياق الإفريقي في علاقته مع روسيا.

• المستوى الاقتصادي والاستثماري:

وهنا تبرز الصين باعتبارها الفاعل الأكبر في هذا المستوى عبر: مشاريع البنية التحتية الضخمة، القروض الميسرة، إنشاء الموانئ والمطارات، إدماج الدول الإفريقية في طريق الحرير. هذا النوع من العلاقات يخلق "ارتباطاً اقتصادياً بنويًا" يُعد أحد أهم أدوات النفوذ طويل المدى.

أما روسيا فتوظف بشكل أساسي أدوات أمنية وعسكرية في إفريقيا، تقوم على التعاون الدفاعي والتسليح والتدريب. في المقابل، تُظهر الجزائر موقعاً أكثر توازناً، إذ تجمع بين تعاون عسكري مع روسيا وشراكات اقتصادية متنوعة، دون الارتباط التبعي بأي قوة خارجية. وبذلك تمثل الجزائر نموذجاً وسطياً يتيح فهم تفاعل العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع روسيا داخل السياق الإفريقي.1

• المستوى الجيوثقافي والرمزي:

في هذا المجال، تسعى روسيا كغيرها من الفاعلين الجدد إلى ملء الفراغ الجيوسياسي عبر أدوات القوة الناعمة عن طريق دعم: التعليم وتقديم المنح الدراسية للطلبة الافارقة، تنظيم مننديات افريقية روسية لإقناعهم بانها "شريك غير متدخل في الشؤون الافريقية"، تلميع صورة روسيا كدولة رافضة للهيمنة الغربية من خلال الخطاب الإعلامي لقنوات روسية ناطقة بالعربية مثل RT، هذه الأدوات تساهم في بناء شرعية رمزية تضعف من الجاذبية التقليدية للنموذج الغربي، ولكنها تبقى أقل تأثيراً من استراتيجية القوة الناعمة التي تنتهجها كل من تركيا والصين في القارة الافريقية.

1 كريستوفر شيفيس ، المرجع السابق ص 85

إذن، تظهر القارة الإفريقية اليوم كمختبر نموذجي لتحول النظام الدولي من أحادية القطبية إلى تعدديتها، إذ تتنافس عدة قوى داخلها بطريقة تجعل من "الفراغ الجيوسياسي" نقطة انطلاق لإعادة تشكيل موازين القوة العالمية فيها. فالتنافس الذي يجري بين: روسيا (البعث العسكري والأمني)، الصين (البعث الاقتصادي والاستثماري)، تركيا (القوة الناعمة) ودول الخليج (التمويل والموانئ)، يقابله تراجع النفوذ الغربي خاصة الفرنسي، هذا التعدد في مصادر النفوذ يجعل إفريقيا وجنوب المتوسط مساحة لإعادة تشكيل قواعد اللعبة الجيوسياسية. وهو ما سيكون له انعكاسات على مستقبل التنافس الروسي مع القوى الكبرى في المنطقة .

عموما، تؤدي استراتيجية ملء الفراغ إلى نتائج مزدوجة، فإما ان تحسن الدول الإفريقية -ومن بينها الجزائر- تحديد مكانتها كطرف شريك في إطار التعاون مع روسيا وهو ما قد يؤدي إلى: تعزيز استقلالية القرار السياسي، توفير بدائل اقتصادية وأمنية، تراجع الهيمنة الغربية التقليدية وظهور توازن دولي جديد يقوم على الشراكة بدل التبعية. أو قد تأخذ هذه الاستراتيجية بعدا سلبيا من خلال: اشتداد المنافسة بين القوى الكبرى، احتمال نشوب صراعات بالوكالة انقسام داخلي في بعض الدول الإفريقية نتيجة تعدد الشركاء وهشاشة أمنية بسبب تداخل الأدوار والوظائف¹

خاتمة الفصل الأول:

يخلص هذا الفصل إلى أن العلاقات الجزائرية-الروسية شهدت تطورًا تدريجيًا ارتبط بتحويلات النظام الدولي، حيث بدأت بتقارب إيديولوجي خلال فترة الثورة الجزائرية، ثم انتقلت بعد الاستقلال إلى تعاون مؤسسي شمل قطاعات حيوية مثل الصناعة والتعليم والدفاع. ومع نهاية الحرب الباردة، عرفت هذه العلاقات مرحلة تكيف مع التحويلات الدولية من الطرفين خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي والازمة الأمنية التي عرفتتها الجزائر، قبل أن تستعيد هذه العلاقات استمراريتها مع بداية الألفية الثالثة في إطار شراكة استراتيجية قائمة على المصالح المتبادلة. كما أبرز الفصل دور الجزائر كفاعل جيوسياسي مهم في شمال إفريقيا، ضمن توجه روسي نحو ملء الفراغ الجيوسياسي وتحقيق التوازن في المنطقة، مما يعكس انتقال العلاقات من البعد الإيديولوجي إلى المقاربة الواقعية المبنية على المصالح المشتركة واعتبار الجزائر دولة ارتكاز جيوسياسي حيوية في المنطقة.

الفصل الثاني

أسس الشراكة الاستراتيجية الجزائرية

الروسية

تُعدّ الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وروسيا من أبرز العلاقات الدولية الثنائية التي تميزت بالاستمرارية والتطور، إذ لم تنشأ بصورة ظرفية أو آنية، بل تأسست على مجموعة من الأسس التاريخية والسياسية والاقتصادية والأمنية التي عززت مكانتها عبر الزمن. وقد ساهمت المصالح المشتركة بين البلدين، إلى جانب التقارب في عدد من القضايا الدولية والإقليمية، في ترسيخ هذه العلاقة وجعلها نموذجًا للتعاون القائم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا الفصل إلى إبراز أهم الأسس التي قامت عليها الشراكة الاستراتيجية الروسية الجزائرية، من خلال التطرق إلى المرتكزات التاريخية والسياسية، ثم الجوانب الاقتصادية والعسكرية، إضافة إلى المصالح الجيوسياسية التي جعلت هذه العلاقة تتخذ طابعًا استراتيجيًا مميزًا.

المبحث الأول: أسس الشراكة العسكرية والأمنية

تُعدّ الشراكة العسكرية والأمنية بين الجزائر وروسيا من أهم الركائز التي قامت عليها العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، إذ شهد هذا المجال تعاوناً متواصلًا تطور عبر مراحل تاريخية مختلفة، انطلاقًا من دعم الاتحاد السوفيتي للجزائر بعد الاستقلال، وصولًا إلى توسيع مجالات التنسيق العسكري والأمني في الوقت الراهن. وقد ساهم هذا التعاون في تعزيز قدرات الجزائر الدفاعية، وتحديث تجهيزات جيشها الوطني، إلى جانب تبادل الخبرات والتكوين والتنسيق في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة. وتنبع أهمية هذا المبحث من كونه يسلط الضوء على أحد أبرز مجالات التقارب الجزائري الروسي، باعتبار الأمن والدفاع عنصرتين أساسيتين في بناء الشراكات الاستراتيجية الحديثة. وعليه، سيتم تناول أهم الأسس التي قامت عليها هذه الشراكة العسكرية والأمنية، من خلال دراسة التعاون في مجال التسليح، والتدريب العسكري، والتنسيق الأمني، ومواجهة التهديدات الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: التعاون في مجال التسليح ونقل التكنولوجيا العسكرية

تحتل روسيا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في تصدير الأسلحة للعالم، وإذا كانت الولايات المتحدة توجه صادرات مناصفة تقريبًا بين الدول المتقدمة والنامية، فإن زبائن روسيا أغلبهم من الدول النامية (الجزائر، مصر، فيتنام، العراق وسوريا سابقاً)، ويحتل العالم العربي المرتبة الثانية في محطات استقبال السلاح الروسي بنسبة 15% بعد الدول الآسيوية كالصين والهند وغيرها، والتي تتلقى نحو 62% من إجمالي صادرات روسيا من السلاح، كما أن روسيا هي أكبر مورد للسلاح في إفريقيا¹.

وبما أن الجيش الجزائري مُجهّز إلى حدّ كبير بالسلاح والعتاد الروسي، فإنه يظل في حاجة مستمرة إلى إعادة الصيانة والتحديث لمواكبة التطورات العسكرية المتسارعة. لذلك، أصبح التعاون في المجال التقني العسكري ضرورة ملحة. وفي هذا السياق، وقّعت كلٌّ من الجزائر وروسيا، خلال زيارة الرئيس فلاديمير بوتين إلى الجزائر في مارس سنة 2006، صفقة سلاح قُدّرت قيمتها بـ 5.7 مليار دولار،

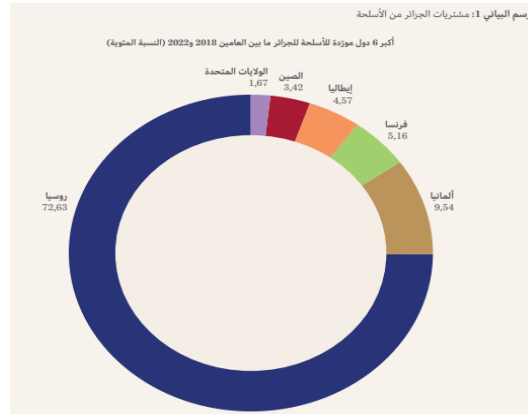
¹ شريفة كلاع، "العلاقات الروسية الجزائرية: بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري"، مجلة مدارات، المجلد 1 العدد 1، جوان 2017، ص. 121.

الفصل الثاني: أسس الشركة الإستراتيجية الروسية الجزائرية

مقابل شطب الديون الجزائرية المستحقة لروسيا. وقد تضمنت هذه الصفقة حصول الجزائر على 36 مقاتلة حربية من طراز "ميغ 29 س.م.ت"، و 28 مقاتلة من طراز "سوخوي 30"، بالإضافة إلى 14 طائرة تدريب قتالي من طراز "ياك 130"، إلى جانب 8 بطاريات دفاع جوي من نوع "إس-300"، ومضادات دبابات من نوع "ميتيس" و"كورنيت"، فضلاً عن 300 دبابة من طراز "تي-90".

ويُعدّ التعاون في مجال التسليح ونقل التكنولوجيا العسكرية من أهم ركائز الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وروسيا، إذ احتل هذا المجال مكانة محورية في العلاقات الثنائية منذ استقلال الجزائر سنة 1962. فقد سعت الدولة الجزائرية، منذ السنوات الأولى للاستقلال، إلى بناء جيش وطني قوي قادر على حماية السيادة الوطنية وتأمين الحدود خاصة في ظل التحديات الإقليمية والدولية التي عرفتتها تلك المرحلة. وفي هذا الإطار وجدت الجزائر في الاتحاد السوفيتي، ثم روسيا الاتحادية لاحقاً، شريكاً موثوقاً وثابتاً قادراً على تزويدها بالمعدات العسكرية الحديثة وتقديم الدعم التقني والتكويني اللازم¹. وقد ساهم هذا التعاون في إرساء قاعدة صلبة للعلاقات بين البلدين، خاصة أن موسكو تبنت موقفاً داعماً للجزائر في مرحلة بناء مؤسساتها السيادية.

الشكل رقم 01: رسم بياني لمشتريات الجزائر من الأسلحة



المصدر: قاعدة بيانات نقل الأسلحة التابعة لمعهد ستوكهولم الدولي لالبحاث السلام، SIPRI

<https://www.sipri.org/databases/armstransfers-and-methods>

¹ أحمد وهبان، العلاقات الدولية والقضايا المعاصرة، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2018)، ص 214.

وشمل التعاون العسكري بين الطرفين مختلف أصناف العتاد والتجهيزات، حيث اقتنت الجزائر عبر مراحل متعددة دبابات حديثة، وطائرات مقاتلة، ومنظومات دفاع جوي، وسفنًا وغواصات بحرية، إضافة إلى معدات الاتصال والرادارات وأنظمة المراقبة الإلكترونية¹. وقد مكّن هذا الدعم الجزائر من تحديث قدراتها الدفاعية ورفع مستوى جاهزية جيشها الوطني الشعبي، بما ينسجم مع طبيعة التحديات الأمنية الإقليمية التي تواجهها الدولة، خصوصًا بالنظر إلى اتساع الحدود البرية ووجود مناطق مضطربة في جوارها الإقليمي، كما تميز السلاح الروسي بملاءمة بعضه للظروف الميدانية الجزائرية، وبانخفاض تكلفته مقارنة بنظيره الغربي، فضلًا عن سهولة صيانه نسبيًا بفعل تكوين الكوادر الجزائريين في روسيا.

ولم يقتصر هذا التعاون على مجرد استيراد السلاح، بل تعداه إلى مجال نقل التكنولوجيا العسكرية وتكوين الموارد البشرية المختصة، فقد استفاد عدد كبير من الضباط والمهندسين الجزائريين من برامج تدريب في المدارس والأكاديميات العسكرية الروسية، كما استقبلت الجزائر خبراء وتقنيين روسًا للإشراف على تشغيل المعدات المتطورة وتدريب المستخدمين المحليين²، وأسهم ذلك في تطوير الخبرة الوطنية في مجالات الصيانة والتشغيل، وتقليل الاعتماد الكامل على الخبرة الأجنبية، بما يعزز الاستقلالية التقنية للمؤسسة العسكرية الجزائرية.

كما اتجه التعاون في السنوات الأخيرة نحو تعزيز التصنيع العسكري المحلي، حيث عملت الجزائر على الاستفادة من الخبرة الروسية في إنشاء وحدات إنتاج وتجميع بعض المعدات والآليات العسكرية داخل البلاد التي تشرف عليها مديريات الصناعة العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطني³، ويعكس هذا التوجه رغبة الجزائر في بناء قاعدة صناعية دفاعية وطنية قادرة على تلبية جزء من احتياجاتها الاستراتيجية، والتقليل من فاتورة الاستيراد الخارجي، إضافة إلى نقل المعرفة الصناعية والتكنولوجية إلى الكفاءات المحلية.

¹ محمد بن أحمد، السياسة الدفاعية الجزائرية والتحول الإقليمي، (الجزائر: دار هومة، 2020)، ص 133.

² عبد القادر جفلول، الأمن القومي الجزائري والتحديات الاستراتيجية، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 2017)، ص 97.

³ ناصر دادي عدون، الاقتصاد العسكري والصناعات الدفاعية في الجزائر، (الجزائر: دار الحمدي، 2021)، ص 166.

ومن الجانب الاستراتيجي، ساهم هذا التعاون في دعم مكانة الجزائر كقوة إقليمية ذات قدرات دفاعية معتبرة، ومكنها من تبني سياسة أمنية مستقلة تقوم على مبدأ عدم الارتكان لأي قوة دولية. كما وفر لها هامشاً مهماً في التعامل مع التهديدات المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية في منطقة الساحل والصحراء¹. لذلك، فإن التعاون في مجال التسليح ونقل التكنولوجيا العسكرية لا يمثل مجرد تبادل تجاري، بل يعد ركيزة أساسية من ركائز الشراكة الاستراتيجية الجزائرية الروسية

المطلب الثاني: برامج التدريب التقني وتبادل الخبرات العسكرية

يُشكّل التدريب التقني وتبادل الخبرات العسكرية أحد أهم الأسس التي قامت عليها الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر وروسيا، إذ لم يقتصر التعاون بين البلدين على تزويد الجزائر بالمعدات والتجهيزات العسكرية، بل امتد ليشمل تنمية العنصر البشري وتأهيله علمياً وميدانياً بما يضمن حسن استغلال تلك التجهيزات ورفع كفاءة المؤسسة العسكرية. فنجاح أي منظومة دفاعية حديثة يرتبط أساساً بمدى قدرة الموارد البشرية على تشغيلها وصيانتها والتعامل مع متطلباتها التقنية، وهو ما جعل الجزائر تولي اهتماماً كبيراً لهذا الجانب منذ السنوات الأولى للاستقلال².

وفي هذا السياق، استفاد عدد معتبر من الضباط والطلبة العسكريين الجزائريين من برامج تكوين متخصصة داخل المعاهد والأكاديميات العسكرية الروسية، حيث تلقوا تدريبات في مجالات القيادة والأركان، والهندسة العسكرية، والدفاع الجوي، والطيران، والاتصالات، وصيانة الأنظمة القتالية المتطورة³. وقد ساهمت هذه البرامج في إعداد إطارات عسكرية جزائرية ذات كفاءة عالية، قادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتسيير الوحدات العسكرية وفق مناهج علمية متقدمة، كما أتاحت فرص الاحتكاك بالتجربة الروسية في التنظيم العسكري وأساليب التخطيط الاستراتيجي وإدارة العمليات.

¹ علي محفوظ، التحولات الجيوسياسية في المغرب العربي ومنطقة الساحل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019)، ص 188

² أحمد يوسف أحمد، الأمن القومي العربي والتحول الدولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 142.

³ محمد بن أحمد، المرجع السابق، ص 157

ومن جهة أخرى، استقبلت الجزائر خبراء ومدربين روسًا أشرفوا على دورات تدريبية ميدانية وتقنية داخل المؤسسات العسكرية الجزائرية، خاصة عند اقتناء معدات جديدة أو إدخال أنظمة تسليح متطورة تتطلب تأهيلاً خاصاً للمستخدمين¹، وشملت هذه الدورات مجالات تشغيل الطائرات والدبابات ومنظومات الدفاع الجوي والرادارات وأجهزة الحرب الإلكترونية، إضافة إلى أعمال الصيانة الدورية والإصلاح الفني، وقد ساعد ذلك على نقل المعرفة بشكل مباشر، وتقليص الحاجة المستمرة إلى الخبرة الأجنبية، وتطوير قدرات الكفاءات الوطنية.

كما مثل تبادل الخبرات العسكرية مجالاً مهماً لتعزيز التنسيق بين البلدين، من خلال تنظيم زيارات رسمية بين الوفود العسكرية، والمشاركة في المعارض الدفاعية، والاطلاع على المستجدات التكنولوجية في الصناعات العسكرية الروسية² وأسهم هذا التواصل في توسيع آفاق التعاون، وقد هذا التوجه نحو فتح مجالات جديدة تتعلق بالأمن السيبراني التي تتعامل فيها روسيا مع دول معينة فقط مثل إيران والصين، والاستخبارات التقنية، ومكافحة التهديدات غير التقليدية التي أصبحت تشكل تحدياً متزايداً للدول المعاصرة.

وقد انعكست نتائج هذا التعاون على جاهزية الجيش الوطني الشعبي، حيث ساهم في رفع مستوى الاحترافية والانضباط، وتحديث أساليب العمل والتدريب، وتعزيز القدرة على التعامل مع مختلف التهديدات الأمنية في محيط إقليمي معقد. كما مكّن الجزائر من بناء قاعدة بشرية متخصصة تجمع بين الخبرة الميدانية والمعرفة التقنية، وهو ما يعد عنصراً أساسياً في تحقيق الأمن الوطني والحفاظ على الاستقلال الاستراتيجي³. وعليه، فإن برامج التدريب التقني وتبادل الخبرات العسكرية تمثل دعامة محورية في مسار الشراكة الجزائرية الروسية، لما توفره من استمرارية وفعالية للتعاون الدفاعي بين البلدين.

¹ عبد القادر جفلول، المرجع السابق، ص 103.

² ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص 188.

³ علي محفوظ، المرجع السابق، ص 201.

المطلب الثالث: التعاون الأمني في مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة

يُعدّ التعاون الأمني بين الجزائر وروسيا في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة من أبرز مجالات الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، خاصة في ظل التحولات الدولية والإقليمية التي أفرزت أنماطاً حديثة من المخاطر لم تعد تقتصر على الحروب التقليدية، بل شملت الإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة، والهجمات السيبرانية، وتهريب الأسلحة والمخدرات، والهجرة غير النظامية، إضافة إلى تنامي نشاط الجماعات المسلحة في مناطق النزاع، وقد أدركت الجزائر وروسيا أن التصدي لهذه التحديات يتطلب تعاوناً وثيقاً قائماً على تبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود الأمنية بصورة مستمرة.

وتبرز أهمية هذا التعاون بالنظر إلى الموقع الجغرافي للجزائر، التي تتوسط فضاءً إقليمياً حساساً يمتد من البحر المتوسط إلى منطقة الساحل والصحراء، وهي مناطق تشهد اضطرابات أمنية متكررة وانتشاراً للجماعات المتطرفة وشبكات التهريب الدولية. وفي المقابل، تواجه روسيا بدورها تهديدات مرتبطة بالإرهاب والتطرف والانفصال والجريمة العابرة للحدود، وهو ما جعل المصالح الأمنية للطرفين تتقاطع في ضرورة بناء رؤية مشتركة لمواجهة هذه الأخطار من خلال اتفاقيات التعاون الأمني الثنائي منذ 1999 ومن ثمّ، أصبح التعاون الأمني بين البلدين جزءاً من رؤية أوسع تهدف إلى حماية الاستقرار الداخلي وتعزيز الأمن الإقليمي رغم ما يعترضه من تحديات وتوترات في منطقة الساحل الإقليمي مؤخراً.

وفي هذا الإطار، يطمح التعاون بين الجزائر وروسيا إلى إمكانية تبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بتحركات الجماعات الإرهابية وشبكات الاتجار غير المشروع، إضافة إلى التشاور حول أساليب مكافحة التطرف وتجفيف منابع تمويله. كما يستفيد الجانبان من تبادل الخبرات التقنية في مجالات المراقبة الإلكترونية، وتحليل البيانات الأمنية، واستخدام الوسائل الحديثة في رصد التهديدات المحتملة، وقد ساعد هذا التنسيق على تطوير قدرات الأجهزة الأمنية الجزائرية في الاستباق والكشف المبكر، خاصة في ظل الطبيعة المتغيرة للمخاطر، ويعد إضافة هامة للخبرة الجزائرية التي تكونت ذاتياً خلال فترة العشرية السوداء ومن خلال أيضا التعاون الأمني متعدد الأطراف مع الطرف الأمريكي والاوربي ودول الجوار الجغرافي.¹

¹عبد الله الأشعل، العلاقات الدولية والقضايا الأمنية المعاصرة، (القاهرة: دار الفكر العربي 2018)، ص 173.

كما يسعى هذا التعاون ليشمل مجالات الأمن السيبراني، الذي أصبح أحد أهم التحديات الجديدة في العصر الرقمي، حيث تتعرض الدول لمخاطر القرصنة الإلكترونية، والهجمات على البنى التحتية الحساسة، وسرقة البيانات، والتأثير على الأنظمة الحكومية والاقتصادية. وفي هذا الجانب، تسعى الجزائر إلى الاستفادة من الخبرة الروسية مستقبلاً في تطوير أنظمة الحماية الرقمية، وتكوين المختصين، وتعزيز أمن الشبكات الوطنية ويُعدّ هذا المجال من أولويات الأمن القومي الحديث، بالنظر إلى ارتباطه المباشر بمختلف القطاعات الحيوية.¹

ومن جهة أخرى، تحاول المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي التركيز على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول وألوية الحلول الدبلوماسية والسياسية في دعم جهود الاستقرار بمنطقة الساحل وشمال إفريقيا، من خلال تبادل الرؤى مع جميع الأطراف حول تسوية الأزمات الإقليمية ورفض التدخلات الخارجية التي تؤدي إلى تفكيك الدول وانتشار الفوضى، حيث رفضت التدخل الروسي في الساحل وليبيا بواسطة قوات فاغنر دون ان تصرح بذلك علناً، كما تصر في تعاونها الأمني معها على أهمية احترام سيادة الدول ومعالجة أسباب التطرف من خلال التنمية والحلول السياسية، وليس فقط بالمقاربة الأمنية الصرفة.

وعليه، فإن التعاون الأمني المشترك في مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة يمثل ركيزة أساسية في العلاقات الجزائرية الروسية، لأنه يجمع بين تبادل الخبرة التقنية، والتنسيق الاستخباراتي والتعاون السياسي وضرورة تقارب وجهة النظر في إدارة الأزمات، وقد ساهم هذا المسار في تعزيز قدرة الجزائر على مواجهة التحديات المستجدة، وترسيخ موقعها كفاعل إقليمي يسعى إلى حفظ الأمن والاستقرار في محيطه الاستراتيجي.

¹ حسن عماد مكاوي، الأمن السيبراني وتحديات العصر الرقمي (القاهرة: دار السحاب، 2021)، ص 61.

المبحث الثاني: أسس الشركة الطاقوية والاقتصادية

تُعَدُّ الشراكة الطاقوية والاقتصادية بين الجزائر وروسيا من أهم المرتكزات التي أسهمت في تعزيز العلاقات الإستراتيجية بين البلدين، إذ تجاوز التعاون بينهما الجوانب السياسية والعسكرية والأمنية ليشمل مجالات حيوية ترتبط بالتنمية والمصالح الاقتصادية المتبادلة. وقد شكّل قطاع الطاقة، ولاسيما النفط والغاز، محوراً رئيسياً في هذه العلاقة، بالنظر إلى المكانة التي يحتلها البلدان ضمن الأسواق العالمية للطاقة وامتلاكهما موارد طبيعية كبيرة تؤهلها للقيام بأدوار مؤثرة في هذا المجال.

إلى جانب ذلك، يعرف التعاون الاقتصادي بين الجزائر وروسيا مستوى متواضع في مجال المبادلات التجارية، وتشجيع الاستثمارات المشتركة، والانفتاح على مجالات جديدة مثل الصناعة، والزراعة، والنقل، والتكنولوجيا، لأن الشركاء الاقتصاديين الذين تتعامل معهم الجزائر أكثرهم هم الصين وبعض الدول الأوروبية كإيطاليا وإسبانيا وفرنسا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ساهم تقارب الرؤى بين الطرفين حول ضرورة السعي نحو تنويع الشراكات الدولية وتحقيق المصالح المتبادلة في إعطاء هذه العلاقة بعداً استراتيجياً متيناً.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المبحث أهم الأسس التي قامت عليها الشراكة الطاقوية والاقتصادية بين الجزائر وروسيا، من خلال دراسة التعاون في مجال النفط والغاز، ثم التبادل التجاري والاستثماري، إضافة إلى التنسيق داخل الأسواق الدولية للطاقة.¹

علي زايد، الاقتصاد الطاقوي والتحول الجيوسياسية في العالم المعاصر (القاهرة: دار الفكر العربي، 2020)، ص 141.

المطلب الأول: التنسيق الطاقوي في إطار منظمة الأوبك

لقد ساهم الاتحاد السوفياتي بشكلٍ فعّال في إنشاء القاعدة الصناعية الجزائرية وتطوير عدد من القطاعات الحيوية، لاسيما فروع الطاقة، واستخراج المعادن، وصناعة التعدين، وقد تجلّى هذا التعاون من خلال إرسال الخبراء المختصين للمساهمة في استغلال خامات الحديد والزنك والرصاص كمنجعة الوزنة، مثلاً، إلى جانب دعم الكوادر التقنية والطبية، خاصة في المرحلة التي أعقبت خروج الاستعمار الفرنسي، حيث كانت الجزائر في أمسّ الحاجة إلى بناء قدراتها الوطنية.¹

وفيما يتعلق بملف الطاقة، تُعدّ الجزائر وروسيا من أبرز الممّونين للسوق الأوروبية بالغاز الطبيعي إلى جانب النرويج، إذ تُقدّر حصصهم بنحو 11% و 26% على التوالي. كما يُعدّ البلدان طرفين فاعلين في منتدى الدول المصدّرة للغاز، حيث يمتلك أعضاؤه، بمن فيهم الجزائر وروسيا، حوالي ثلثي الاحتياطات العالمية من الغاز، ويساهمون بنسبة معتبرة من الإنتاج العالمي والصادرات في هذا المجال.²

أما على صعيد مشاريع الطاقة، فتسعى روسيا إلى تعزيز التعاون بين شركة "غازبروم" الروسية وشركة "سوناتراك" الجزائرية، خاصة بعد فتح مكتب لغازبروم في الجزائر خلال الفترة ما بين 2016 و 2017. ورغم أن العلاقات الطاقوية بين البلدين شهدت في بعض الأحيان نوعاً من التذبذب والتوتر المرتبط بعوامل الثقة في تسويق الغاز الطبيعي والتنافس على حصص السوق الأوروبية للغاز الطبيعي خاصة بعد الحرب الأوكرانية الروسية سنة 2022، فإن هذا لم يمنع استمرار التنسيق والتشاور، خاصة في ظل اختلاف الاستراتيجيات، حيث تعتمد روسيا على العقود طويلة المدى إلى جانب البيع الفوري في الأسواق العالمية.

ومن الجدير بالذكر أن شركة "غازبروم" تنشط بالفعل في الجزائر، لاسيما في "حقل عسلة" بمنطقة حاسي مسعود ولكن بشكل أقل من سوناطراك وشركاؤها الغربيون، كما تثير هذه الشراكة المحتملة بعض

¹ حسين مجاز، "قراءة في جدلية العلاقات الإستراتيجية الجزائرية الروسية على ضوء التحديات الأمنية الراهنة"، جامعة ورقلة 2017، ص 389

² المكان نفسه.

التحفظات لدى الدول الغربية، خاصة في ظل إمكانية تطوير مشاريع جديدة مثل مشروع تزويد أوروبا بالغاز النيجيري عبر الأراضي الجزائرية، ويُعدّ التنسيق الطاقوي بين الجزائر كعضو مؤسس في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) و روسيا كعضو ينتمي الى صيغة أوبك+ من أهم الأسس التي قامت عليها الشراكة الاقتصادية والاستراتيجية بين البلدين، إذ يشترك الطرفان في كونهما من أبرز المنتجين والمصدرين للطاقة على المستوى الدولي مع تفوق روسي في هذا المجال، وهو ما جعلهما معنيين بصورة مباشرة باستقرار أسواق النفط والغاز وحماية مصالح الدول المنتجة. وقد ساهم هذا العامل في خلق أرضية مشتركة للتشاور والتنسيق الثنائي والجماعي مع بقية الأعضاء، خاصة في ظل التقلبات التي تعرفها الأسواق العالمية نتيجة الأزمات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية وتغير مستويات العرض والطلب¹ وتكتسب الجزائر أهمية خاصة داخل منظمة أوبك باعتبارها من الأعضاء الذين يدافعون تقليدياً عن سياسات التوازن السعري وحماية مصالح الدول المنتجة، بينما تمثل روسيا قوة طاوقية كبرى خارج المنظمة، وهو ما جعل انضمامها إلى صيغة التعاون الموسعة أوبك+ خطوة مفصلية في إدارة السوق النفطية العالمية²، وقد أدى هذا التقارب إلى فتح المجال أمام تنسيق أكبر بين الجزائر وروسيا داخل الاجتماعات الوزارية واللجان الفنية المختصة بتحديد مستويات الإنتاج وآليات الاستجابة للتقلبات السوقية.

وقد برز هذا التنسيق بشكل واضح خلال الأزمات النفطية العالمية، لاسيما في فترات انخفاض الأسعار الحاد، حيث دعمت الجزائر وروسيا قرارات خفض الإنتاج بهدف إعادة التوازن إلى السوق ومنع انهيار الأسعار. وقد أظهرت تلك المرحلة تقارباً في الرؤى بين البلدين حول ضرورة اعتماد سياسات جماعية قائمة على المسؤولية المشتركة، بدل ترك الأسواق لتقلبات المضاربة والعوامل الظرفية³. كما ساهم

¹ محمد عبد السلام، الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب المعاصر (القاهرة: دار النهضة العربية، 2020)، ص. 88.

² سعيد اللاوندي، مرجع سابق، ص 144.

³ عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص 173.

هذا التعاون في استعادة قدر من الاستقرار السعري، بما ينعكس إيجاباً على مداخيل الدول المنتجة وعلى الاستثمارات المستقبلية في القطاع الطاقوي.

ومن جهة أخرى، لا يقتصر التنسيق بين الجزائر وروسيا على الجانب النفطي فقط، بل يمتد إلى قضايا الغاز الطبيعي، خاصة في ظل تزايد أهمية هذا المورد في الأسواق الأوروبية والعالمية. فالبلدان من كبار موردي الغاز، ويمتلكان خبرة واسعة في مجالات الاستكشاف والإنتاج والنقل والتسويق، وهو ما يجعل الحوار بينهما ذا أهمية استراتيجية في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الطاقة العالمي¹ كما يشترك الطرفان في الدفاع عن حق الدول المنتجة في تسعير مواردها بما يضمن مصالحها الاقتصادية والسيادية.

كما منح هذا التنسيق الجزائر فرصة لتعزيز حضورها الدبلوماسي داخل المنظمات الطاقوية الدولية، من خلال لعب دور الوسيط أحياناً بين الدول الأعضاء والمنتجين من خارج أوبك، مستفيدة من علاقاتها المتوازنة مع مختلف الأطراف. وفي المقابل، تنظر روسيا إلى الجزائر كشريك موثوق في شمال إفريقيا ومنطقة المتوسط، يمكن من خلاله تعزيز التشاور حول قضايا الطاقة والاستثمار والتوازنات الإقليمية .

وعليه، فإن التنسيق الطاقوي في إطار منظمة أوبك وصيغة أوبك+ يمثل ركيزة أساسية في العلاقات الجزائرية الروسية، لأنه يجسد تقاطع المصالح الاقتصادية والإستراتيجية بين البلدين، ويعكس إرادتهما المشتركة في الدفاع عن استقرار الأسواق العالمية للطاقة، وتحقيق عوائد عادلة للدول المنتجة، وتعزيز التعاون جنوب-جنوب وشمال-جنوب في مجال الطاقة.

المطلب الثاني: الاستثمارات الروسية في إطار المحروقات - شركة «غازبروم» نموذجاً

تعدّ الاستثمارات الروسية في قطاع المحروقات بالجزائر من أبرز مظاهر التحول النوعي في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث انتقلت هذه العلاقات من مجرد تعاون تجاري تقليدي في مجال الطاقة إلى شراكات استثمارية وتقنية أكثر تعقيداً وعمقاً، تقوم على الانخراط المباشر للشركات الروسية الكبرى في

¹ حسن عماد مكاي، مرجع سابق، ص 61.

عمليات الاستكشاف والإنتاج والتطوير داخل السوق الطاقوية الجزائرية. وتبرز في هذا السياق شركة «غازبروم» باعتبارها واحدة من أكبر الشركات العالمية في قطاع الغاز الطبيعي، وأداة استراتيجية رئيسية في السياسة الطاقوية الروسية، وهو ما يمنح حضورها في الجزائر دلالة تتجاوز البعد الاقتصادي إلى أبعاد جيوسياسية وإستراتيجية واضحة¹

ومن الناحية التحليلية، يمكن فهم اهتمام «غازبروم» بالسوق الجزائرية من خلال مجموعة من المحددات المتداخلة، في مقدمتها الموقع الجغرافي للجزائر كبوابة طبيعية نحو أوروبا، وامتلاكها لشبكة أنابيب غاز تربطها مباشرة بالأسواق الأوروبية، خاصة إيطاليا وإسبانيا، إضافة إلى موقعها داخل منطقة البحر المتوسط التي تُعدّ فضاءً تنافسيًا بين كبار موردي الطاقة. كما أن الجزائر تُصنّف ضمن كبار منتجي الغاز الطبيعي في إفريقيا، باحتياطات معتبرة وإمكانات غير مستغلة بالكامل، ما يجعلها بيئة جاذبة للشركات الطاقوية الكبرى¹.

وتشير البيانات الطاقوية الدولية إلى أن الجزائر تغطي نسبة مهمة من احتياجات السوق الأوروبية من الغاز، حيث تتراوح مساهمتها في بعض الفترات بين 10% و12% من واردات الغاز نحو أوروبا، وهو ما يمنحها موقعًا إستراتيجيًا حساسًا في معادلة أمن الطاقة الإقليمي والدولي. هذا الوضع جعل من التعاون مع شركات ذات خبرة عالمية مثل «غازبروم» خيارًا منطقيًا لتعزيز قدرات الاستكشاف والتطوير وتحسين استغلال الموارد الوطنية²

وفي المقابل، تُعدّ «غازبروم» واحدة من أكبر الشركات الطاقوية في العالم، حيث تتجاوز إنتاجيتها السنوية من الغاز الطبيعي 400 مليار متر مكعب، وتمتلك ما يقارب 16% من الاحتياطي العالمي المؤكد للغاز، مما يجعلها فاعلاً رئيسيًا في تحديد التوازنات داخل سوق الطاقة العالمية. كما تتميز هذه

¹ محمد عبد العزيز قاسم، أسواق الغاز الطبيعي في حوض المتوسط (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2021)، ص 118.

² International Energy Agency (IEA), Gas Market Report, Paris, 2023, p. 88

الشركة بقدرتها على التحكم في مختلف مراحل سلسلة القيمة الطاقوية، من الاستكشاف والإنتاج إلى النقل والتسويق، وهو ما يمنحها ميزة تنافسية عالية في مشاريع الشراكة الدولية¹.

وانطلاقاً من هذا المعطى، فإن دخول «غازبروم» إلى الجزائر لا يمكن تفسيره فقط في إطار الاستثمار التقليدي، بل يُفهم باعتباره جزءاً من إستراتيجية روسية أوسع تهدف إلى تعزيز النفوذ في أسواق الطاقة العالمية، خاصة في ظل التنافس المتزايد مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على السيطرة على مسارات الإمداد الطاقوي. ومن هذا المنظور، فإن الجزائر تمثل شريكاً إستراتيجياً مهماً لروسيا في شمال إفريقيا، نظراً لاستقرارها السياسي النسبي، وموقعها الجغرافي، ووزنها داخل منظمة أوبك.

وعلى مستوى التعاون العملي، يتجسد حضور «غازبروم» في الجزائر من خلال مشاريع مشتركة مع مجمع «سوناطراك» في مجالات الاستكشاف الجيولوجي، وتطوير الحقول الغازية، وتبادل الخبرات التقنية في تقنيات الحفر العميق وإدارة المكامن الغازية. كما يشمل التعاون مجالات الخدمات النفطية، وتحسين كفاءة الإنتاج، واستغلال الحقول ذات التعقيد الجيولوجي، وهو ما يعكس انتقال العلاقة من مجرد بيع وشراء إلى شراكة تقنية متقدمة تقوم على نقل المعرفة وتبادل الخبرات².

ومن الناحية الاقتصادية، يساهم هذا التعاون في دعم قدرات الجزائر على تحسين مردودية قطاع المحروقات، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بتراجع بعض الحقول التقليدية وارتفاع كلفة الاستكشاف في الحقول الجديدة. كما يتيح للشركات الروسية فرصة الوصول إلى موارد طاقوية مهمة، وتعزيز حضورها في سوق متوسطة ذات أهمية إستراتيجية، خصوصاً في ظل التحولات التي يشهدها الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي.

كما لا يمكن إغفال البعد المالي والتجاري لهذا التعاون، إذ تشير التقديرات إلى أن حجم المبادلات الاقتصادية بين الجزائر وروسيا في مجالات الطاقة والتجهيزات يتراوح بين 3 و5 مليارات دولار سنوياً، مع

¹ BP, **Statistical Review of World Energy**, London, 2023, p. 45.

² أحمد السيد النجار، أمن الطاقة العالمي والتحولات الاستراتيجية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 2022)، ص 133.

إمكانية ارتفاعه في حال توسع الاستثمارات المشتركة في قطاع المحروقات والبنى التحتية الطاقوية¹. هذا الرقم يعكس طبيعة العلاقة الاقتصادية المتنامية بين البلدين، رغم أن قطاع الطاقة لا يزال يشكل الجزء الأكبر من هذه المبادلات.

غير أن هذا التعاون يواجه مجموعة من التحديات البنيوية، أهمها التحولات العالمية نحو الطاقات المتجددة، التي قد تقلل من الاعتماد على الغاز والنفط في المدى المتوسط والبعيد، إضافة إلى التنافس الدولي المتزايد في أسواق الطاقة مما يضعهما أحياناً في موقع تنافس على حصص السوق الأوروبية للغاز، وتقلبات الأسعار العالمية، فضلاً عن القيود التقنية واللوجستية المرتبطة باستغلال بعض الحقول المعقدة، كما أن نجاح الاستثمارات الروسية في الجزائر يبقى مرتبطاً بمدى قدرة الطرفين على تطوير شركات صناعية حقيقية تتجاوز منطق الاستغلال إلى منطق التصنيع المشترك ونقل التكنولوجيا بشكل أعمق².

وعليه، يمكن القول إن استثمارات «غازبروم» في الجزائر تمثل نموذجاً لسعي الجزائر إلى تنويع الشراكات الطاقوية الدولية القائمة على التكامل بين الموارد والخبرة على غرار شراكاتها مع الصين والشركات الأوروبية الإيطالية والفرنسية، حيث تجمع بين طموحها في تطوير قطاعها الطاقوي وتعزيز قدراتها التقنية، وطموح روسيا في توسيع نفوذها داخل أسواق الطاقة العالمية.

المطلب الثالث: آفاق التنويع الاقتصادي والتجاري الروسي-الجزائري

تُعدّ آفاق التنويع الاقتصادي والتجاري بين الجزائر وروسيا امتداداً طبيعياً لمسار الشراكة الاستراتيجية التي تطورت تاريخياً بين البلدين، ويفترض ألا تقتصر على قطاع الطاقة والمحروقات الذي ظلّ المحرك الأساسي للعلاقات الثنائية لعقود، بل لا بد أن تتجه نحو مجالات أوسع وأكثر تنوعاً ترتبط بالتصنيع، الفلاحة، التكنولوجيا، الصناعات العسكرية، والخدمات اللوجستية. ويأتي هذا التوجه في سياق دولي

¹ World Bank, **Trade Data for Algeria and Russia**, Washington D.C., 2023.

² سمير التقي، إعادة تشكيل سوق الطاقة الدولية بين التقليدي والمتجدد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019)، ص 190.

متغير يتميز بتقلبات أسواق الطاقة، وتزايد الحاجة إلى تنوع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي سواء في الجزائر أو في روسيا¹.

من الناحية التحليلية، يمكن اعتبار الدافع الأساسي وراء هذا التنوع هو إدراك الطرفين لمحدودية النموذج الاقتصادي القائم على قطاع واحد، حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على عائدات المحروقات، في حين تعتمد روسيا أيضاً على صادرات الطاقة. هذا التشابه في البنية الاقتصادية يجعل الطرفين أكثر استعداداً للبحث عن بدائل إستراتيجية تعزز الاستقرار الاقتصادي وتقلل من آثار الصدمات الخارجية. ومن هنا، برزت الحاجة إلى توسيع قاعدة التعاون لتشمل قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة أعلى² وفي هذا السياق، يُتوقع أن يشهد التعاون الصناعي بين الجزائر وروسيا تطوراً مهماً، خاصة في مجالات الصناعات الميكانيكية، وتجميع المعدات، والصناعات الدفاعية ذات الاستخدام المزدوج. كما يمكن أن يشكل التعاون في مجال الطيران المدني محوراً مهماً في المرحلة المقبلة، بالنظر إلى حاجة الجزائر لتحديث بنيتها التحتية، ورغبة روسيا في توسيع حضورها الصناعي خارج الفضاء الأوروبي التقليدي³. ويبقى هذا التعاون مشروطاً بتطور المناخ الجيوسياسي الدولي ومدى قدرة البلدين على تجاوز العوائق التقنية والمالية والقانونية.

كما تُعدّ الفلاحة والأمن الغذائي من أهم مجالات التنوع المستقبلية، حيث تمتلك روسيا خبرة واسعة في الإنتاج الزراعي وتصدير الحبوب والتقنيات الحديثة المرتبطة بالزراعة واسعة النطاق، في حين تمتلك الجزائر إمكانات كبيرة في الأراضي الزراعية غير المستغلة بشكل كامل. ويواجه نقل الخبرات والتكنولوجيا الروسية في هذا المجال عدة عقبات من بينها اختلاف البيئتين الصحراوية الجزائرية والروسية الباردة، وهنا

¹ European Bank for Reconstruction and Development (EBRD), Trade Connectivity in the Mediterranean Region, 2022.

² Carnegie Endowment for International Peace, Shifting Global Alliances and Economic Partnerships, 2023.

³ World Bank, Economic Diversification in Resource-Based Economies, Washington D.C., 2023.

الفصل الثاني: أسس الشركة الإستراتيجية الروسية الجزائرية

يقتضي الامر تفعيل الإمكانيات الذاتية الوطنية أكثر لتعزيز الأمن الغذائي الجزائري وتقليل الاعتماد على الاستيراد¹.

إضافة إلى ذلك، يبرز قطاع التكنولوجيا والرقمنة كأحد أهم مجالات التعاون المستقبلية، خاصة في مجالات الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي في الإدارة والاقتصاد. فروسيا تمتلك قدرات متقدمة في المجال التكنولوجي، بينما تسعى الجزائر إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي في مؤسساتها الاقتصادية والإدارية، وهو ما قد يفتح المجال أمام شراكات استراتيجية جديدة تتجاوز الاقتصاد التقليدي نحو اقتصاد المعرفة².

ومن الناحية التجارية، تشير التقديرات إلى أن حجم المبادلات بين البلدين ما يزال دون المستوى الذي يعكس قوة العلاقات السياسية، حيث يتراوح في حدود متوسطة مقارنة بحجم اقتصاد البلدين، وهو ما يعني أن هناك هامشًا كبيرًا غير مستغل يمكن تطويره عبر اتفاقيات جديدة، وتسهيل المبادلات، وتشجيع الاستثمارات المشتركة، وفتح خطوط نقل وتجارية مباشرة بين الموانئ الجزائرية والروسية³. كما أن التحولات الجيوسياسية العالمية، خاصة إعادة تشكيل سلاسل الإمداد بعد الأزمات الدولية، تخلق فرصًا إضافية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين. فالجزائر تسعى إلى تنويع شركائها الاقتصاديين بعيدًا عن الاعتماد المفرط على أوروبا، بينما تبحث روسيا عن شركاء جدد في إفريقيا لتعويض تراجع بعض الأسواق التقليدية، وهو ما يجعل الطرفين في موقع أفضل للتعاون⁴.

¹ International Monetary Fund (IMF), *Algeria and Russia Economic Outlook*, Washington D.C., 2022.

² United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Investment Trends in Developing Partnerships*, Geneva, 2023.p45

³ Food and Agriculture Organization (FAO), *Agricultural Technology Transfer Report*, Rome, 2022.

الفصل الثاني: أسس الشركة الإستراتيجية الروسية الجزائرية

غير أن هذه الآفاق تبقى مشروطة بجملة من التحديات، أبرزها ضعف البنية اللوجستية للنقل بين البلدين، والبعد الجغرافي، واختلاف طبيعة الأسواق، إضافة إلى الحاجة إلى تحديث الإطار القانوني المنظم للاستثمارات والتبادل التجاري. كما أن نجاح هذا التنوع يتطلب إرادة سياسية قوية، وإشراك القطاع الخاص، وتطوير آليات تمويل مشتركة قادرة على دعم المشاريع الكبرى كما يوضحه التالي:

جدول رقم 1: آفاق التنوع الاقتصادي والتجاري الروسي-الجزائري

المجال	مظاهر التعاون الحالية	آفاق التطوير المستقبلية	الأهمية الإستراتيجية
الطاقة النفط والغاز	تعاون داخل أوبك+ شراكات تقنية مع شركات روسية	توسيع الاستثمارات في الاستكشاف والإنتاج ونقل التكنولوجيا	ضمان استقرار الأسواق وتعزيز أمن الطاقة
الصناعة	تعاون محدود في بعض التجهيزات	مشاريع صناعية مشتركة وتجميع المعدات وتوطين التكنولوجيا	تقليل التبعية للخارج ودعم التصنيع المحلي
الفلاحة والأمن الغذائي	تبادل محدود للخبرات	نقل التكنولوجيا الزراعية الروسية وتطوير الإنتاج الفلاحي	تعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاستيراد الفلاحي
التكنولوجيا	تعاون ناشئ	شراكات في الذكاء	بناء اقتصاد معرفي

الفصل الثاني: أسس الشركة الإستراتيجية الروسية الجزائرية

المجال	مظاهر التعاون الحالية	آفاق التطوير المستقبلية	الأهمية الإستراتيجية
والرقمنة		الاصطناعي والأمن السيبراني والتحول الرقمي	حديث
التجارة البينية	مبادلات متوسطة الحجم	رفع حجم المبادلات وتسهيل النقل البحري والجمركي ¹	تنويع الشركاء الاقتصاديين
النقل واللوجستيك	تعاون ضعيف نسبياً	فتح خطوط نقل مباشرة وتطوير الموانئ والتبادل اللوجستي	دعم التجارة وتقليل التكاليف
الاستثمار	استثمارات محدودة في الطاقة	جذب استثمارات روسية في قطاعات متعددة خارج المحروقات	تنويع الاقتصاد وتحفيز النمو

المصدر : من اعداد الطالبة

1OECD, Digital Transformation and Emerging Economies, Paris, 2023.

يتضح من خلال معطيات الجدول أن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وروسيا تشهد تركيزاً على الإطار التقليدي المرتبط بقطاع المحروقات والطاقة، ولكن البحث عن آفاق جديدة للتعاون يعكس إدراك الطرفين لأهمية بناء شراكة أكثر توازناً واستدامة. فعلى الرغم من استمرار قطاع الطاقة كمجال رئيسي للتعاون، إلا أن بروز قطاعات جديدة مثل الصناعة، الفلاحة، التكنولوجيا، والنقل يدل على تحول تدريجي في طبيعة العلاقات الثنائية من شراكة ريعية إلى شراكة إنتاجية متعددة الأبعاد.

كما يُظهر الجدول أن الجزائر تسعى من خلال هذا التعاون إلى الاستفادة من الخبرة الروسية في مجالات التصنيع والتكنولوجيا ونقل المعرفة، بما ينسجم مع أهدافها الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص التبعية للمحروقات. وفي المقابل، ترى روسيا في الجزائر شريكاً استراتيجياً مهماً في شمال إفريقيا، يتيح لها توسيع حضورها الاقتصادي والتجاري داخل الأسواق الإفريقية والمتوسطة في منافسة القوى الغربية.

ومن جهة أخرى، يكشف الجدول أن حجم المبادلات التجارية والاستثمارات الحالية لا يزال دون الإمكانيات المتاحة، مما يعني وجود فرص كبيرة غير مستغلة يمكن تطويرها من خلال تحسين البنية اللوجستية، وتسهيل الإجراءات الجمركية، وتشجيع القطاع الخاص في البلدين على الانخراط في مشاريع مشتركة. كما أن فتح خطوط نقل مباشرة وتطوير التعاون المالي والمصرفي من شأنه أن يرفع من فعالية المبادلات التجارية ويقلل من تكلفتها.¹

وعليه، يمكن القول إن مستقبل الشراكة الاقتصادية الجزائرية الروسية يرتبط بمدى نجاح الطرفين في تحويل مجالات التعاون المقترحة إلى مشاريع واقعية ومنتجة، قادرة على خلق الثروة، ونقل التكنولوجيا، وتحقيق المصالح المشتركة. فإذا تحقق ذلك، فإن هذه الشراكة قد تتحول إلى نموذج ناجح للتعاون الاقتصادي بين الدولتين في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية الدولية الراهنة.

¹ سمير النقي ، المرجع السابق ص 195

المبحث الثالث: أسس الشراكة السياسية الدبلوماسية

تُعَدُّ الشراكة السياسية والدبلوماسية بين الجزائر وروسيا من أهم الدعائم التي أسهمت في ترسيخ العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، إذ ارتكزت هذه العلاقة على تقارب واضح في الرؤى تجاه العديد من القضايا الدولية والإقليمية، وعلى احترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وقد ساعد هذا الانسجام السياسي على بناء مستوى عالٍ من الثقة المتبادلة، جعل التعاون بين الطرفين يتجاوز المصالح الظرفية نحو شراكة أكثر استقرارًا واستمرارية.

كما تميزت العلاقات الجزائرية الروسية بتنسيق دبلوماسي مستمر داخل المنظمات الدولية والإقليمية، لاسيما منظمة الأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز، والمنتديات متعددة الأطراف، حيث يتقاسم البلدان مواقف متقاربة بشأن قضايا الأمن الجماعي، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، ورفض الأحادية في إدارة العلاقات الدولية، وقد منح هذا التقارب بعدًا سياسيًا مهمًا للعلاقات الثنائية، وجعلها تتخذ طابعًا استراتيجيًا. وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المبحث أهم الأسس التي قامت عليها الشراكة السياسية والدبلوماسية بين الجزائر وروسيا، من خلال دراسة التقارب في المواقف الدولية، والتنسيق داخل المنظمات الدولية، إضافة إلى التعاون في معالجة الأزمات الإقليمية والدفاع عن نظام دولي أكثر توازنًا وتعددية.

المطلب الأول: الزيارات الرسمية وآليات التشاور السياسي رفيع المستوى

تُعَدُّ الزيارات الرسمية وآليات التشاور السياسي رفيع المستوى من أهم الركائز التي قامت عليها الشراكة السياسية والدبلوماسية بين الجزائر وروسيا، إذ تمثل هذه الآليات الأداة العملية لترجمة الإرادة السياسية المشتركة إلى سياسات واتفاقيات وبرامج تعاون ملموسة. فالعلاقات الدولية الحديثة لا تُبنى فقط على البيانات الرسمية أو المواقف المعلنة، بل تعتمد بدرجة كبيرة على استمرارية التواصل المباشر بين القادة والمسؤولين، وما ينتج عنه من تنسيق للمواقف وتحديد للأولويات المشتركة. وفي هذا الإطار، حرصت الجزائر¹.

¹ أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 95.

وروسيا على تكثيف اللقاءات الثنائية وتنظيم زيارات متبادلة على أعلى المستويات، بما يعكس الطابع الاستراتيجي للعلاقة بين البلدين.

ومن الناحية التاريخية، شهدت العلاقات الجزائرية الروسية محطات مهمة من الزيارات الرسمية التي أسهمت في إعطاء دفعة قوية للتعاون الثنائي، سواء من خلال زيارات رؤساء الدول أو الوزراء أو مسؤولي القطاعات الاستراتيجية. وقد شكلت هذه اللقاءات مناسبة لتقييم مسار العلاقات، ومراجعة الاتفاقيات السابقة، وفتح آفاق جديدة للتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية. كما ساعدت على ترسيخ مبدأ الحوار المنتظم باعتباره وسيلة أساسية لمعالجة القضايا المشتركة وتجاوز أي تباين محتمل في وجهات النظر

ومن أهم المحطات الرئيسية في هذا المجال زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للجزائر سنة 2001 لإرساء قواعد الشراكة الاستراتيجية بين البلدين وزيارته الثانية سنة 2006 للتوقيع على صفقات التسليح وشطب الديون، بالإضافة إلى زيارة الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة لموسكو سنة 2014 لتعزيز التعاون العسكري والطاقوي، وزيارة الرئيس الجزائري الحالي عبد المجيد تبون لموسكو في جوان 2023 التي نشأ على هامشها منتدى الأعمال الجزائري الروسي، بالإضافة إلى زيارات الوفود العسكرية رفيعة المستوى من كلا الطرفين.

وتبرز أهمية الزيارات الرسمية في كونها تمنح العلاقات الثنائية بعداً سياسياً رمزياً وعملياً في آن واحد. فمن الجانب الرمزي، تعكس هذه الزيارات مستوى الثقة والاحترام المتبادل بين قيادتي البلدين، وتؤكد إرادة الحفاظ على الشراكة الاستراتيجية. أما من الجانب العملي، فهي تتيح التوقيع على اتفاقيات تعاون، وإطلاق مشاريع جديدة، ومتابعة تنفيذ الالتزامات السابقة، بما يضمن استمرارية العلاقات وعدم بقائها في حدود الخطاب الدبلوماسي فقط¹، ولهذا غالباً ما ترتبط الزيارات الرئاسية أو الوزارية بإعلانات مشتركة تؤسس لمرحلة جديدة من التعاون.

¹ عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص 121.

أما فيما يتعلق بآليات التشاور السياسي رفيع المستوى، فقد اعتمد البلدان على صيغ متعددة للحوار، تشمل اللجان المشتركة، والمشاورات الدورية بين وزارتي الخارجية، واللقاءات الثنائية على هامش المؤتمرات الدولية واجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافة إلى الاتصالات المباشرة بين القيادات السياسية. وتعد هذه الآليات ذات أهمية كبيرة، لأنها تسمح وتنسيق المواقف تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك، خاصة في ظل تسارع التحولات الدولية وتعقد الأزمات الجيوسياسية كما أنها مجال مناسب لتبادل المعلومات والتقديرات حول الأوضاع الإقليمية والدولية¹. ولكن ينبغي الإشارة هنا إلى إخفاقها في حالي الازمة الليبية حيث تباينت مواقف الطرفين الجزائري الداعم للحل الدبلوماسي والطرف الروسي الذي دعم قوات حفتر، وبلغت المواقف أشد درجات الاختلاف في حالة التدخل العسكري الروسي عبر قوات فاغنر ودعم الانقلابيين في مالي.

من جهة أخرى، مكّن التشاور المنتظم الجزائر وروسيا من الحفاظ على تقارب ملحوظ في عدد من الملفات الدولية كالقضية الفلسطينية مثلا، دعم الحلول السلمية للنزاعات، واحترام سيادة الدول، ورفض التدخلات الخارجية، والدعوة إلى نظام دولي أكثر توازناً وتعددية. ومن ثمّ، فإنّ الحوار السياسي بين البلدين لم يكن مجرد إجراء بروتوكولي، بل أداة استراتيجية لتقريب الرؤى وتثبيت المصالح المشتركة داخل النظام الدولي².

ومن جهة أخرى، تمنح هذه الآليات للجزائر فرصة تعزيز مكانتها الدبلوماسية من خلال توسيع شبكة علاقاتها مع القوى الكبرى، بينما تتيح لروسيا تعزيز حضورها السياسي في منطقة المغرب العربي وإفريقيا، وهو ما يجعل التشاور السياسي بين الطرفين قائماً على منطق المنفعة المتبادلة والتكامل الجيوسياسي أكثر من كونه علاقة ظرفية مرتبطة بملف واحد.

¹ علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 188

² إبراهيم البيومي غانم، المرجع السابق، ص 173.

وعليه، يمكن القول إن الزيارات الرسمية وآليات التشاور السياسي رفيع المستوى تمثل أساسًا جوهريًا في الشراكة الجزائرية الروسية، لأنها تضمن استمرارية التواصل، وتسهم في إدارة المصالح المشتركة، وتعزز الثقة السياسية بين البلدين، بما يجعل هذه العلاقة أكثر قدرة على التكيف مع التحولات الدولية والإقليمية.

المطلب الثاني: التنسيق الدبلوماسي في المؤسسات الدولية حول القضايا العالمية

يُعدّ التنسيق الدبلوماسي بين الجزائر وروسيا داخل المؤسسات الدولية أحد أهم الأسس التي قامت عليها الشراكة السياسية بين البلدين، إذ لم تقتصر علاقتهما على الجوانب الثنائية فقط، بل امتدت إلى التعاون في المحافل الدولية والإقليمية للدفاع عن مواقف مشتركة تجاه عدد من القضايا العالمية. وقد وجد الطرفان في المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، فضاءً مناسبًا لتقريب الرؤى، وتنسيق المواقف، والدفاع عن مبادئ الشرعية الدولية، واحترام سيادة الدول، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية¹ ويعكس هذا التنسيق وجود تقارب سياسي وفكري في رؤية البلدين لمستقبل النظام الدولي وآليات إدارته. وتبرز القضية الفلسطينية كأحد أهم الملفات التي شهدت تقاربًا واضحًا بين الجزائر وروسيا، حيث يُعرف عن الجزائر موقفها التاريخي الثابت في دعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ورفضها مختلف أشكال الاحتلال والاستيطان. كما تؤكد روسيا في مواقفها الرسمية دعم حل الدولتين وضرورة احترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية². ومن ثمّ، شكّل هذا الملف مجالًا مهمًا للتنسيق الدبلوماسي بين الطرفين داخل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي مختلف المنتديات الدولية، بما يعزز فرص الدفاع عن الحقوق الفلسطينية في مواجهة محاولات تهميشها.

أما فيما يتعلق بالقضية العراقية، فقد اتخذت الجزائر وروسيا مواقف متقاربة خاصة خلال فترة الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، حيث عبّر البلدان عن رفضهما للتدخل العسكري الخارجي خارج إطار الشرعية الدولية، ودعوا إلى احترام سيادة العراق ووحدته الترابية وحق شعبه في تقرير مصيره وقد عكس

¹ أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 112.

² عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص 154.

هذا الموقف المشترك تمسك الطرفين بمبدأ رفض تغيير الأنظمة بالقوة، وضرورة حل الأزمات عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية بدل اللجوء إلى القوة العسكرية، وهو ما أصبح لاحقاً أحد الثوابت في مواقفهما تجاه أزمات أخرى.

ومن الناحية التحليلية، فإن التنسيق الجزائري الروسي حول هذه القضايا لا يرتبط فقط باعتبارات ظرفية، بل يعكس رؤية مشتركة تقوم على الدفاع عن نظام دولي أكثر توازناً وعدالة. فالجزائر، انطلاقاً من تجربتها التحررية ومبادئ سياستها الخارجية، ترفض الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، بينما ترى روسيا في التعددية القطبية وسيلة للحد من الأحادية الدولية والحفاظ على توازن القوى العالمي¹ ولذلك، فإن تقارب الطرفين حول فكرة العالم متعدد الأقطاب يمثل أحد الأبعاد الاستراتيجية الأعمق في علاقتهما السياسية.

كما يظهر هذا التنسيق في مواقف البلدين الداعية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز دور القانون الدولي، ومنح الدول النامية صوتاً أكبر في المؤسسات الدولية. وتدعم الجزائر وروسيا مبدأ تسوية النزاعات بالحوار، ورفض استخدام العقوبات الأحادية خارج إطار الشرعية الدولية، إضافة إلى تأكيدهما أهمية احترام خصوصيات الدول وخياراتها السياسية والاقتصادية² ويمنح هذا الانسجام للبلدين مساحة أوسع للتأثير داخل المنتديات متعددة الأطراف.

ومن جهة أخرى، تستفيد الجزائر من هذا التنسيق في تعزيز مكانتها الدبلوماسية كدولة فاعلة تدافع عن قضايا التحرر والعدالة الدولية، بينما تستفيد روسيا من دعم شريك إقليمي مهم في إفريقيا والعالم العربي، بما يعزز حضورها السياسي خارج المجال الأوروبي. ومن ثمّ، فإن العلاقة بين الطرفين داخل المؤسسات الدولية تقوم على تبادل المصالح والدعم المتبادل أكثر من كونها مجرد تقارب ظرفي كما يوضحه الجدول التالي:

¹ علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 186.

² إبراهيم البيومي غانم، مرجع سابق، ص 143.

الفصل الثاني: أسس الشركة الإستراتيجية الروسية الجزائرية

جدول رقم 2: مجالات التنسيق الدبلوماسي الجزائري - الروسي في المؤسسات الدولية

القضية الدولية	موقف الجزائر	موقف روسيا	طبيعة التنسيق بينهما	الأهداف المشتركة
القضية الفلسطينية	دعم حق الشعب الفلسطيني وإقامة دولة مستقلة	دعم حل الدولتين وقرارات الأمم المتحدة	تصويت متقارب في الأمم المتحدة ودعم الحل السياسي	حماية الحقوق الفلسطينية واحترام الشرعية الدولية
العراق	دعم توازن العلاقات الدولية	الدعوة لإنهاء الأحادية القطبية	تنسيق سياسي في المنتديات الدولية	بناء نظام عالمي أكثر عدالة
النظام الدولي متعدد الأقطاب	دعم توازن العلاقات الدولية	الدعوة لإنهاء الأحادية القطبية	تنسيق سياسي في المنتديات الدولية	بناء نظام عالمي أكثر عدالة ¹

يُظهر الجدول أن التنسيق الجزائري الروسي داخل المؤسسات الدولية يقوم على قاعدة مشتركة تتمثل في احترام سيادة الدول، ورفض التدخلات الخارجية، والدعوة إلى الحلول السياسية للنزاعات. كما يتضح أن هذا التقارب لا يقتصر على قضايا إقليمية مثل فلسطين والعراق، بل يمتد إلى قضايا هيكلية تتعلق بمستقبل النظام الدولي، خاصة فكرة التعددية القطبية وإصلاح منظومة الأمم المتحدة. وهذا ما يمنح الشراكة السياسية بين البلدين بعداً استراتيجياً يتجاوز العلاقات الثنائية التقليدية.

المطلب الثالث: التوافق حول إصلاح منظومة الحوكمة العالمية

يُعدّ التوافق بين الجزائر وروسيا حول إصلاح منظومة الحوكمة العالمية من أبرز مظاهر التقارب الاستراتيجي بين البلدين، إذ يتأسس هذا التوافق على رؤية مشتركة تعتبر أن النظام الدولي الراهن يعاني

¹ عبد الكريم بوصفصاف، "الجزائر والدبلوماسية متعددة الأطراف"، مجلة العلوم السياسية، العدد 8، 2018، ص. 33.

من اختلالات بنيوية عميقة، ناتجة أساسًا عن هيمنة قطب واحد على آليات صنع القرار الدولي، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة. وقد أفرز هذا الوضع نمطًا من العلاقات الدولية اتسم بعدم التوازن، وتهميش دور العديد من الدول خصوصًا الدول النامية، في مقابل تعزيز نفوذ القوى الكبرى داخل المؤسسات الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة¹. ومن هذا المنطلق، تلتقي الجزائر وروسيا في الدعوة إلى إعادة هيكلة هذا النظام بما يحقق قدرًا أكبر من العدالة والتوازن في توزيع القوة والنفوذ.

إنّ مفهوم الحوكمة العالمية لا يقتصر على إدارة الشؤون الدولية عبر المؤسسات التقليدية، بل يشمل مجموعة من الآليات والقواعد التي تنظم العلاقات بين الدول في مجالات الأمن، والاقتصاد، والتنمية، وحقوق الإنسان. غير أن هذه المنظومة، في صيغتها الحالية، تعكس إلى حد كبير موازين القوى التي سادت عقب الحرب العالمية الثانية، وهو ما يجعلها غير قادرة على استيعاب التحولات العميقة التي شهدتها العالم، خاصة مع صعود قوى جديدة على الساحة الدولية. ومن هنا، يبرز مطلب الإصلاح كضرورة تاريخية تفرضها التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية المعاصرة².

وفي هذا السياق، تتبنى روسيا خطابًا واضحًا يدعو إلى الانتقال من نظام دولي أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، يقوم على توازن القوى واحترام سيادة الدول، ويحدّ من التدخلات الخارجية التي تتم خارج إطار الشرعية الدولية. ويُعدّ هذا التوجه جزءًا من استراتيجية روسية أوسع تهدف إلى استعادة مكانتها كقوة عالمية مؤثرة، ومواجهة ما تعتبره اختلالًا في بنية النظام الدولي لصالح القوى الغربية. ومن ثمّ، فإن الدعوة إلى التعددية القطبية لا تمثل بالنسبة لروسيا مجرد طرح نظري، بل خيارًا استراتيجيًا يعكس مصالحها الجيوسياسية. أما الجزائر، فإن تأييدها لفكرة العالم متعدد الأقطاب ينبع من خلفيتها التاريخية كدولة نشأت من تجربة تحررية، وتبنت منذ استقلالها مبادئ عدم الانحياز، والدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، ورفض الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول. ولذلك، فإن موقفها الداعم لإصلاح

¹ علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 201.

² إبراهيم البيومي غانم، مرجع سابق، ص 165.

الفصل الثاني: أسس الشركة الإستراتيجية الروسية الجزائرية

الحكومة العالمية لا يُعدّ موقفًا ظرفيًا، بل امتدادًا لثوابت سياستها الخارجية التي تقوم على احترام السيادة الوطنية، وتعزيز التعاون الدولي القائم على المساواة والتكافؤ¹.

ويتجلى هذا التوافق الجزائري الروسي في مواقف البلدين داخل المؤسسات الدولية، حيث يدعون إلى إصلاح منظمة الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، بما يعكس التغيرات في موازين القوى العالمية، ويمنح الدول النامية تمثيلًا أوسع ودورًا أكثر فاعلية في عملية اتخاذ القرار. كما يشدد الطرفان على ضرورة تعزيز دور القانون الدولي، ورفض استخدام القوة أو العقوبات الأحادية خارج إطار الشرعية الدولية، والدعوة إلى حل النزاعات بالطرق السلمية عبر الحوار والتفاوض². وهذه المبادئ تمثل جوهر الرؤية المشتركة للبلدين بشأن مستقبل الحكومة العالمية.

وبالتالي، يمكن القول إن التوافق بين الجزائر وروسيا حول التعددية القطبية يعكس تقاطعًا في المصالح أكثر من كونه مجرد تقارب أيديولوجي. فالجزائر تسعى من خلال هذا التوجه إلى تعزيز مكانتها كدولة فاعلة في النظام الدولي، وتوسيع هامش استقلال قراراتها السياسي بعيدًا عن الضغوط الخارجية، في حين تسعى روسيا إلى بناء نظام دولي يتيح لها دورًا أكبر في موازنة النفوذ الغربي والعودة كقوة دولية فاعلة. وبالتالي، فإن هذا التلاقي في الرؤى يعكس منطق "التكامل الاستراتيجي" بين بلدين يشتركان في رفض الهيمنة الأحادية والسعي نحو نظام دولي أكثر توازنًا.

كما أن التحولات الدولية الراهنة، مثل صعود قوى اقتصادية جديدة كالصين والهند وتركيا، وتزايد أهمية التكتلات الاقتصادية والسياسية متعددة الأطراف (مجموعة البريكس، منظمة شنغهاي للتعاون) تعزز من فرص الانتقال نحو نظام متعدد الأقطاب. وفي هذا الإطار، يدعم كل من الجزائر وروسيا المبادرات الدولية التي تسعى إلى إعادة توزيع مراكز القوة عالميًا، وتعزيز التعاون جنوب-جنوب، وتقوية دور المنظمات الإقليمية في إدارة الأزمات الدولية. ويُعدّ هذا التوجه جزءًا من رؤية أوسع لإعادة تشكيل النظام الدولي بما يتلاءم مع واقع التعددية والتنوع في موازين القوى العالمية.

¹ عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص 133.

² أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 119.

غير أن تحقيق هذا الهدف يظل رهيناً بجملة من التحديات، أبرزها مقاومة القوى المهيمنة لأي تغيير في بنية النظام الدولي، واستمرار الصراعات الجيوسياسية، إضافة إلى التفاوت الكبير في القدرات الاقتصادية والعسكرية بين الدول. كما أن الانتقال نحو نظام متعدد الأقطاب لا يعني بالضرورة تحقيق الاستقرار، بل قد يفتح المجال أمام أشكال جديدة من التنافس الدولي. ومع ذلك، فإن التوافق الجزائري الروسي في هذا المجال يمثل خطوة مهمة نحو الدفع في اتجاه إصلاح الحوكمة العالمية.¹

وعليه، يمكن القول إن التوافق بين الجزائر وروسيا حول إصلاح منظومة الحوكمة العالمية لا يقتصر على مستوى الخطاب السياسي، بل يعكس رؤية استراتيجية مشتركة تسعى إلى إعادة بناء النظام الدولي على أسس أكثر عدالة وتوازناً. وهو ما يجعل هذا التوافق أحد أهم ركائز الشراكة السياسية بين البلدين، وامتداداً طبيعياً لتقارب مواقفهما في القضايا الدولية الكبرى، في ظل عالم يشهد تحولات متسارعة نحو إعادة تشكيل مراكز القوة والنفوذ.

1 سمير التقي، إعادة تشكيل النظام الدولي والقوى الصاعدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 182

خلاصة الفصل الثاني:

يتضح من خلال هذا الفصل أن الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وروسيا تقوم على منظومة متكاملة من الأسس المتداخلة التي تشمل الأبعاد العسكرية والأمنية، والاقتصادية والطاقوية، والسياسية والدبلوماسية، وهو ما منح هذه العلاقة طابعًا استراتيجيًا متعدد الأبعاد. فقد أسهم التعاون العسكري في تعزيز القدرات الدفاعية الجزائرية، بينما شكّل التنسيق الطاقوي والاستثماري ركيزة أساسية لدعم المصالح الاقتصادية المشتركة، في حين عزّز التقارب السياسي والدبلوماسي من مكانة البلدين وتقارب رؤيتهما لبعض القضايا داخل النظام الدولي. كما أبرزت الدراسة أن هذا التقارب لا يقتصر على المصالح الآنية، بل يستند إلى رؤية مشتركة تقوم على احترام السيادة، ورفض الهيمنة، والدعوة إلى نظام دولي أكثر توازنًا قائم على التعددية القطبية. وعليه، فإن الشراكة الجزائرية الروسية تمثل نموذجًا لعلاقات ثنائية قائمة على التكامل الاستراتيجي والتقارب في الرؤى، مع قابلية للتطور والتوسع في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، ولكن في إطار مجموعة من التحديات التي ينبغي الإشارة إليها في الفصل الثالث والأخير من هذه المذكرة.

الفصل الثالث:

أثر التحولات الدولية والإقليمية الجديدة على
مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية وآفاقها
المستقبلية

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة مست مختلف البنى السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث لم تعد العلاقات بين الدول محكومة فقط بمنطق الثنائية القطبية التقليدية أو أحادية القطب التي سادت بعد الحرب الباردة، بل أصبحت تتشكل ضمن بيئة دولية متعددة الأقطاب تتداخل فيها الفواعل التقليدية مع فواعل جديدة كالتكتلات الاقتصادية، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الإقليمية، إضافة إلى تصاعد تأثير قضايا غير تقليدية مثل الأمن الطاقوي، والهجرة، والتغير المناخي، والأمن السيبراني. هذه التحولات أعادت صياغة أولويات السياسة الخارجية للدول، وفرضت على الفاعلين الدوليين إعادة توقعهم وفق متغيرات جديدة أكثر تعقيداً وتشابكاً.

وفي هذا السياق، لم تكن الجزائر بمعزل عن هذه التحولات، بل تأثرت بها بشكل مباشر، نظرًا لموقعها الجيوسياسي الاستراتيجي في شمال إفريقيا، وارتباطها الوثيق بالفضاء المتوسطي والإفريقي والعربي، إضافة إلى مكائنها كدولة طاغوية ذات ثقل معتبر في سوق الطاقة العالمي. وقد دفعت هذه التغيرات الجزائر إلى إعادة تقييم أدواتها الدبلوماسية، وتنويع شراكاتها الدولية، وتعزيز حضورها في المنظمات الإقليمية والدولية بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الجديدة.¹

وعلى المستوى الإقليمي، عرفت منطقة شمال إفريقيا والساحل والصحراء بدورها تحولات أمنية وسياسية بالغة التعقيد، تمثلت في تنامي التهديدات الإرهابية، وتوسع شبكات الجريمة المنظمة، وتفاقم أزمات الهجرة غير النظامية، إضافة إلى هشاشة بعض الأنظمة السياسية وعدم الاستقرار في عدد من الدول المجاورة. وقد جعلت هذه المعطيات البيئة الإقليمية للجزائر بيئة غير مستقرة، تستدعي مقارنة أمنية ودبلوماسية متوازنة تقوم على مبدأ عدم التدخل، مع تعزيز التعاون الإقليمي في إطار آليات متعددة الأطراف.

كينيث ن. والتر، نظرية السياسة الدولية، ترجمة: فاضل جنكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2010)، ص 45.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

كما أسهمت التحولات الاقتصادية العالمية، خاصة تقلبات أسواق الطاقة وتزايد التنافس الدولي على الموارد، في إعادة تشكيل موقع الجزائر داخل الاقتصاد العالمي، مما دفعها إلى تعزيز سياساتها التنموية وتنويع اقتصادها الوطني لتقليل التبعية للمحروقات. وفي المقابل، برزت فرص جديدة أمام السياسة الخارجية الجزائرية من خلال توسيع مجالات التعاون مع قوى دولية صاعدة، والانفتاح على أسواق وشراكات غير تقليدية.

وبناءً على ما سبق، يهدف هذا الفصل إلى تحليل مدى تأثير هذه التحولات الدولية والإقليمية على مسار العلاقات الجزائرية الخارجية، من خلال رصد أبرز التغيرات في بيئة العلاقات الدولية، وإبراز انعكاساتها على الخيارات الاستراتيجية للجزائر، ثم استشراف الآفاق المستقبلية لهذه العلاقات في ظل عالم يتسم بعدم اليقين وتعدد مراكز القوة.

المبحث الأول: أثر التحولات الدولية

أثرت التحولات الدولية المعاصرة بشكل عميق في طبيعة الشراكة الجزائرية الروسية، خاصة في ظل الانتقال من نظام دولي أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة إلى نظام دولي أكثر ميلاً نحو التعددية القطبية، تتداخل فيه مراكز القوة وتتنافس فيه الدول الكبرى على إعادة توزيع النفوذ. وقد انعكست هذه التحولات مباشرة على العلاقات بين الجزائر وروسيا، حيث أعادت تشكيل أولويات التعاون بينهما، ووسّعت من مجالاته، خصوصاً في الجوانب العسكرية والأمنية والاقتصادية.¹

في هذا السياق، برزت عودة روسيا كقوة دولية فاعلة تسعى إلى استعادة مكانتها الجيوسياسية، وهو ما دفعها إلى تعزيز علاقاتها مع دول الجنوب، ومنها الجزائر، باعتبارها فاعلاً إقليمياً مهماً في شمال إفريقيا والبحر المتوسط. في المقابل، تبنت الجزائر سياسة خارجية قائمة على مبدأ تنويع الشراكات وعدم الانحياز، مما جعلها تتفاعل إيجابياً مع التحول في موازين القوى الدولية، وتوسّع تعاونها مع روسيا في مجالات استراتيجية مختلفة.

محمد العربي زيتوني، الجزائر في محيطها الإقليمي والدولي (الجزائر: دار الخلدونية، 2018)، ص 91

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

كما ساهمت الأزمات الدولية المتلاحقة، مثل الأزمة الأوكرانية والتوتر بين روسيا والغرب، في إعادة رسم خريطة التحالفات الدولية، حيث وجدت الجزائر نفسها أمام بيئة دولية معقدة تتطلب قدرًا أكبر من التوازن في العلاقات الخارجية. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الشراكة مع روسيا في إطار من البراغماتية السياسية، التي تقوم على تحقيق المصالح المشتركة بعيدًا عن الاستقطاب الدولي الحاد.

كما أن التحول التكنولوجي في المجال العسكري على المستوى الدولي ساهم في تعميق التعاون بين البلدين، حيث أصبح امتلاك التكنولوجيا العسكرية المتقدمة معيارًا للقوة الدولية. لذلك، سعت الجزائر إلى الاستفادة من الخبرة الروسية في مجال التحديث العسكري، في ظل المنافسة العالمية على تطوير أنظمة الأسلحة الذكية، والحرب الإلكترونية، والطائرات غير المأهولة. وهذا ما جعل التعاون بين البلدين يتجاوز الإطار التقليدي للتسليح إلى شراكة تقنية-استراتيجية أكثر تعقيدًا.¹

إضافة إلى ذلك، فإن التحولات في الاقتصاد العالمي، خاصة تقلبات أسواق الطاقة والعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، دفعت الطرفين إلى تعزيز التعاون الثنائي كخيار استراتيجي لتقليل التأثير بالضغوط الخارجية. وقد انعكس ذلك في توسيع مجالات التعاون خارج الإطار العسكري ليشمل الطاقة والتجارة والاستثمار، مما يعكس طبيعة الشراكة متعددة الأبعاد

المطلب الأول: الحياد الجزائري في الحرب الروسية الأوكرانية

يُعدّ موقف الجزائر من الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت سنة 2022 أحد أبرز تجليات السياسة الخارجية الجزائرية القائمة على مبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وهو موقف يعكس استمرارية النهج الدبلوماسي التاريخي الذي تأسس منذ الاستقلال، والذي يقوم على رفض الاصطفاف في النزاعات الدولية وتفضيل الحلول السلمية القائمة على الحوار والتفاوض، وقد برز هذا الموقف بشكل واضح في تعامل الجزائر مع الحرب الروسية الأوكرانية¹، حيث اختارت الجزائر عدم الانخراط في الإدانة الجماعية لروسيا داخل الأمم المتحدة، وامتنعت عن التصويت في عدة قرارات أممية متعلقة بالنزاع، إذ تشير بيانات

¹ عبد الله ساعو، السياسة الخارجية الجزائرية: المبادئ والتوجهات (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2019)، ص 112.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن القرار الأول المتعلق بإدانة العملية العسكرية الروسية في مارس 2022 حظي بتأييد 141 دولة، مقابل 5 أصوات معارضة، وامتناع 35 دولة من بينها الجزائر والصين والهند ، وهو ما يعكس توجهًا دوليًا متزايدًا لدى بعض الدول المتوسطة نحو تبني مواقف أكثر استقلالية عن الاستقطاب الغربي-الروسي، وقد تكرر هذا الامتناع الجزائري في قرارات لاحقة تتعلق بإدانة ضم روسيا لمناطق من أوكرانيا، مما يؤكد ثبات الموقف الجزائري وعدم انخراطه في سياسة الضغط الجماعي ضد أي طرف من أطراف النزاع¹.

ويُفسّر هذا الموقف في ضوء مجموعة من المحددات التاريخية والإستراتيجية، إذ إن السياسة الخارجية الجزائرية منذ 1962 تأسست على مبدأ عدم الانحياز، الذي جعلها من الدول الفاعلة في حركة عدم الانحياز، حيث كانت الجزائر من أبرز الدول الداعمة لمبدأ الاستقلالية في القرار السياسي ورفض التبعية للمعسكرين الشرقي والغربي خلال الحرب الباردة² ، كما أن هذا المبدأ لم يتغير جوهريًا بعد نهاية الحرب الباردة، بل تطور ليأخذ شكل "حياد نشط" يقوم على التوازن بين المصالح الوطنية والتحولات الدولية، وهو ما يفسر استمرار الجزائر في تبني مواقف متوازنة في الأزمات الدولية الكبرى، خصوصًا تلك التي تتعلق بالقوى العظمى، كما أن طبيعة العلاقات الجزائرية الروسية تلعب دورًا محوريًا في تفسير هذا الموقف، حيث تشير تقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام إلى أن روسيا كانت تُزوّد الجزائر بما يقارب 70% إلى 75% من احتياجاتها من الأسلحة خلال العقد الأخيرين³ ، وهو ما يجعل العلاقة بين البلدين علاقة إستراتيجية حساسة لا يمكن تجاهلها في صناعة القرار الجزائري.

وفي المقابل، ترتبط الجزائر بعلاقات اقتصادية وتجارية مهمة مع الاتحاد الأوروبي الذي يُعد الشريك التجاري الأول لها، إذ يمثل أكثر من 50% من المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، خاصة في مجال

¹ United Nations, *General Assembly Voting Records on Ukraine Resolution*, 2022.p66

² Le Jeune Indépendant, "Résolution condamnant la Russie à l'ONU : abstention de l'Algérie", 2022.

³ European Commission, EU-Algeria Trade Statistics Report, 2022.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

الطاقة والغاز¹، وهو ما يفرض على الجزائر ضرورة الحفاظ على توازن دقيق في سياستها الخارجية لتجنب أي خسائر استراتيجية أو اقتصادية، كما أن اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية أدى إلى تحولات مهمة في سوق الطاقة العالمية، حيث سجلت أسعار الغاز في أوروبا ارتفاعًا تجاوز 30% خلال سنة 2022 وفق بيانات الوكالة الدولية للطاقة²، مما عزز من أهمية الجزائر كمصدر بديل للطاقة، إذ ارتفعت صادراتها من الغاز نحو بعض الدول الأوروبية بنسب تراوحت بين 10% و 15% خلال الفترة نفسها وفق تقديرات منظمة أوبك³، وهو ما منح الجزائر هامشًا دبلوماسيًا إضافيًا في تعاملها مع الأزمة.

كما أن موقف الجزائر لم يكن مجرد موقف امتناع عن التصويت، بل تضمن خطابًا دبلوماسيًا واضحًا يدعو إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة، ورفض استخدام القوة في العلاقات الدولية، والتأكيد على ضرورة الحل السلمي للنزاعات عبر الحوار المباشر بين الأطراف المتنازعة⁴، إضافة إلى رفض العقوبات الأحادية الجانب التي تعتبرها الجزائر وسيلة تزيد من تعقيد الأزمات بدل حلها، ويعكس هذا التوجه إدراكًا جزائريًا لطبيعة النظام الدولي المعاصر الذي يتسم بتعدد الأقطاب وتداخل المصالح، حيث لم يعد

¹ International Energy Agency (IEA), Gas Market Report, 2022.

²European Commission, *EU Energy Supply Report*, 2023

ويشير هذا التقرير الصادر عن المفوضية الأوروبية إلى أن الاتحاد الأوروبي واجه خلال سنة 2022-2023 أزمة حادة في أمن الإمدادات الطاقوية نتيجة تراجع واردات الغاز الروسي بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، ما دفعه إلى تنويع مصادره الطاقوية والبحث عن موردين بديلين أكثر استقرارًا، من بينهم الجزائر التي برزت كمزود استراتيجي للغاز نحو السوق الأوروبية، وهو ما عزز مكانتها في معادلة الأمن الطاقوي الإقليمي والدولي.

³OPEC, *Annual Statistical Bulletin*, 2023:

ويقدم هذا التقرير السنوي الصادر عن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بيانات وإحصائيات دقيقة حول إنتاج الطاقة في الدول الأعضاء وغير الأعضاء، حيث يبرز مكانة الجزائر كأحد أهم منتجي ومصدري الغاز الطبيعي في إفريقيا، مع تسجيل مستويات إنتاج معتبرة تساهم في تعزيز صادراتها الطاقوية نحو الأسواق الدولية، خاصة الأوروبية، وهو ما يعكس الدور الاستراتيجي للغاز الجزائري في معادلة الأمن الطاقوي العالمي.

⁴Sonatrach. *Annual Report*, 2023

ويظهر التقرير السنوي لمجمع سوناطراك لسنة 2023 أن الشركة الوطنية للمحروقات تُعدّ الفاعل الرئيسي في قطاع الطاقة بالجزائر، حيث تتولى عمليات الاستكشاف والإنتاج والنقل والتصدير للغاز الطبيعي، مع تسجيل مستويات معتبرة من الصادرات نحو الأسواق الأوروبية والآسيوية. كما يبرز التقرير جهود المؤسسة في تعزيز قدراتها الإنتاجية وتوسيع شراكاتها الدولية، بما يساهم في ترسيخ مكانة الجزائر كمورد طاقي استراتيجي في السوق العالمية للطاقة.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

الانخراط في الاستقطابات الحادة خيارًا مناسبًا للدول الإقليمية المتوسطة، خاصة تلك التي تسعى إلى تعزيز استقلالية قرارها السياسي والاقتصادي، كما أن الجزائر تنظر إلى هذه الحرب باعتبارها أزمة ذات أبعاد عالمية تؤثر على الأمن الغذائي والطاقي والاستقرار الاقتصادي الدولي، وهو ما يجعلها تتبنى موقفًا يقوم على التهدئة بدل التصعيد.¹

ويلاحظ أيضًا أن الجزائر وظفت هذا الموقف لتعزيز صورتها كفاعل دولي مستقل قادر على لعب دور الوسيط في النزاعات الدولية، وهو ما يتماشى مع طموحاتها في تعزيز حضورها داخل المنظمات الدولية والإقليمية، خاصة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، غير أن هذا الموقف لا يخلو من تحديات وضغوط دبلوماسية، خاصة من بعض الأطراف الغربية التي اعتبرت الامتناع عن إدانة روسيا موقفًا غير منسجم مع الإجماع الدولي، إلا أن الجزائر ردت على ذلك بالتأكيد على أن موقفها لا يعني دعم أي طرف، بل هو التزام بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي فإن الحياد الجزائري في هذه الحرب لا يمكن اعتباره حيادًا سلبيًا أو انسحابًا من التفاعلات الدولية، بل هو حياد استراتيجي قائم على التوازن بين المبادئ والمصالح، وعلى القدرة على التكيف مع التحولات الدولية دون التفريط في الثوابت الدبلوماسية.

عبد الله ساعو، السياسة الخارجية الجزائرية: المبادئ والتوجهات (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2019)، ص 138

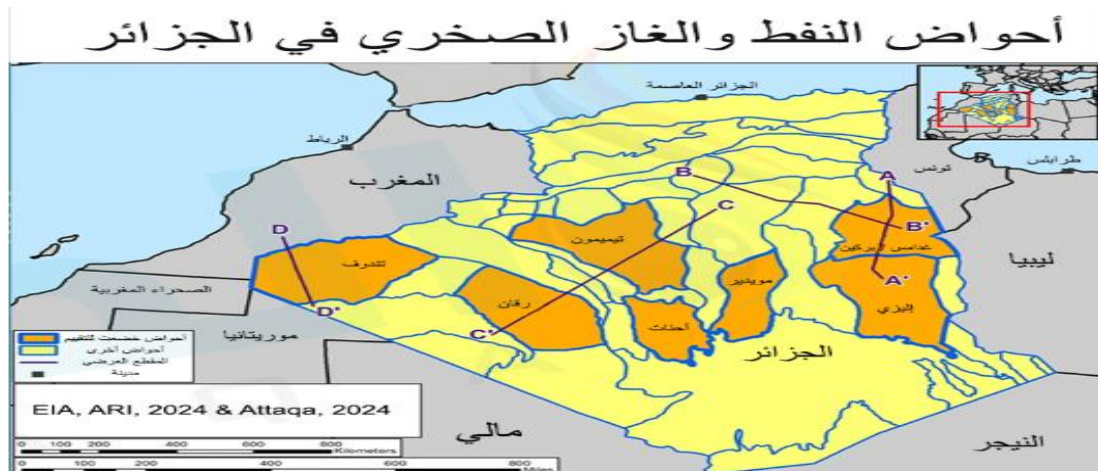
الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

المطلب الثاني: الغاز الجزائري في معادلة الأمن الطاقوي الأوروبي وانعكاساته على العلاقات مع روسيا

يُعدّ الغاز الطبيعي أحد أهم ركائز الاقتصاد الجزائري وأحد أبرز عناصر القوة الناعمة في سياستها الخارجية، إذ يحتل موقعاً استراتيجياً في معادلة الأمن الطاقوي الإقليمي والدولي، خاصة في ظل التحولات العميقة التي عرفها سوق الطاقة العالمي بعد أزمة الحرب الروسية الأوكرانية. فقد أصبح الغاز الجزائري عنصراً محورياً في توازنات الطاقة بين الضفتين الجنوبية والشمالية للمتوسط، ووسيلة لتعزيز مكانة الجزائر كفاعل طاقي موثوق به في السوق الدولية،

خصوصاً تجاه السوق الأوروبية التي تزايد اعتمادها على مصادر بديلة بعد اضطراب الإمدادات الروسية نتيجة الحرب التي اندلعت سنة 2022¹. وفي هذا السياق، ارتفعت أهمية الجزائر بشكل ملحوظ باعتبارها أحد أبرز مزودي أوروبا بالغاز عبر أنابيب مباشرة مثل "ميدغاز" و"ترانس ميد"، وهو ما منحها موقعاً جيوسياسياً حساساً داخل معادلة الأمن الطاقوي الإقليمي.

الخريطة رقم 03: أحواض النفط والغاز الصخري في الجزائر



المصدر: <https://attaqa.net/2025/07/13/>

1محمد بن العربي، مرجع السابق ص 145

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

وتشير البيانات الرسمية إلى أن الجزائر تُعد من أكبر منتجي الغاز في إفريقيا، حيث يتجاوز إنتاجها السنوي من الغاز الطبيعي 100 مليار متر مكعب في بعض السنوات، مع تصدير نسبة معتبرة منه نحو الأسواق الأوروبية، خاصة إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، وهي أسواق تعتمد جزئيًا على الغاز الجزائري في تلبية احتياجاتها الطاقوية¹. كما تُظهر الإحصائيات أن صادرات الغاز الجزائرية نحو أوروبا شهدت ارتفاعًا ملحوظًا خلال الفترة 2022-2023، حيث سجلت زيادة تراوحت بين 10% و15% مقارنة بالسنوات السابقة، نتيجة تراجع الإمدادات الروسية وارتفاع الطلب الأوروبي على مصادر بديلة للطاقة² هذا التطور عزز من مكانة الجزائر كبديل استراتيجي في سوق الغاز العالمي، خاصة في ظل الأزمة الطاقوية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الغاز في أوروبا بأكثر من 30% خلال السنة الأولى من الحرب.

إن موقع الغاز الجزائري في معادلة الأمن الطاقوي لا يرتبط فقط بالبُعد الاقتصادي، بل يمتد إلى البعد الجيوسياسي، حيث أصبح أداة تأثير في العلاقات الدولية، ووسيلة لتعزيز الدور الإقليمي للجزائر في منطقة البحر الأبيض المتوسط والساحل الإفريقي. فاعتماد أوروبا الجزئي على الغاز الجزائري منح الجزائر قدرة تفاوضية أكبر في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل سعي هذا الأخير إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الغاز الروسي، حيث أظهرت تقارير المفوضية الأوروبية أن الجزائر تُعتبر من بين ثلاثة أهم موردين للغاز نحو أوروبا إلى جانب النرويج والولايات المتحدة³.

كما أن البنية التحتية الطاقوية الجزائرية، التي تشمل شبكة أنابيب ممتدة نحو أوروبا وموانئ لتصدير الغاز المسال، عززت من قدرتها على الاندماج في السوق الطاقوية الدولية، حيث تمتلك الجزائر عدة

¹ المفوضية الأوروبية، تقرير أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، 2023

² صندوق النقد الدولي، تقرير التحول الطاقوي والأسواق العالمية، 2023: ويُشير هذا التقرير إلى أن الاقتصاد العالمي يعيش مرحلة انتقالية نحو الطاقات النظيفة، إلا أن هذه العملية لا تعني التخلي الفوري عن الغاز الطبيعي، بل الاعتماد عليه كطاقة انتقالية أساسية لضمان استقرار أسواق الطاقة. كما يبرز التقرير أن تقلبات أسواق الطاقة العالمية خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد أزمة 2022، أدت إلى إعادة تقييم سياسات الطاقة في العديد من الدول، مع التركيز على تأمين الإمدادات وتنويع المصادر، وهو ما يمنح الدول المنتجة للغاز مثل الجزائر فرصًا استراتيجية لتعزيز موقعها في السوق الطاقوية الدولية.

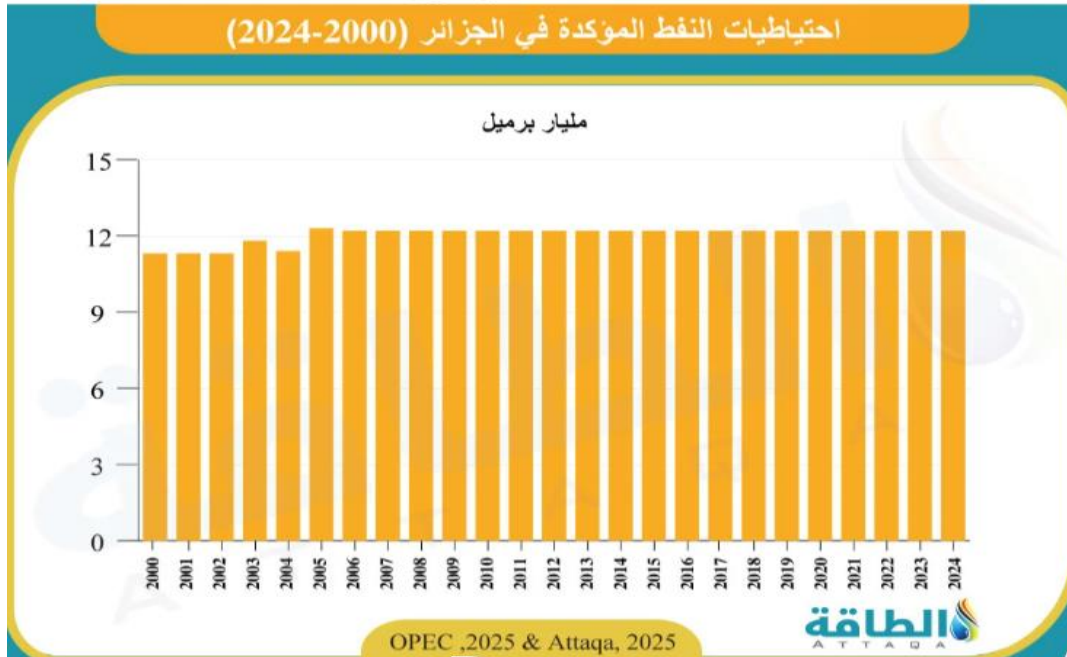
³ عبد الله ساعو، مرجع سابق، ص 138

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

محطات تسهيل للغاز، أبرزها في سكيكدة وأرزويو، ما يسمح لها بتصدير الغاز الطبيعي المسال (LNG) إلى أسواق بعيدة مثل آسيا وأمريكا اللاتينية، وهو ما يعكس استراتيجية تنويع الأسواق وتقليل التبعية الجغرافية. وفي هذا الإطار، أصبحت شركة سوناطراك تمثل الأداة الرئيسية للدولة في إدارة هذا القطاع الاستراتيجي، حيث تُعد من بين أكبر الشركات النفطية والغازية في إفريقيا، وتلعب دورًا محوريًا في عقود التصدير والاستثمار الطاقوي الدولي.

ومن جهة أخرى، فإن موقع الجزائر الطاقوي يفرض عليها تحديات مرتبطة بالأمن الطاقوي الداخلي والخارجي في آن واحد، إذ يتطلب الحفاظ على مستوى الإنتاج والاستقرار في الإمدادات، خاصة في ظل تقلبات الأسعار العالمية وتزايد الطلب الأوروبي، كما يتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية والاستكشافات الجديدة لضمان استدامة الموارد، وتشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن الطلب العالمي على الغاز سيستمر في الارتفاع بنسبة تقارب 20% بحلول عام 2030، وهو ما يمنح الجزائر فرصًا استراتيجية لتعزيز مكانتها كمصدر رئيسي للطاقة

الشكل رقم 02: رسم بياني يمثل احتياطات النفط المؤكدة في الجزائر 2000-2024



المصدر: <https://attaqa.net/2025/07/13/>

1 عبد الله ساعو المرجع السابق ص 139

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

وفي سياق الحرب الروسية الأوكرانية، برز الغاز الجزائري كعنصر بديل في معادلة الأمن الطاقوي الأوروبي، حيث سعت عدة دول أوروبية إلى تعزيز شراكاتها مع الجزائر لضمان أمنها الطاقوي، وهو ما انعكس في توقيع اتفاقيات جديدة لزيادة الإمدادات، خاصة مع إيطاليا التي أصبحت من أبرز الشركاء الطاقويين للجزائر في السنوات الأخيرة.¹

من خلال مشاريع تعاون تهدف إلى رفع حجم التصدير نحو أوروبا تدريجيًا. هذا التوجه يعكس تحوُّلاً استراتيجيًا في السياسة الطاقوية الجزائرية نحو تعزيز موقعها كشريك موثوق به في السوق الدولية، مع الحفاظ على التوازن بين متطلبات الداخل وضغوط الخارج.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الغاز الجزائري أصبح عنصرًا مركزيًا في معادلة الأمن الطاقوي الدولي، ليس فقط باعتباره موردًا اقتصاديًا، بل كأداة جيوسياسية تعزز مكانة الجزائر في النظام الدولي، وتمنحها هامشًا واسعًا للمناورة الدبلوماسية في ظل التحولات العالمية الراهنة، وهذا الوضع أفرز تناقضاً دقيقاً في العلاقة الجزائرية الروسية، إذ باتت الجزائر في موقع المنافس لروسيا على السوق الأوروبية في الوقت الذي سعت فيه إلى الحفاظ على علاقتها الدبلوماسية مع موسكو، وهو ما يعكس التوجه نحو البراغماتية التي طبعت السياسة الخارجية الجزائرية في إدارة توازنها بين الشرق والغرب في هذا الملف.

¹عبد الله ساعو المرجع السابق ص 140

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

المطلب الثالث: الجزائر، روسيا وملف البريكس

يُعدّ اهتمام الجزائر بالانضمام إلى مجموعة BRICS من أبرز التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الجزائرية في السنوات الأخيرة، حيث يعكس هذا التوجه رغبة الجزائر في تعزيز مكانتها داخل النظام الدولي، والانفتاح على التكتلات الاقتصادية والسياسية الصاعدة بعيداً عن الهيمنة التقليدية للقوى الغربية. وقد برز هذا الاهتمام بشكل واضح مع تصاعد الدعوات الدولية نحو بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، خاصة بعد الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية التي شهدتها العالم خلال العقد الأخير، وعلى رأسها الحرب الروسية الأوكرانية والأزمات الطاقوية والغذائية العالمية.¹

ومن الناحية السياسية، يرتبط توجه الجزائر نحو البريكس بجملة من الاعتبارات الإستراتيجية، أهمها سعيها إلى تنويع شراكاتها الدولية وتعزيز استقلاليتها، بما ينسجم مع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية القائمة على عدم الانحياز ورفض التبعية لأي محور دولي. فالجزائر ترى في البريكس إطاراً دولياً يتيح للدول النامية والمتوسطة فرصة أكبر للتأثير في القضايا الدولية، خاصة في ظل الانتقادات المتزايدة لهيمنة المؤسسات المالية والسياسية الغربية على النظام العالمي، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما تنظر الجزائر إلى هذا التكتل باعتباره فضاءً داعماً لإقامة نظام دولي أكثر توازناً وعدالة، يقوم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.²

ويُفسّر هذا التوجه أيضاً بعلاقات الجزائر القوية مع عدد من الدول الأعضاء في البريكس، وعلى رأسها روسيا والصين، حيث تربط الجزائر بهاتين الدولتين شراكات إستراتيجية في مجالات الطاقة والتسليح والاستثمار والبنية التحتية. كما تحرص الجزائر على الاستفادة من الدعم السياسي الذي تبديه بعض دول البريكس لمساعيها الرامية إلى تعزيز حضورها داخل التكتلات الاقتصادية الدولية، وهو ما ظهر من خلال التصريحات الروسية والصينية الداعمة لانضمام الجزائر إلى المجموعة. عبر سفيريهما في الجزائر.

¹ كينيث والتر، مرجع سابق، ص 202.

² محمد بن العربي، مرجع سابق، ص 80.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

أما من الناحية الاقتصادية، فإن اهتمام الجزائر بالبريكس يرتبط أساسًا برغبتها في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل التبعية للأسواق الأوروبية التقليدية، خاصة أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات نحو أوروبا. وسعت الجزائر من خلال الانفتاح على دول البريكس إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع المبادلات التجارية، والاستفادة من الخبرات الصناعية والتكنولوجية للدول الأعضاء، خصوصًا في مجالات الصناعة والطاقة والرقمنة والبنية التحتية والزراعة.

كما يمثل البريكس بالنسبة للجزائر فرصة للاندماج في مشاريع اقتصادية ومالية جديدة، خاصة مع توجه المجموعة نحو تعزيز التعامل بالعملات الوطنية وتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في المبادلات التجارية، وهو ما قد يمنح الجزائر هامشًا أوسع في إدارة علاقاتها الاقتصادية الخارجية وتقليل تأثير التقلبات المالية العالمية. إضافة إلى ذلك، تسعى الجزائر إلى الاستفادة من بنك التنمية الجديد التابع للبريكس، باعتباره مؤسسة مالية يمكن أن توفر تمويلات لمشاريع التنمية والبنية التحتية بعيدًا عن الشروط التقليدية للمؤسسات المالية الغربية.¹

ورغم هذه الدوافع السياسية والاقتصادية، فإن مسار انضمام الجزائر إلى البريكس لم يكتمل وبقي مرتبطًا بعدة تحديات، من أبرزها ضرورة تطوير الاقتصاد الوطني ورفع مستوى التنوع الاقتصادي، إضافة إلى تعزيز جاذبية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال. كما أن الجزائر حرصت على ألا يؤثر تقاربها مع البريكس على علاقاتها التقليدية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في إطار إستراتيجية التوازن في علاقاتها الدولية.

كانت قمة جوهانسبرغ عام 2023 انعكاسًا للإخفاق الجزائري في تحقيق هذا الهدف، إذ قُبلت ست دول أخرى دون الجزائر (مصر، إثيوبيا، السعودية، إيران، الأرجنتين، الإمارات العربية المتحدة)، مما شكّل صدمة لدى القيادة الجزائرية التي عوّلت كثيرًا على حلفائها وخاصة روسيا، وقد اكتفت الجزائر في المرحلة اللاحقة بالانضمام إلى بنك التنمية الجديد التابع للمجموعة في سبتمبر 2024 ثمّ سحبت تمامًا ملف

¹ محمد بن العربي المرجع نفسه، ص 80.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

العضوية في البريكس، مما يكشف عن حدود الدعم الروسي الصيني حين يتعلق الأمر بالقرارات الجماعية للتكتل التي كان لقوى أخرى التأثير الأكبر على هذا القرار (الهند، الضغط الإماراتي،...).

المبحث الثاني: أثر التحولات الإقليمية

تشهد الساحة الدولية المعاصرة تحولات إقليمية متسارعة أعادت تشكيل طبيعة العلاقات بين الدول، وأثرت بشكل مباشر على توازنات القوة في مختلف المناطق، لاسيما في إفريقيا والشرق الأوسط وحوض المتوسط. وتعدّ منطقة شمال إفريقيا والساحل من أكثر المناطق تأثراً بهذه التحولات، نظراً لتداخل الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية فيها، وتزايد التنافس الدولي والإقليمي على النفوذ فيها. وفي هذا السياق، برزت الجزائر كفاعل إقليمي محوري يسعى إلى التكيف مع هذه المتغيرات عبر تبني سياسة خارجية متوازنة تقوم على حماية مصالحها الاستراتيجية وتعزيز أمنها القومي.

المطلب الأول الأزمة الليبية وانعكاساتها على التقارب الجزائري الروسي

تُعدّ الأزمة الليبية التي اندلعت سنة 2011 بعد سقوط نظام معمر القذافي من أبرز التحولات الإقليمية التي أعادت تشكيل موازين القوى في شمال إفريقيا وحوض المتوسط، حيث تحولت ليبيا من دولة مركزية مستقرة إلى ساحة صراع مفتوحة تتداخل فيها الفواعل الداخلية والخارجية، وهو ما أدى إلى تفكك مؤسسات الدولة وانتشار الجماعات المسلحة وتزايد التدخلات الإقليمية والدولية. وقد انعكست هذه الأزمة بشكل مباشر على الأمن القومي الجزائري، خاصة في ظل طول الحدود المشتركة بين البلدين، والتي أصبحت مع مرور الوقت منطقة هشة أمنياً نتيجة انتشار السلاح وتهريب الوقود وتسلسل الجماعات المسلحة نحو المناطق الجنوبية. في هذا السياق، تبنت الجزائر موقفاً ثابتاً يقوم على رفض التدخل العسكري الخارجي¹

وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، موقف الجزائر من الأزمة الليبية، بيان رسمي، 2023، متاح على: <https://www.mfa.gov.dz>

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

في ليبيا، والدعوة إلى حل سياسي سلمي يحفظ وحدة الدولة الليبية، وهو ما جعلها تنخرط في جهود دبلوماسية مستمرة لدعم مسار الحوار بين الأطراف الليبية¹.

وفي المقابل، برزت روسيا كفاعل دولي مهم في الملف الليبي، حيث سعت إلى توسيع حضورها في شمال إفريقيا والبحر المتوسط من خلال دعم سياسي ودبلوماسي لقوات الخليفة حفتر في شرق ليبيا، إضافة إلى مشاركتها في مسارات التفاوض الدولية المتعلقة بالأزمة. وقد تزامن هذا الحضور الروسي مع تراجع نسبي للدور الغربي المباشر في ليبيا بقيادة حكومة الوفاق الوطني، مما فتح المجال أمام إعادة توزيع النفوذ بين القوى الدولية داخل هذا الملف المعقد. ومن هنا، ظهرت نقاط خلاف واضحة بين الموقف الجزائري والموقف الروسي، خاصة فيما يتعلق بتوجه روسيا نحو الحلول العسكرية الخارجية، والدعوة الجزائرية بالمقابل إلى تسوية سياسية داخلية تعتمد على الحوار بين الليبيين دون إملاءات خارجية². وهنا سعت الجزائر إلى تعزيز استقلالية قرارها الخارجي عبر بناء شراكات متوازنة مع القوى الكبرى، بما في ذلك روسيا.

كما أن الأزمة الليبية لم تؤثر فقط على الجانب السياسي، بل كان لها تأثير أمني مباشر دفع الجزائر إلى إعادة تقييم استراتيجيتها الدفاعية في الجنوب الشرقي، من خلال تعزيز الرقابة الحدودية وتكثيف التعاون الاستخباراتي مع بعض الشركاء الدوليين.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الأزمة الليبية لم تكن مجرد أزمة إقليمية عابرة، بل شكلت عاملاً هيكلياً ساهم في إعادة تشكيل العلاقات الدولية في المنطقة، وأسهمت بشكل غير مباشر في إعادة تقييم التقارب الجزائري الروسي، انطلاقاً من تقاطع المصالح والرؤى حول ضرورة الحل السياسي للأزمات

¹ وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، المرجع السابق، متاح على: <https://www.mfa.gov.dz>

² عبد الله ساعو، مرجع سابق، ص 141.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

الإقليمية ورفض التدخلات الخارجية، مما يعكس توجهًا عامًا نحو بناء الجزائر مقاربات أمنية ودبلوماسية متزنة في مواجهة التدخلات الخارجية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي.

المطلب الثاني: التواجد الروسي في الساحل الإفريقي وتداعياته على الأمن الإقليمي (قوات فاغنر)

يشهد إقليم الساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة تحولات أمنية وجيوسياسية معقدة، نتيجة تدخل عوامل ضعف الدولة الوطنية، وتفاقم التهديدات الإرهابية، وتراجع بعض القوى التقليدية عن أدوارها الأمنية، وهو ما فتح المجال أمام دخول فاعلين دوليين جدد يسعون إلى إعادة تشكيل موازين النفوذ في المنطقة. وفي هذا السياق، برز التواجد الروسي كأحد أهم التحولات البارزة، ليس من خلال تدخل رسمي مباشر، وإنما عبر أدوات غير تقليدية، أبرزها مجموعة فاغنر التي مثلت ذراعًا ميدانيًا غير رسمي للنفوذ الروسي في إفريقيا، حيث قامت بأدوار عسكرية وأمنية واستشارية في عدة دول من الساحل، في إطار مقاربة تقوم على "تصدير الأمن مقابل المصالح الاقتصادية والاستراتيجية"، خصوصًا في مجالات التعدين والموارد الطبيعية.

وقد ساهم هذا التواجد في إعادة رسم خريطة التوازنات الأمنية في المنطقة، خاصة في دول مثل مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى، حيث تم تسجيل انسحاب أو تراجع نسبي للوجود العسكري الفرنسي، مقابل صعود النفوذ الروسي كبديل استراتيجي، وهو ما أدى إلى تغير واضح في طبيعة التحالفات الإقليمية والدولية داخل هذا الفضاء الجغرافي¹. ومن الناحية الجيوسياسية، يعكس هذا التوسع الروسي رغبة موسكو في تعزيز حضورها خارج الفضاء الأوروبي التقليدي، في إطار صراع النفوذ مع القوى الغربية، خاصة فرنسا والولايات المتحدة، حيث أصبح الساحل الإفريقي مجالًا مفتوحًا لإعادة توزيع النفوذ

¹ International Crisis Group, Russia's Influence in the Sahel, 2023.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

العالمي، ليس فقط على أساس أمني، بل أيضاً على أساس اقتصادي مرتبط بالموارد الطبيعية، مثل الذهب واليورانيوم والمعادن الاستراتيجية¹.

وقد أدى هذا التداخل إلى بروز تداعيات مباشرة على الأمن الإقليمي، إذ ساهم تعدد الفاعلين العسكريين في زيادة تعقيد المشهد الأمني بدل حله، حيث استمرت التهديدات الإرهابية في عدة دول من المنطقة رغم التدخلات الخارجية، بل في بعض الحالات شهدت اتساعاً جغرافياً ونوعياً، مما يعكس محدودية فعالية المقاربات العسكرية الخارجية في معالجة جذور الأزمة²، كما أن هذا الوضع ساهم في تدويل الأزمة الأمنية في الساحل، حيث لم تعد المسألة مرتبطة فقط بدول المنطقة بل أصبحت جزءاً من صراع نفوذ دولي أوسع بين القوى الكبرى، الأمر الذي جعل استقرار المنطقة رهيناً بتوازنات خارجية أكثر منه بإرادة داخلية فقط.

وفي هذا الإطار، يكتسب التواجد الروسي أهمية خاصة بالنسبة للجزائر، باعتبار أن الساحل يمثل عمقاً استراتيجياً مباشراً لأمنها القومي، مما يجعل أي تغير في موازين القوى هناك يؤثر بشكل مباشر على بيئتها الأمنية، خاصة في ظل التهديدات المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، وهو ما دفع الجزائر إلى تبني مقاربة أمنية ودبلوماسية تقوم على الحذر من تدويل الأزمات، مع الحفاظ في الوقت نفسه على قنوات تعاون مع روسيا في مجالات مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الأمنية، في إطار تقاطع المصالح دون الانخراط في اصطفايات حادة³. وبالتالي، فإن التواجد الروسي في الساحل الإفريقي، عبر أدوات مثل فاغنر، يعكس تحولاً عميقاً في طبيعة الأمن الإقليمي، من نظام يعتمد على فاعل إقليمي

¹ الأمم المتحدة، تقرير الأوضاع الأمنية في مالي، مجلس الأمن الدولي، 2023، متاح على الموقع الرسمي للأمم المتحدة: <https://www.un.org/securitycouncil>

² Kenneth Waltz, Theory of International Politics, 2010.

³ Global Terrorism Index 2023, Vision of Humanity, <https://www.visionofhumanity.org/global-terrorism-index>

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

مهيمن إلى نظام متعدد الفاعلين تتداخل فيه المصالح الجيوسياسية والاقتصادية، مما يجعل إدارة الاستقرار في المنطقة أكثر تعقيدًا وتطلبًا لمقاربات شاملة تتجاوز الحلول العسكرية التقليدية.¹

الخريطة رقم 04: التعاون العسكري الروسي في قارة أفريقيا



Source : [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2019/642283/EP_RS_BRI\(2019\)642283_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2019/642283/EP_RS_BRI(2019)642283_EN.pdf)

المطلب الثالث: الحياد البراغماتي الروسي في قضية الصحراء الغربية

تُعدّ قضية الصحراء الغربية من أكثر القضايا الإقليمية تعقيدًا في شمال إفريقيا، إذ تجمع بين أبعاد تاريخية وسياسية وقانونية وأمنية، وتنعكس تداعياتها بشكل مباشر على الاستقرار الإقليمي في المنطقة المغربية. وفي هذا السياق، تتخذ روسيا موقفًا يمكن وصفه بـ"الحياد البراغماتي"، وهو حياد لا يقوم على اللامبالاة، بل على إدارة دقيقة للتوازنات بين الأطراف المتنازعة، بما يخدم المصالح الاستراتيجية الروسية في شمال إفريقيا والساحل، دون الانخراط في دعم صريح لأي طرف من أطراف النزاع.¹

ينطلق هذا الموقف الروسي أساسًا من الالتزام المعلن بمبدأ الحل السياسي تحت مظلة الأمم المتحدة، حيث تؤكد موسكو في مختلف المحافل الدولية أنّ التسوية يجب أن تتم في إطار قرارات مجلس الأمن، وبما

¹ عبد القادر زغيب، العلاقات الجزائرية الروسية: الأبعاد السياسية والاستراتيجية (الجزائر: دار الخلدونية، الجزائر، 2021)، ص 168.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

يضمن الوصول إلى حل سياسي مقبول من جميع الأطراف. وهذا التوجه يعكس رغبة روسيا في الحفاظ على صورة "الوسيط الدولي المتوازن"، وتجنب الدخول في صراعات إقليمية قد تؤثر على علاقاتها مع دول المنطقة، وعلى رأسها الجزائر والمغرب

ويُفسّر هذا الحياد البراغماتي بعدة اعتبارات استراتيجية، أبرزها حرص روسيا على الحفاظ على علاقات متوازنة مع الفاعلين الإقليميين في شمال إفريقيا. فمن جهة، ترتبط روسيا بعلاقات استراتيجية قوية مع الجزائر في مجالات الطاقة والتسلح والتعاون العسكري، بينما تحتفظ في الوقت نفسه بعلاقات اقتصادية ودبلوماسية مع المغرب في مجالات التجارة والاستثمار والتعاون التقني. وبالتالي، فإن الانحياز إلى طرف معين في قضية الصحراء الغربية قد يهدد هذا التوازن الدقيق، وهو ما تسعى موسكو إلى تفاديه من خلال سياسة الحياد المدروس.¹

كما يرتبط هذا الموقف بالاستراتيجية الروسية الأوسع في القارة الإفريقية، والتي تقوم على توسيع النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري في إطار تنافسي مع القوى الغربية، خاصة فرنسا والولايات المتحدة. ومن هذا المنظور، فإن الحفاظ على الحياد في قضية الصحراء الغربية يسمح لروسيا بتعزيز حضورها في المنطقة دون الدخول في صراعات جانبية، ويمنحها هامشاً أوسع للتحرك الدبلوماسي والاقتصادي في إفريقيا الغربية وشمالها.²

ومن الناحية الدبلوماسية، تلتزم روسيا بعدم الاعتراف بأي تغيير أحادي للوضع القانوني للصحراء الغربية، وتؤكد أن أي حل يجب أن يكون قائماً على التوافق بين الأطراف. كما تدعو إلى دعم الجهود التي يقودها المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، بهدف إعادة إطلاق مسار المفاوضات المتوقفة

¹ عبد القادر زغيب، المرجع السابق 169.

² محمد شفيق شيا، "الاستراتيجية الروسية في إفريقيا بين التوازن والتمدد"، مجلة الدراسات الجيوسياسية، العدد 11، 2024، ص 102.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

منذ سنوات. هذا الموقف يعكس مقارنة روسية تقوم على أولوية الاستقرار الإقليمي، وتجنب تصعيد النزاعات التي قد تؤدي إلى عدم استقرار أوسع في منطقة الساحل والصحراء.¹

وفي المقابل، يتباين هذا الحياد الروسي بشكل نسبي مع الموقف الجزائري، الذي يدعم حق تقرير المصير للشعب الصحراوي وفق قرارات الشرعية الدولية. غير أن هذا التباين لا يصل إلى مستوى الخلاف الكامل، بل يظل في إطار ضمني فقط. وهذا ما يسمح باستمرار العلاقات الجزائرية الروسية دون توتر، رغم حساسية ملف الصحراء الغربية في العلاقات المغاربية.

كما أن هذا الموقف البراغماتي يمنح روسيا قدرة على لعب دور دبلوماسي مرن داخل النظام الدولي، حيث تسعى إلى تقديم نفسها في مناطق نفوذها كقوة تدخلية وفي المناطق الهامشية في سياستها الخارجية كقوة تدعم الحلول السياسية بدل التدخلات العسكرية أو الانحيازات الإقليمية. وهو ما يتماشى مع توجهها العام نحو تعزيز نظام دولي متعدد الأقطاب الذي يقوم على توازن المصالح بين القوى الكبرى والدول الإقليمية.

ومن جهة أخرى، فإن استمرار هذا الحياد الروسي في قضية الصحراء الغربية يعكس أيضًا إدراك موسكو لتعقيد الملف وتشابكه مع قضايا الأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي، حيث ترتبط هذه المنطقة بشكل مباشر بملفات الإرهاب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة. وبالتالي، فإن أي انخراط مباشر في النزاع قد يؤدي إلى إضعاف قدرة روسيا على التحرك في ملفات أكثر أهمية بالنسبة لها في إفريقيا.²

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الحياد الروسي في قضية الصحراء الغربية هو حياد براغماتي محسوب في ملف لا يشكل أولوية لها، يقوم على إدارة المصالح وتجنب الاصططاف، مع الإبقاء على دور دبلوماسي داعم للمسار الأممي. وهو ما يعكس طبيعة السياسة الخارجية الروسية التي تمزج بين الواقعية

¹ أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 214.

² مصطفى علوش، "قضية الصحراء الغربية في ظل التنافس الدولي"، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 13، 2024، ص 88.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

السياسية وحسابات النفوذ الدولي، في إطار عالم يتجه نحو التعددية القطبية وإعادة تشكيل موازين القوى.

المبحث الثالث: آفاق العلاقات الجزائرية الروسية في نظام دولي متغير

أدت التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي إلى إعادة تشكيل طبيعة العلاقات بين الدول، خاصة في ظل تصاعد التنافس بين القوى الكبرى وتنامي الأزمات الأمنية والاقتصادية العالمية. وفي هذا السياق، تسعى الجزائر وروسيا إلى تعزيز شراكتها الإستراتيجية بما يخدم مصالحهما المشتركة ويواكب التغيرات الدولية الراهنة. وقد أصبحت العلاقات الجزائرية الروسية تتجاوز إطار التعاون التقليدي، لتشمل مجالات متعددة ذات أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية رغم الفترات التي عرفت فيها توترات واضحة وخلافات في إدارة الازمات الإقليمية والقضايا الدولية، ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى دراسة آفاق هذه العلاقات في ظل النظام الدولي المتغير، من خلال إبراز فرص التعاون المستقبلية والتحديات التي قد تواجهها خلال المرحلة القادمة.¹

¹مصطفى علوش ، المرجع السابق ص90

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

المطلب الأول: إستراتيجية الحفاظ على الوضع القائم

تُعَدّ إستراتيجية الحفاظ على الوضع القائم من أبرز السمات التي تميز العلاقات الجزائرية الروسية في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، إذ يسعى الطرفان إلى المحافظة على طبيعة العلاقة الإستراتيجية التي تربطهما منذ عقود، مع الحرص على تجنب أي تغييرات جذرية قد تؤثر على توازن المصالح المشتركة أو تؤدي إلى إضعاف مستوى التعاون الثنائي. وتنبع هذه الإستراتيجية من إدراك الجزائر وروسيا لأهمية الاستقرار السياسي والأمني في علاقتهما، خاصة في ظل تصاعد حدة التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وعودة مظاهر الاستقطاب الدولي، وتنامي التحديات الأمنية والاقتصادية التي أصبحت تهدد العديد من الدول، لاسيما في منطقة الساحل الإفريقي وحوض البحر الأبيض المتوسط. وترتبط هذه الإستراتيجية كذلك بطبيعة الإرث التاريخي للعلاقات بين البلدين، حيث تعود جذور التعاون الجزائري الروسي إلى فترة الحرب الباردة، عندما قدم الاتحاد السوفياتي دعماً سياسياً وعسكرياً للثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، وهو ما أسس لعلاقات اتسمت بالتقارب السياسي والثقة المتبادلة. وبعد استقلال الجزائر، استمر هذا التعاون في مجالات متعددة، أهمها المجال العسكري والتقني، حيث لعب الاتحاد السوفياتي دوراً مهماً في بناء الجيش الجزائري وتزويده بالأسلحة والتجهيزات العسكرية، إضافة إلى مساهمته في تكوين الكوادر الجزائرية في المجالات التقنية والعلمية. ورغم انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1991 وما تبعه من تغييرات دولية كبرى، فإن العلاقات الجزائرية الروسية حافظت على قدر معتبر من الاستمرارية، خاصة مع عودة روسيا إلى الساحة الدولية خلال عهد الرئيس فلاديمير بوتين وسعيها إلى استعادة نفوذها الدولي.¹

وفي هذا السياق، تنظر الجزائر إلى روسيا باعتبارها شريكاً إستراتيجياً وقوة دولية يمكن الاستفادة من خبراتها العسكرية والتكنولوجية، إضافة إلى دورها المؤثر داخل مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي يمنح الجزائر هامشاً أوسع في إدارة علاقاتها الدولية بعيداً عن الضغوط الغربية. ومن جانب آخر، تعتبر روسيا

¹ عبد النور بن عنتر، السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الدولية (الجزائر: دار الهدى، 2017)، ص 101.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

الجزائر شريكاً محورياً ودولة ارتكاز هامة في منطقة شمال إفريقيا وإفريقيا عمومًا، نظرًا لموقعها الجيوسياسي الإستراتيجي، وإمكاناتها الطاقوية الكبيرة، وثقلها السياسي في القضايا الإفريقية والعربية، فضلًا عن دورها الأمني بمنطقة الساحل والصحراء مما يستدعي التعامل معها باتزان دبلوماسي.

وقد ساهمت بعض التحولات الدولية الراهنة في تعزيز توجه البلدين نحو الحفاظ على الوضع القائم وتجنب أي توتر قد يمس بمستوى التعاون الثنائي. فبعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية سنة 2022، تعرضت روسيا لعقوبات غربية واسعة النطاق استهدفت قطاعات الاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا، وهو ما دفعها إلى توسيع دائرة شراكاتها الدولية مع الدول التي تتبنى سياسات خارجية مستقلة نسبيًا عن التوجهات الغربية، وكانت الجزائر من بين أبرز هذه الدول. وفي المقابل، حرصت الجزائر على تبني موقف متوازن تجاه الأزمة، حيث لم تنخرط بشكل مباشر في العقوبات الغربية المفروضة على موسكو، كما حافظت على علاقاتها السياسية والعسكرية مع روسيا، انطلاقًا من حرصها على عدم الانحياز لأي محور دولي والحفاظ على استقلالية قرارها السياسي.¹

ويظهر الحفاظ على الوضع القائم بصورة واضحة في مجال التعاون العسكري، الذي يمثل العمود الفقري للعلاقات الجزائرية الروسية. فالجزائر تُعد من أكبر مستوردي السلاح الروسي في إفريقيا والعالم العربي، وتعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا العسكرية الروسية في تجهيز قواتها المسلحة، سواء فيما يتعلق بالطائرات المقاتلة أو أنظمة الدفاع الجوي أو الدبابات والغواصات. وقد ساهم هذا التعاون في تعزيز قدرات الجيش الجزائري ورفع جاهزيته الأمنية في مواجهة التحديات الإقليمية، خصوصًا التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود. كما تحرص روسيا بدورها على الحفاظ على السوق الجزائرية باعتبارها من أهم الأسواق العسكرية في القارة الإفريقية، وهو ما يفسر استمرار التعاون التقني والعسكري بين البلدين رغم الضغوط الدولية والتقلبات الاقتصادية.²

¹ حسين عبد الرازق، "الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 228، القاهرة، 2022، ص 29.

² عبد القادر راجحي، التعاون العسكري الجزائري الروسي وأبعاده الإستراتيجية (الجزائر: دار الخلدونية، 2021)، ص 73.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

إلى جانب ذلك، يشكل التنسيق السياسي والدبلوماسي أحد أبعاد إستراتيجية الحفاظ على الوضع القائم، حيث يتقارب البلدان في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، خاصة ما يتعلق بالدعوة إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. كما يتفق الطرفان بشأن عدد من الملفات الإقليمية، مثل القضية الفلسطينية، حيث يدعون إلى الحل السياسي ورفض استعمال القوة، ويعكس هذا التقارب رغبة مشتركة في مواجهة محاولات الهيمنة الغربية وإعادة التوازن إلى العلاقات الدولية، خاصة في ظل تصاعد التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا والصين.¹

كما يبرز الحفاظ على الوضع القائم في المجال الاقتصادي والطاقي، رغم أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا تزال دون مستوى الإمكانيات المتاحة. فالجزائر وروسيا تُعدان من الدول المنتجة والمصدرة للطاقة، وهو ما يجعلهما معنيتين بالتنسيق داخل أسواق النفط والغاز الدولية للحفاظ على استقرار الأسعار وحماية مصالحهما الاقتصادية. وقد ازدادت أهمية هذا التعاون بعد الأزمة الطاقوية العالمية الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية، حيث أصبحت الجزائر موردًا مهمًا للطاقة بالنسبة لأوروبا، في الوقت الذي تسعى فيه روسيا إلى الحفاظ على حصتها في الأسواق الدولية رغم العقوبات الغربية. كما يشمل التعاون الاقتصادي مجالات أخرى مثل الصناعة والزراعة والاستثمار والتكنولوجيا، إلا أن هذه المجالات لا تزال بحاجة إلى تطوير أكبر لتحقيق شراكة اقتصادية متوازنة ومستدامة.²

ومن جهة أخرى، ترتبط إستراتيجية الحفاظ على الوضع القائم بحرص الجزائر على تبني سياسة خارجية تقوم على مبدأ التوازن وعدم الانخراط في سياسة المحاور الدولية. فالجزائر، رغم علاقاتها القوية مع روسيا، تحرص على الحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى الغربية، خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك انطلاقًا من اعتبارات اقتصادية ودبلوماسية وأمنية. لذلك، تعمل الجزائر على

¹ أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 145.

² محمد قواسمية، "التعاون الطاقوي الجزائري الروسي في ظل التحولات الدولية"، مجلة الاقتصاد والطاقة، العدد 9، جامعة وهران، 2023، ص 80

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

إدارة علاقاتها مع روسيا بطريقة تضمن استمرار التعاون الثنائي دون أن يؤدي ذلك إلى توتر مع شركائها الغربيين، وهو ما يفسر تبنيها لمواقف دبلوماسية حذرة في العديد من القضايا الدولية. وفي المقابل، تدرك روسيا أهمية هذا التوازن بالنسبة للجزائر، ولذلك تتجنب ممارسة ضغوط مباشرة عليها أو دفعها إلى الدخول في تحالفات صدامية مع الغرب.¹

ورغم أهمية إستراتيجية الحفاظ على الوضع القائم، فإنها تواجه مجموعة من التحديات والمتغيرات الدولية التي قد تؤثر على مستقبل العلاقات الجزائرية الروسية. ومن أبرز هذه التحديات الضغوط الغربية المتزايدة على روسيا ومحاولات الحد من نفوذها الدولي، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية التي قد تؤثر بشكل غير مباشر على التعاون الاقتصادي والعسكري بين البلدين. كما يشكل التنافس الدولي المتزايد في إفريقيا، خاصة بين روسيا والصين والولايات المتحدة وفرنسا، عاملاً قد يفرض على الجزائر إعادة تقييم بعض توجهاتها الإستراتيجية بما ينسجم مع مصالحها الوطنية. كذلك، فإن التقلبات الاقتصادية العالمية وتراجع أسعار الطاقة في بعض الفترات قد تؤثر على قدرة البلدين على توسيع تعاونهما الاقتصادي والاستثماري.²

المطلب الثاني: فرضية تعزيز الشراكة المعمّقة الجزائرية الروسية

تقوم فرضية تعزيز الشراكة المعمّقة بين الجزائر وروسيا على إمكانية انتقال العلاقات الثنائية من مستوى التعاون التقليدي القائم أساساً على المجال العسكري والتنسيق السياسي، إلى مستوى أكثر شمولاً وعمقاً يشمل مختلف المجالات الإستراتيجية والاقتصادية والتكنولوجية والأمنية. وتستند هذه الفرضية إلى جملة من المؤشرات والمعطيات الدولية والإقليمية التي تعكس وجود إرادة مشتركة لدى الطرفين لتطوير علاقاتهما بما يتلاءم مع التحولات التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، خاصة في ظل تصاعد التعددية القطبية وتراجع الهيمنة الغربية الأحادية.

¹ علي الدين هلال، المرجع السابق، ص. 118.

² ناصر جابي، "التنافس الدولي في إفريقيا وانعكاساته على الجزائر"، مجلة الباحث للدراسات السياسية، العدد 15، جامعة باتنة، 2022، ص. 109.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

ويُعدّ التقارب السياسي بين الجزائر وروسيا من أهم الدلائل التي تدعم فرضية تعزيز الشراكة المعمقة، حيث يشترك البلدان في العديد من المبادئ المتعلقة بإدارة العلاقات الدولية، وعلى رأسها احترام سيادة الدول، ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، والدعوة إلى إقامة نظام دولي أكثر توازناً وعدالة. وقد انعكس هذا التقارب في توافق مواقف البلدين بشأن عدد من القضايا الإقليمية والدولية، مثل القضية الفلسطينية والدعوة إلى إصلاح منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بما يعكس التحولات الجديدة في ميزان القوى العالمي. كما حرصت الجزائر خلال الأزمة الروسية الأوكرانية على تبني موقف متوازن، رافضة الانخراط في سياسة العقوبات الغربية ضد روسيا، وهو ما اعتبرته موسكو مؤشراً على استقلالية القرار الجزائري واستمرار الثقة السياسية بين البلدين.

ومن أبرز الأدلة على توجه البلدين نحو تعميق الشراكة، الزيارات الرسمية المتبادلة رفيعة المستوى التي شهدتها العلاقات الجزائرية الروسية خلال السنوات الأخيرة.¹

فقد عرفت العلاقات الثنائية ديناميكية متزايدة من خلال اللقاءات الدورية بين مسؤولي البلدين. والتي تناولت قضايا التعاون الإستراتيجي والتنسيق السياسي والاقتصادي. كما شكّلت زيارة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إلى روسيا سنة 2023 محطة مهمة في مسار العلاقات الثنائية، حيث تم التأكيد خلالها على توسيع مجالات التعاون في قطاعات الطاقة والاستثمار والصناعة والزراعة والتكنولوجيا، إضافة إلى استمرار التنسيق في القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك.

¹عبد القادر راجحي، "العلاقات الجزائرية الروسية وآفاق الشراكة الإستراتيجية"، مجلة الدراسات السياسية والدولية، العدد 14، الجزائر، 2023، ص

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

ويعتبر المجال العسكري والأمني أبرز ركائز الشراكة الجزائرية الروسية، بل إنه يشكل القاعدة الأساسية التي يمكن أن تنطلق منها الشراكة المعمقة مستقبلاً. فالجزائر تُصنف ضمن أكبر مستوردي السلاح الروسي في العالم، وقد اعتمد الجيش الجزائري لعقود طويلة على التكنولوجيا العسكرية الروسية في تطوير قدراته الدفاعية. وتشير تقارير دولية صادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) إلى أن روسيا تُعد المورد الرئيسي للأسلحة إلى الجزائر، حيث تشمل صفقات التعاون العسكري الطائرات المقاتلة وأنظمة

الدفاع الجوي والغواصات والدبابات الحديثة.¹ كما يتجاوز التعاون العسكري مجرد استيراد الأسلحة ليشمل التدريب العسكري، ونقل الخبرات التقنية، وإجراء المناورات والتنسيق الأمني في مواجهة التهديدات الإرهابية.

وفي المجال الاقتصادي، توجد مؤشرات متزايدة على رغبة الطرفين في توسيع الشراكة الاقتصادية والاستثمارية بما يتجاوز الطابع التقليدي للعلاقات الثنائية. فقد شهدت السنوات الأخيرة توقيع عدد من الاتفاقيات المتعلقة بالتعاون في مجالات الطاقة والمناجم والصناعة والزراعة، كما تعمل الشركات الروسية على تعزيز حضورها في السوق الجزائرية، خاصة في قطاعات الطاقة والتعدين والبنية التحتية. ومن جهة أخرى، تسعى الجزائر إلى الاستفادة من الخبرة الروسية في مجالات التكنولوجيا والصناعة الثقيلة والطاقات النووية السلمية، بما يساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على المحروقات.²

ويبرز قطاع الطاقة باعتباره أحد أهم المجالات المرشحة لتعميق الشراكة الجزائرية الروسية، خاصة في ظل التحولات التي يشهدها سوق الطاقة العالمي بعد الحرب الروسية الأوكرانية. فالبلدان يمتلكان

¹Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Arms Transfers Database Report, 2023

هو تقرير صادر عن معهد دولي سويدي يُعرف اختصاراً بـ SIPRI، متخصص في دراسة قضايا السلاح والأمن العالمي. ويحتوي هذا التقرير على معلومات وإحصائيات حول الدول التي تبيع السلاح والدول التي تشتريه، مثل الطائرات والدبابات وأنظمة الدفاع الجوي وغيرها. ويُستخدم هذا المرجع في الدراسات الأكاديمية لإثبات حجم التعاون العسكري بين الدول. وفي حالة الجزائر وروسيا، يوضح التقرير أن الجزائر تُعد من أكبر مستوردي السلاح الروسي، مما يدل على قوة الشراكة العسكرية بين البلدين واستمرار التعاون الدفاعي بينهما.

²عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 133.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي والنفط، كما أنهما عضوان مؤثران في منتدى الدول المصدرة للغاز وتحالف "أوبك+"، الأمر الذي يدفعهما إلى تعزيز التنسيق بشأن استقرار الأسواق العالمية وأسعار الطاقة. وقد ازدادت أهمية الجزائر بالنسبة لروسيا في ظل سعي موسكو إلى إعادة توجيه شراكاتها الاقتصادية نحو الدول غير الغربية، بينما ترى الجزائر في روسيا شريكاً يمكن أن يساهم في تطوير مشاريع الطاقة والتكنولوجيا المرتبطة بها.¹

كما ترتبط فرضية تعزيز الشراكة المعمقة بالسياق الجيوسياسي الدولي الراهن، حيث تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها في إفريقيا لمواجهة التمدد الغربي، خاصة بعد تراجع النفوذ الفرنسي في عدد من دول الساحل الإفريقي. وفي هذا الإطار، تُعد الجزائر بوابة إستراتيجية مهمة بالنسبة لروسيا نحو إفريقيا، بالنظر إلى موقعها الجغرافي وقدراتها السياسية والأمنية. وفي المقابل، يمكن للجزائر الاستفادة من الشراكة مع روسيا لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، خصوصاً في ظل التنافس الدولي المتزايد على منطقة الساحل والموارد الإفريقية.²

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، فإن فرضية تعزيز الشراكة المعمقة بين الجزائر وروسيا تبقى مرتبطة بقدرة الطرفين على تجاوز عدد من التحديات. فالعقوبات الغربية المفروضة على روسيا قد تعرقل بعض مشاريع التعاون الاقتصادي والتكنولوجي، كما أن الجزائر تحرص على الحفاظ على توازن علاقاتها الدولية وعدم الدخول في تحالفات قد تؤثر على علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى ذلك، فإن محدودية حجم التبادل التجاري مقارنة بالإمكانات المتاحة ما تزال تشكل أحد أبرز نقاط الضعف في العلاقات الثنائية.³

¹ محمد قواسمية، مرجع سابق، ص 84.

² حسين عبد الرازق، روسيا وإفريقيا: التنافس الدولي في القارة السمراء (القاهرة: دار الفكر العربي، 2021)، ص 76.

³ علي الدين هلال، مرجع سابق، ص. 119.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

ومع ذلك، فإن مجمل المعطيات الحالية تشير إلى أن العلاقات الجزائرية الروسية تتجه تدريجياً نحو مزيد من التعميق والتوسع، خاصة في ظل التحولات الدولية الراهنة والحاجة المتبادلة إلى شراكات إستراتيجية مستقرة. لذلك، تبدو فرضية تعزيز الشراكة المعمقة بين البلدين من أكثر السيناريوهات واقعية خلال السنوات المقبلة، بالنظر إلى تشابك المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية، وإلى رغبة الطرفين في التكيف مع النظام الدولي المتغير وتعزيز موقعهما داخل التوازنات الدولية الجديدة.

المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر في موازنة التحالفات الدولية

بدأت الجزائر مؤخراً تنتهج سياسة خارجية تقوم على مبدأ موازنة التحالفات الدولية، وذلك بهدف الحفاظ على استقلالية قرارها السياسي وحماية مصالحها الإستراتيجية بعيداً عن منطق الاصطفاف الحاد ضمن المحاور الدولية المتنافسة. وتستند هذه الإستراتيجية إلى الإرث التاريخي للدبلوماسية الجزائرية القائمة على عدم الانحياز، إضافة إلى إدراك صانعي القرار في الجزائر لطبيعة البيئة الدولية الجديدة التي تتسم بتصاعد التنافس بين القوى الكبرى، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، إلى جانب تنامي الأهمية الجيوسياسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والساحل الإفريقي لدى الكثير من القوى المتوسطة الصاعدة كتركيا ودول الخليج¹. وفي هذا الإطار، تسعى الجزائر إلى بناء شبكة من العلاقات المتوازنة مع مختلف القوى الدولية، بحيث تحافظ على شراكاتها الإستراتيجية التقليدية مع روسيا، وفي الوقت نفسه تعمل على تطوير تعاونها الاقتصادي مع الصين، وتعزيز علاقاتها الطاقوية والتجارية مع الاتحاد الأوروبي، مع إبقاء قنوات الحوار والتعاون مفتوحة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وإيطاليا. وتعكس هذه السياسة رغبة الجزائر في تجنب التبعية لأي قوة دولية، مع الاستفادة من التنافس الدولي لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية وأمنية.

¹عبد النور بن عنتر ، المرجع السابق ص140

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

وتحتل الصين مكانة متقدمة ضمن إستراتيجية الجزائر في موازنة التحالفات الدولية، خاصة مع تصاعد الدور الصيني عالمياً وتوسع مبادرة "الحزام والطريق". فقد أصبحت الصين أحد أهم الشركاء الاقتصاديين للجزائر، حيث ساهمت الشركات الصينية في تنفيذ مشاريع كبرى للبنية التحتية، مثل الطرق السريعة والموانئ والسكنات والمنشآت العمومية على غرار مشروع الطريق السيار شرق -غرب. كما تسعى الجزائر إلى الاستفادة من الخبرة الصينية في مجالات التكنولوجيا والاستثمار والصناعة، في إطار توجيهها نحو تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على المحروقات. وفي المقابل، تنظر الصين إلى الجزائر باعتبارها بوابة مهمة نحو الأسواق الإفريقية والمتوسطة، بالنظر إلى موقعها الجغرافي وإمكاناتها الاقتصادية.

غير أن الجزائر تحرص في علاقتها مع الصين على عدم تحويل هذه الشراكة إلى تبعية اقتصادية أو سياسية، إذ تعمل على الحفاظ على التوازن بين التعاون مع بكين والانفتاح على شركاء آخرين، خصوصاً الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. ويظهر ذلك في استمرار الجزائر في تنويع شراكاتها الاقتصادية وعدم الاعتماد الكامل على الاستثمارات الصينية، إضافة إلى حرصها على حماية سيادتها الاقتصادية في المشاريع الكبرى ذات الطابع الإستراتيجي.¹

أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فإن الجزائر تتبنى سياسة تقوم على التعاون البراغماتي دون الدخول في تحالف إستراتيجي شامل. فرغم وجود اختلافات في بعض القضايا الدولية، خاصة ما يتعلق بالعلاقات الجزائرية الروسية والموقف الأمريكي من قضية الصحراء الغربية، فإن البلدين يتعاونان في مجالات مكافحة الإرهاب والأمن الإقليمي والطاقة. وقد شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في مجالات الحوار الأمني والعسكري، خصوصاً في ظل التحديات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء. كما تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز حضورها الاقتصادي في الجزائر، خاصة في قطاعات الطاقة والاستثمار والتكنولوجيا.²

¹عبد النور بن عنتر ، المرجع السابق ص144

² أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 163.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

وتدرك الجزائر أهمية الحفاظ على علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة باعتبارها قوة دولية مؤثرة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، لكنها في الوقت نفسه تحرص على عدم الانخراط في السياسات الأمريكية التي قد تتعارض مع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية أو تؤثر على علاقاتها مع شركائها الآخرين، خاصة روسيا والصين. لذلك، يمكن القول إن العلاقة الجزائرية الأمريكية تقوم على منطق التعاون الانتقائي الذي يراعي المصالح المشتركة دون الوصول إلى مستوى التحالف السياسي الكامل.

ويُعد الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول للجزائر، بالنظر إلى الروابط الجغرافية والاقتصادية والتجارية التي تجمع الطرفين. فالقارة الأوروبية تمثل السوق الرئيسية للصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي والنفط، كما تعتمد الجزائر على أوروبا في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا والتبادل التجاري. وقد ازدادت أهمية الجزائر بالنسبة للاتحاد الأوروبي بعد الأزمة الطاقوية الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية، حيث برزت الجزائر كمصدر مهم للغاز الطبيعي بالنسبة لعدد من الدول الأوروبية، خاصة إسبانيا وإيطاليا.

وفي المقابل، تعمل الجزائر على إعادة صياغة علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي وفق مبدأ "رابح - رابح"، حيث طالبت بمراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بما يضمن حماية الاقتصاد الوطني وتحقيق توازن أكبر في المبادلات التجارية. وقد أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أن مراجعة الاتفاق لا تهدف إلى خلق نزاع مع الأوروبيين، وإنما إلى تعزيز التعاون على أسس أكثر عدالة وتوازناً.

أما بالنسبة لإسبانيا، فتُعد من أهم الشركاء الأوروبيين للجزائر، خاصة في مجال الطاقة، إذ تعتمد بشكل كبير على الغاز الجزائري. ورغم الأزمة الدبلوماسية التي عرفتها العلاقات بين البلدين سنة 2022 بسبب موقف إسبانيا من قضية الصحراء الغربية، فإن المصالح الاقتصادية والإستراتيجية دفعت الطرفين إلى العمل على إعادة تطبيع العلاقات تدريجياً. وتشير التصريحات الرسمية الأخيرة إلى وجود إرادة مشتركة لتعزيز التعاون بين البلدين في مجالات الطاقة والاستثمار والأمن والهجرة ومكافحة الإرهاب.¹

¹ علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 124.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

ويُظهر هذا التوجه أن الجزائر تعتمد سياسة خارجية مرنة تقوم على إدارة التناقضات الدولية بدل الانخراط في الاستقطابات الحادة، حيث تحاول الاستفادة من علاقاتها مع مختلف القوى الدولية دون التضحية باستقلالية قرارها السياسي. كما تعكس هذه السياسة إدراك الجزائر للتحولات التي يشهدها النظام الدولي، خاصة مع تراجع الأحادية القطبية وصعود قوى جديدة كالصين وعودة روسيا إلى الساحة الدولية، مقابل استمرار النفوذ الأمريكي والأوروبي.¹

ومن ثم، فإن إستراتيجية الجزائر في موازنة التحالفات الدولية تمثل خيارًا دبلوماسيًا يهدف إلى حماية المصالح الوطنية وتعزيز موقع الجزائر الإقليمي والدولي في ظل بيئة دولية متغيرة ومعقدة. كما تسمح هذه الإستراتيجية للجزائر بالاستفادة من التنافس الدولي في مجالات الاستثمار والطاقة والأمن، مع الحفاظ على ثوابتها التقليدية القائمة على عدم الانحياز واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

خاتمة الفصل الثالث:

أبرز هذا الفصل أن التحولات الدولية والإقليمية أثرت بشكل كبير في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية وعلاقاتها الثنائية مع روسيا. فقد دفعت الأزمات العالمية، وعلى رأسها الحرب الروسية الأوكرانية، الجزائر إلى تبني سياسة تقوم على التوازن وعدم الانحياز، مع تعزيز شراكاتها الإستراتيجية في مجالات

¹ حسين عبد الرازق، المرجع السابق، ص 91.

الفصل الثالث: أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و آفاقها المستقبلية

الطاقة والأمن والتعاون العسكري. ومع التوتر الذي سببته الأزمات الإقليمية في ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي وعدم تمكن الجزائر من الانضمام إلى مجموعة البريكس، سعت الجزائر إلى تنويع شراكاتها وموازنة علاقاتها مع روسيا والصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بما يحافظ على استقلالية قرارها السياسي ويعزز مكانتها الإقليمية والدولية في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب.

خاتمة

الخاتمة

ختامًا، أظهرت هذه الدراسة مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- العلاقات الجزائرية-الروسية تُعد من أبرز العلاقات الاستراتيجية التي حافظت على استمراريتها وتطورها رغم التحولات الكبرى التي شهدتها النظام الدولي والاقليمي. فقد انتقلت هذه العلاقات تاريخيا من مرحلة الدعم السياسي والعسكري خلال الثورة الجزائرية إلى مرحلة الشراكة المتعددة الأبعاد التي تشمل المجالات السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الطاقوية، والجيوسياسية، كما أثبتت الجزائر وروسيا قدرتهما على بناء علاقات قائمة على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، بما ينسجم مع التحولات الدولية الراهنة وتوجهات النظام الدولي نحو التعددية القطبية. وبرز هنا دور الجزائر كفاعل جيوسياسي مهم في شمال إفريقيا، ضمن توجه روسي نحو ملء الفراغ الجيوسياسي وتحقيق التوازن في المنطقة، مما يعكس انتقال العلاقات من البعد الإيديولوجي إلى المقاربة الواقعية المبنية على المصالح المشتركة واعتبار الجزائر دولة ارتكاز جيوسياسي حيوية في المنطقة.

- بيّنت الدراسة أن الجزائر استطاعت من خلال سياستها الخارجية المتوازنة أن تعزز مكانتها الإقليمية والدولية، مستفيدة من شراكتها مع روسيا في دعم قدراتها الدفاعية والاقتصادية، مع الحفاظ على استقلالية قرارها السياسي. وبالتالي، فالشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وروسيا تقوم على منظومة متكاملة من الأسس المتداخلة التي تشمل الأبعاد العسكرية والأمنية، والاقتصادية والطاقوية، والسياسية والدبلوماسية، وهو ما منح هذه العلاقة طابعًا استراتيجيًا متعدد الأبعاد، مع قابلية للتطور والتوسع في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، ولكن في إطار مجموعة من التحديات والتوترات الظرفية التي عرفت العلاقات بين الطرفين.

- أوضحت الدراسة أن العلاقات الجزائرية-الروسية تتأثر بشكل مباشر بالتحولات الدولية والإقليمية، لاسيما التغيرات في موازين القوى، والأزمات الأمنية في ليبيا والساحل الإفريقي، والتوترات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، الأمر الذي يفرض على الطرفين ضرورة تطوير آليات التعاون والتنسيق بما يضمن تحقيق مصالحهما المشتركة ومواجهة التحديات المستقبلية. ورغم ما حققته هذه العلاقات من تطور

خاتمة

ملحوظ، إلا أن السياسة الجزائرية مطالبة بتنويع الشركاء وتوازن التحالفات ومواجهة التحديات المرتبطة بضرورة تنويع مجالات التعاون، وتوسيع الشراكة الاقتصادية، وتقليل التأثير بالتقلبات الدولية والعقوبات الاقتصادية، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز التعاون في المجالات التكنولوجية والعلمية والرقمية. وعموماً، يمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الدراسة باختصار في النقاط التالية:

- تطورت العلاقات الجزائرية-الروسية من علاقات دعم سياسي وعسكري إلى شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد.
- ساهم التعاون العسكري والطاقي في تعزيز مكانة الجزائر الإقليمية والدولية.
- أدت التحولات الدولية بعد نهاية الثنائية القطبية إلى توسيع مجالات التعاون بين البلدين.
- يوجد توافق سياسي ودبلوماسي بين الجزائر وروسيا تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية.
- ما تزال العلاقات الثنائية تواجه تحديات تتعلق بتنويع مجالات التعاون وتحقيق الاستفادة الاقتصادية.

الاقتراحات:

- تعزيز التعاون العسكري والتقني الجزائري الروسي مع التركيز على نقل التكنولوجيا وتطوير الصناعات الوطنية.
- توسيع وتشجيع الاستثمارات المشتركة في مجالات الطاقة والصناعة والزراعة.
- توسيع التعاون في مجالات التكنولوجيا الحديثة والأمن السيبراني بحكم تقدم الخبرة الروسية في هذا المجال.
- تطوير آليات التنسيق السياسي والدبلوماسي داخل المنظمات الدولية.
- تحسين الإطار القانوني والإداري لتسهيل المشاريع والاستثمارات المشتركة.
- دعم التعاون العلمي والثقافي والأكاديمي بين البلدين.
- تنويع الشراكات الدولية للجزائر بما يحافظ على توازن سياستها الخارجية.

آفاق الدراسة المستقبلية:

تفتح هذه الدراسة المجال أمام بحوث مستقبلية تتناول أثر التحولات الجيوسياسية الراهنة على العلاقات الجزائرية-الروسية، خاصة في ظل تصاعد التنافس الدولي في منطقة الساحل والبحر الأبيض المتوسط. كما يمكن توسيع الدراسات المستقبلية لتشمل مجالات التعاون التكنولوجي والرقمي والأمن السيبراني، وأثر الشراكة الاقتصادية الثنائية على التنمية الوطنية، إضافة إلى دراسة دور هذه العلاقات في تعزيز مكانة الجزائر ضمن التوازنات الإقليمية والدولية الجديدة.

قائمة المصادر والمراجع

- الكتب

1. الأشعل، عبد الله، العلاقات الدولية والقضايا الأمنية المعاصرة، القاهرة: دار الفكر العربي، 2018.
2. الرشيدى، أحمد، الأمم المتحدة والنظام الدولي المعاصر، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1995.
3. التقي، سمير، إعادة تشكيل النظام الدولي والقوى الصاعدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.
4. المجذوب، محمد، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات الدولية، بيروت: دار الجامعة، 2002.
5. الزيري، محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر 1942-1992، الجزائر: دار هومة.
6. بوزان، باري وويفر أولي، الأقاليم والقوى: بنية الأمن الدولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
7. بن زيدان، عبد الرحمن، السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998.
8. بن مسعود، عبد القادر، الجزائر بين الأزمة والتحول: دراسة سياسية واقتصادية 1990-2000، الجزائر: دار الثقافة الجديدة، 2005.
9. بن عنتر، عبد النور، السياسة الخارجية الجزائرية والتحويلات الدولية، الجزائر: دار الهدى، 2017.
10. بن أحمد، محمد، السياسة الدفاعية الجزائرية والتحويلات الإقليمية، الجزائر: دار هومة، 2020.
11. بلماضي، عبد الله، الدبلوماسية الجزائرية وتحديات النظام الدولي، الجزائر: دار الهدى، 2012.

12. بوكرنة، منصف، الأزمات الاجتماعية والسياسية في الجزائر: 1990-2000، الجزائر: دار النهضة العربية، 2004.
13. بهلول، محمد بلقاسم حسن، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993.
14. بريجنسكي، زيغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى: التفوق الأمريكي ومتطلباته الجيوستراتيجية، بيروت: دار الكتاب العربي، 2005.¹¹⁷
15. جفلول، عبد القادر، الأمن القومي الجزائري والتحديات الاستراتيجية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 2017.
16. حمدان، جمال، إستراتيجية الاستعمار والتحرر، بيروت: دار الشروق، 1983.
17. حربي، محمد، جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع، بيروت: دار الطليعة، 1980.
18. خضر، عبد الرحمن، الأزمات الاقتصادية والسياسية في الجزائر بعد الاستقلال، الجزائر: دار الفكر المعاصر، 2002.
19. دادي عدون، ناصر، الاقتصاد العسكري والصناعات الدفاعية في الجزائر، الجزائر: دار المحمدية، 2021.
20. دراجي، منى، الجغرافيا السياسية ونظرية القوة، الجزائر: دار اليازوري العلمية، 2018.
21. راجحي، عبد القادر، التعاون العسكري الجزائري الروسي وأبعاده الإستراتيجية، الجزائر: دار الخلدونية، 2021.
22. زغيب، عبد القادر، العلاقات الجزائرية الروسية: الأبعاد السياسية والاستراتيجية، الجزائر: دار الخلدونية، 2021.
23. زيتوني، محمد العربي، الجزائر في محيطها الإقليمي والدولي، الجزائر: دار الخلدونية، 2018.
24. زايد، علي، الاقتصاد الطاقوي والتحول الجيوسياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي، 2020.

25. ساعو، عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية: المبادئ والتوجهات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2019.
26. سعيداني، الطاهر، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، الجزائر: دار هومة، 2001.
27. شفيق شيا، محمد، الاستراتيجية الروسية في إفريقيا بين التوازن والتمدد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2024.
28. طاهر، علاء، الخصوصية الإستراتيجية للعالم العربي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992.
29. طرابلسي، فواز، تاريخ الشرق الأوسط المعاصر، بيروت: دار الطليعة، 2010.
30. عبد الكريم، عبد الناصر، السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط، القاهرة: دار الشروق، 2001.
31. عثمان، أحمد يوسف، الأمن القومي العربي والتحولت الدولية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.
32. عثمان، أحمد يوسف، النظام الدولي الجديد: دراسة في التحولات العالمية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1998.
33. عمر، عبد الرزاق كمال، الجزائر في مرحلة التحول 1991-2000: قراءة تحليلية في السياسة والاقتصاد، منشورات جامعة الجزائر، 2008.
34. فغالي، فؤاد، الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة: تحديات واستراتيجيات، الجزائر: دار النهضة، 2001.
35. فوكوياما، فرانسيس، أمريكا في مفترق الطرق ما بعد المحافظين الجدد، ترجمة محمد محمود التوبة، الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.
36. قاسم، محمد عبد العزيز، أسواق الغاز الطبيعي في حوض المتوسط، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2021.

37. كمال، السيد النجار أحمد، أمن الطاقة العالمي والتحويلات الاستراتيجية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 2022.

38. معوض أحمد، نازلي، العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات إيفيان إلى تأمين البترول، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

39. محمد، أنور فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007

40. محفوظ، علي، التحويلات الجيوسياسية في المغرب العربي ومنطقة الساحل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019.¹¹⁹

41. محمد عبد السلام، الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب المعاصر، القاهرة: دار النهضة العربية، 2020.

42. هلال، علي الدين، العلاقات الدولية: نظريات وقضايا، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.

43. هيكل، محمد حسنين، عبد الناصر: بحث في السياسات المصرية في الشرق الأوسط، القاهرة: دار الشروق، 1993.

44. وهبان، أحمد، العلاقات الدولية والقضايا المعاصرة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2018.

45. والتر، كينيث ن.، نظرية السياسة الدولية، ترجمة فاضل جتكر، بيروت: دار الكتاب العربي، 2010.

ب- المقالات والدوريات العلمية

1. الكيلاني، مصطفى، "الأمن الداخلي والتحويلات السياسية في الجزائر: 1990-2000"، مجلة الدراسات الجزائرية، العدد 12، 2003.

2. بهاز، حسين، "قراءة في جدلية العلاقات الإستراتيجية الجزائرية الروسية على ضوء التحديات الأمنية الراهنة"، 2017.

3. بوعباش، مراد، "قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، اتفاقيات إيفيان أنموذجا"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، 2018.
4. بوصفصاف، عبد الكريم، "الجزائر والدبلوماسية متعددة الأطراف"، مجلة العلوم السياسية، العدد 8، 2018.
5. جايي، ناصر، "التنافس الدولي في إفريقيا وانعكاساته على الجزائر"، مجلة الباحث للدراسات السياسية، العدد 15، جامعة باتنة، 2022.
6. حسين، عبد الرازق، "الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 228، القاهرة، 2022.¹²⁰
7. راجحي، عبد القادر، "العلاقات الجزائرية الروسية وآفاق الشراكة الإستراتيجية"، مجلة الدراسات السياسية والدولية، العدد 14، الجزائر، 2023.
8. زياني، خالد، "التحولات الدولية وتأثيرها على السياسة الخارجية الجزائرية"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 15، 2005.
9. شيب، محمد، "الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة"، أعمال الملتقى الدولي حول الدولة الوطنية والتحويلات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، 2004.
10. صالح، رعد قاسم، "الأمن الجماعي ودوره في تدعيم استراتيجيات التعاون الدولية: رؤية تحليلية مستقبلية"، السياسة الدولية، العدد 37، 2018.
11. عصام، بن الشيخ، "السياسة الروسية تجاه إفريقيا: العلاقات الجزائرية الروسية أنموذجا (1992-2022)"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 14، العدد 81.
12. علاواش، مصطفى، "قضية الصحراء الغربية في ظل التنافس الدولي"، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 13، 2024.
13. قديش، محمد، "العلاقات الجزائرية-السوفياتية: الأبعاد الثقافية والعلمية"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 9، 2001.

14. قواسمية، محمد، "التعاون الطاقوي الجزائري الروسي في ظل التحولات الدولية"، مجلة الاقتصاد والطاقة، العدد 9، جامعة وهران، 2023
15. كلاع، شريفة، "العلاقات الروسية الجزائرية: بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري"، مجلة مدارات، المجلد 1، العدد 1، 2017.
16. زهر، مروك، "العلاقات الجزائرية الروسية: المحددات، الأبعاد والتطورات الراهنة"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 6، العدد 1، 2021.

ج- الرسائل والأطروحات الجامعية

1. بن عمارة، ليلي، البعثات العلمية الجزائرية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على التنمية الوطنية، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، 2014.
2. قسوم، سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010.

د- التقارير

1. الأمم المتحدة، تقرير الأوضاع الأمنية في مالي، مجلس الأمن الدولي، 2023.
2. المفوضية الأوروبية، تقرير أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، 2023.
3. صندوق النقد الدولي، تقرير التحول الطاقوي والأسواق العالمية، 2023.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

أ- الكتب

1. **Badie, Bertrand**, La fin des territoires, Paris: Fayard, 1995.
2. **Boniface, Pascal**, Géopolitique: Les relations internationales, Paris: Eyrolles, 2014.

- Exit from ,**Nexon, Daniel & Cooley, Alexander** .3
Hegemony: The Unraveling of the American Global
Order, Oxford University Press, 2020
- الاتحاد السوفياتي وحركات التحرر في العالم الثالث
Dibbui, Jonathan R .4
(Soviet Union and Third World Liberation Movements),
London: Cambridge University Press, 2001
- The Cold War: A New History, ,**Gaddis, John L** .5
Penguin Books, 2005
- A Savage War of Peace: Algeria 1954– ,**Horne, Alistair** .6
1962, New York: Viking Press, 1977
- & Diplomacy, New York: Simon ,**Kissinger, Henry** .7
Schuster, 1994
- Algeria: From Turmoil to Stability, ,**Lalami, Nora** .8
Routledge, 2003
- (Algeria الجزائر وحروب الاستقلال: التعاون السوفياتي والعربي
Malitsky, Serg .9
and the Independence Wars), Moscow: Soviet Publishing
House, 1987
- Social Change and Economic ,**Robinson, David** .10
Policy in Algeria, Oxford University Press, 2001
- Theory of International Politics, ,**Waltz, Kenneth** .11
2010

The Tension Between Principle and “ ,. **Claude Jr., Inis L .1**
Pragmatism in International Relations”, Review of
.International Studies, Vol. 19, No. 3, 1993

.Statistical Review of World Energy, London, 2023 ,**BP .1**
,Carnegie Endowment for International Peace .2
Shifting Global Alliances and Economic Partnerships,
.2023

European Bank for Reconstruction and .3
Trade Connectivity in the ,**Development (EBRD)**
¹²³
.Mediterranean Region, 2022

EU–Algeria Trade Statistics ,**European Commission .4**
.Report, 2022

EU Energy Supply Report, ,**European Commission .5**
.2023

,Food and Agriculture Organization (FAO) .6
.Agricultural Technology Transfer Report, Rome, 2022

.Vision of Humanity ,**Global Terrorism Index 2023 .7**

Russia’s Influence in the ,**International Crisis Group .8**
.Sahel, 2023

Gas Market ,**International Energy Agency (IEA) .9**
.Report, 2022

- Gas Market , **International Energy Agency (IEA)** .10
 .Report, Paris, 2023
- Algeria and , **International Monetary Fund (IMF)** .11
 .Russia Economic Outlook, Washington D.C., 2022
- .Annual Statistical Bulletin, 2023 , **OPEC** .12
- .Arms Transfers Database Report, 2023 , **SIPRI** .13
 .Annual Report, 2023 , **Sonatrach** .14
- General Assembly Voting Records , **United Nations** .15
 .on Ukraine Resolution, 2022
- United Nations Conference on Trade and** .16
- Investment Trends in , **Development** (UNCTAD)¹²⁴
 .Developing Partnerships, Geneva, 2023
- Economic Diversification in Resource- , **World Bank** .17
 .Based Economies, Washington D.C., 2023
- Trade Data for Algeria and Russia, , **World Bank** .18
 .Washington D.C., 2023

فهرس الخرائط والأشكال:

- 1 خريطة الموقع الجيوسياسي للجزائر.....32
- 2 خريطة الجزائر في الفضاء المتوسطي34
- 3 رسم بياني لمشتريات الجزائر من الأسلحة.....52
- 4 أحواض النفط و الغاز الصخري في الجزائر.....86
- 5 رسم بياني يمثل احتياطات النفط المؤكدة في الجزائر 2000-2024.....88
- 6 خريطة التعاون العسكري الروسي في قارة أفريقيا.....96

فهرس الجداول

- جدول رقم 1 آفاق التنويع الاقتصادي و التجاري الروسي-الجزائر67
- جدول رقم 2 مجالات التنسيق الدبلوماسي الجزائري - الروسي في المؤسسات الدولية.....75

Table des matières

.....	الاهداء.....أ
ب	شكر وتقدير.....
ت	قائمة المختصرات.....
.....	المقدمة
.....	Erreur ! Signet non défini.
2.....	أولاً- أهمية الموضوع:.....
2.....	ثانياً- مبررات اختيار الموضوع:.....
3.....	ثالثاً- أهداف الدراسة:.....
3.....	رابعاً- طرح الإشكالية:.....
4.....	خامساً- فرضيات البحث:.....
4.....	سادساً- حدود الدراسة:.....
5.....	سابعاً- الدراسات السابقة وموقع الدراسة الراهنة منها.....
7.....	ثامناً- مناهج واقترايات الدراسة:.....
8.....	تاسعاً- صعوبات البحث:.....
9.....	عاشراً- تقسيم الدراسة:.....
10.....	الفصل الاول: السياق التاريخي والنظري لتحليل مسار العلاقات الجزائري الروسية.....
12.....	المبحث الأول: المرحلة التأسيسية للتعاون والتقارب الإيديولوجي (1954 - 2000).....
12.....	المطلب الأول: مرحلة الدعم السوفياتي للثورة الجزائرية (1954-1962).....
15.....	المطلب الثاني: مرحلة تكثيف التعاون المؤسساتي (1962-1991).....
22.....	المطلب الثالث: مرحلة التكيف مع التحولات العالمية بعد تفكك الاتحاد.....

المبحث الثاني: إعادة بناء العلاقات الروسية الجزائرية في ظل التوجيهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية منذ	2000
31	
المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية للجزائر في إدراك روسيا كدولة ارتكاز	31
31	
المطلب الثاني: التحول من المدخل الإيديولوجي إلى المقاربة الواقعية الجديدة	35
35	
المطلب الثالث: مقارنة ملء الفراغ الجيوسياسي كآلية لموازنة النفوذ العربي في إفريقيا وجنوب المتوسط	41
41	
خلاصة الفصل الأول:	48
48	

الفصل الثاني : أسس الشركة الإستراتيجية الروسية الجزائرية

المبحث الأول: أسس الشراكة العسكرية والأمنية	51
51	
المطلب الأول: التعاون في مجال التسليح ونقل التكنولوجيا العسكرية	51
51	
المطلب الثاني: برامج التدريب التقني وتبادل الخبرات العسكرية	54
54	
المطلب الثالث: التعاون الأمني في مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة	56
56	
المبحث الثاني: أسس الشركة الطاقوية والاقتصادية	58
58	
المطلب الأول: التنسيق الطاقوي في إطار منظمة الأوبك	58
58	
المطلب الثاني: الاستثمارات الروسية في إطار المحروقات - شركة «غازبروم» نموذجًا	61
61	
المطلب الثالث: آفاق التنوع الاقتصادي والتجاري الروسي-الجزائري	64
64	
المبحث الثالث: أسس الشراكة السياسية الدبلوماسية	70
70	
المطلب الأول: الزيارات الرسمية وآليات التشاور السياسي رفيع المستوى	70
70	
المطلب الثاني: التنسيق الدبلوماسي في المؤسسات الدولية حول القضايا العالمية	73
73	
خلاصة الفصل الثاني:	78
78	

الفصل الثالث : أثر التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية الدولية و

آفاقها المستقبلية	80
80	
المبحث الأول: أثر التحولات الدولية	81
81	

82	المطلب الأول: الحياد الجزائري في الحرب الروسية الأوكرانية.....
83	المطلب الثاني: الغاز الجزائري في معادلة الأمن الطاقوي الأوروبي وانعكاساته على العلاقات مع روسيا
89	المطلب الثالث: الجزائر، روسيا وملف البريكس
92	المبحث الثاني: أثر التحولات الإقليمية.....
92	المطلب الأول الأزمة الليبية وانعكاساتها على التقارب الجزائري الروسي.....
94	المطلب الثاني: التواجد الروسي في الساحل الإفريقي وتداعياته على الأمن الإقليمي (قوات فاغنر)
96	المطلب الثالث: الحياد البراغماتي الروسي في قضية الصحراء الغربية.....
99	المبحث الثالث: آفاق العلاقات الجزائرية الروسية في نظام دولي متغير
100	المطلب الأول: إستراتيجية الحفاظ على الوضع القائم
103	المطلب الثاني: فرضية تعزيز الشراكة المعمّقة الجزائرية الروسية
107	المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر في موازنة التحالفات الدولية.....
110	خلاصة الفصل:.....
113	الخاتمة.....
117	قائمة المصادر و المراجع.....
126	فهرس الصور.....
126	فهرس الجداول.....
127	فهرس العام.....

الملخص:

تتناول هذه الدراسة تطور العلاقات الجزائرية الروسية في سياق التحولات الاقليمية والدولية التي يعرفها العالم منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، لاسيما بعد الحرب الروسية الاوكرانية، عودت التنافس الدولي على افريقيا، قضايا الامن الطاقوي، التعاون العسكري الامريكي الجزائري، دور فاغنر في مالي وليبيا. وتستهدف هذه الدراسة، على وجه التحديد، البحث عن انعكاسات هذه التحولات الدولية والاقليمية الراهنة على مسار العلاقات الجزائرية الروسية وتحديد الثوابت من جهة والمتغيرات من جهة اخرى.

Abstract :

These studies examine the evolution of Algerian–Russian relations within the context of the regional and international shifts the world has witnessed since the beginning of the 21st century. This is particularly relevant in light of the Russo–Ukrainian war, the resurgence of international competition over Africa, energy security issues, Algerian–American military cooperation, and the role of the Wagner Group in Mali and Libya. Specifically, this study aims to explore the repercussions of these current international and regional transformations on the trajectory of Algerian–Russian relations, identifying the constants on one hand and the variables on the other